

## المملكة المغربية

## الهيئة التشريعية للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس النواب

المدة النيابية 2011-2016 - السنة التشريعية الخامسة : دورة أكتوبر 2015

## تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس النواب برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
1074	جدول الأعمال: الجلسة الشهرية للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة. محضر الجلسة السابعة والثمانين بعد المائتين ليوم الأربعاء 11 ربيع الأول 1437 هـ (23 دجنبر 2015م).....	فهرست ..... (دورة أكتوبر 2015)	
1085	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة. محضر الجلسة الثامنة والثمانين بعد المائتين ليوم الأربعاء 11 ربيع الأول 1437 هـ (23 دجنبر 2015م).....	محضر الجلسة الرابعة والثمانين بعد المائتين ليوم الثلاثاء 3 ربيع الأول 1437 هـ (15 دجنبر 2015م).....	1027
	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية: • مشروع قانون رقم 53.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببسواسو في 28 ماي 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا بيساو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل. • مشروع قانون رقم 42.15 يوافق بموجبه على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بروما من 7 إلى 24 يونيو 1995. • مشروع قانون رقم 19.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الثقافي والفني الموقع بالرباط في 3 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت. • مشروع قانون رقم 102.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال تدبير حالات الطوارئ، الموقع بالرباط في 13 يونيو 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان. • مشروع قانون رقم 92.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 12 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي.	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية: 25 سؤالاً (1 أي): • الداخلية; • الشؤون الخارجية; • العدل والحريات; • الأوقاف والشؤون الإسلامية; • شؤون الهجرة; • العلاقات مع البرلمان; • الوظيفة العمومية; محضر الجلسة الخامسة والثمانين بعد المائتين ليوم الثلاثاء 3 ربيع الأول 1437 هـ (15 دجنبر 2015م).....	1052
		جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016 (قراءة ثانية له). محضر الجلسة السادسة والثمانين بعد المائتين ليوم الثلاثاء 10 ربيع الأول 1437 هـ (22 دجنبر 2015م).....	1053

## صفحة

- في 25 يناير 1988، كما تم تعديلها ببروتوكول 2010 والتي وقعت عليها المملكة المغربية بباريس في 21 ماي 2013.
- مشروع قانون رقم 03.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بندجامينا في 19 سبتمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تشاد.
- مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود.
- مشروع قانون 135.12 بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة الشباب والرياضة؛
- مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
- مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين؛
- مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة؛

## صفحة

- مشروع قانون رقم 57.14 يوافق بموجبه على الاتفاق للإطار للتعاون الموقع بالرباط في 17 أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.
- مشروع قانون رقم 31.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصحة، الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.
- مشروع قانون رقم 40.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المسائل الجمركية، الموقع بالدار البيضاء في 17 مارس 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- مشروع قانون رقم 30.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي، الموقع بستراسبورغ

مجلس المستشارين بمقترحات القوانين التنظيمية التالية:

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتعديل المادة 122 من القانون التنظيمي رقم 111.14 يتعلق بالجهات، تقدم به أعضاء الفريق الحركي بمجلس المستشارين.

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتعديل عنوان المادة 116 من القانون التنظيمي رقم 112.14 يتعلق بالعمالات والأقاليم، تقدم به أعضاء الفريق الحركي بمجلس المستشارين.

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتعديل المادة 125 من القانون التنظيمي رقم 113.14 يتعلق بالجماعات، تقدم به أعضاء الفريق الحركي بمجلس المستشارين.

وأخيرا توصلت رئاسة مجلس النواب ب 34 سؤالا شفوي و 58 سؤال كتابي و 80 جواب عن أسئلة كتابية، أما الأسئلة الكتابية المتبقية دون جواب فهي 9364، تم سحب سؤال كتابي واحد، شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة أمينة المجلس، نقطة نظام السيد النائب؟

#### النائب السيد محمد أبو الفرج (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

أنا غير فيما يخص نقطة نظام حول وضع الأسئلة والإجابة عليها، أظن أننا مشينا من هاذ الناحية ديال أننا نوضعو هاذ السؤال ما كانش حتى شي جواب، وعاود درنا بغينا نديرو غير إحاطة ما تقبلش، المشكلة اللي مطروحة ديال التعاونيات الفلاحية اللي...

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد النائب عفاكم، حيلوا هاذ الموضوع على مكتب المجلس هو بيت فيه وفقا للقانون.

نتنقل الآن إلى مساءلة السيد وزير الداخلية وعن الأسئلة 11 سؤالا. نبتدئ بسؤال لفريق العدالة والتنمية حول إعادة هيكلة مجموعة من الأسواق العشوائية، تفضلوا السيد النائب المحترم عن العدالة والتنمية.

#### النائب السيد عبد اللطيف رشيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مآل إعادة هيكلة مجموعة من الأسواق العشوائية؟ وشكرا.

#### محضر الجلسة الرابعة والثمانين بعد المائتين

التاريخ: الثلاثاء 3 ربيع الأول 1437 هـ (15 دجنبر 2015 م).

الرئاسة: السيد عبد اللطيف وهي، النائب الرابع لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وأربعة دقائق، ابتداء من الساعة الثانية زوالا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية: 25 سؤالا (1 أي):

- الداخلية؛
- الشؤون الخارجية؛
- العدل والحريات؛
- الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- شؤون الهجرة؛
- العلاقات مع البرلمان؛
- الوظيفة العمومية؛

#### السيد عبد اللطيف وهي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نخصص هذه الجلسة للأسئلة الشفهية لمراقبة العمل الحكومي، ويتضمن جدول الأعمال اليوم 25 سؤالا شفويا موزعة على قطاعات مختلفة، وقبل بداية أشغالنا أعطي الكلمة للسيدة أمينة المجلس قصد تلاوة المراسلات الواردة على الرئاسة، فلتفضل مشكورة.

#### النائبة السيدة أمينة بوهود أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

توصل مكتب المجلس بالنصوص التشريعية التالية ويتعلق الأمر ب:

- مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء
- مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016 في إطار قراءة ثانية.

وتطبقا لمقتضيات الفصل 85 من الدستور، توصل المجلس من

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

شكرا السيد النائب المحترم،

السيد الرئيس، هاذ المشكل كما هو معروف ما عندوش حل miracle كيفما كيقولوا، فالحلول دبالو دائما كتكون في مقارنة محلية صرفة، فبعد التعليمات السامية دبال جلاله الملك فيما يخص الاهتمام بهذه الفئة فوضعنا مقارنة جديدة، فهاد المقاربة الجديدة أشنوهي؟ ملي كيكون المشكل دبال الباعة المتجولين كيبداو يبدلوا لهم ذاك السواق والقيساريات وذاك الشي كلو ودايما كتوقع مشاكل لأن من النهار اللي كتنتهي من البناء كتلقى العدد تضاعف 3 ولا 4 المرات.

فالمقاربة الجديدة هي فيها 4 د المحاور:

تهيئة المساحات اللي هي مغطية ولكن libre كيجيو الناس فيها كل المرافق الضرورية الصحية: الإعانة على شراء الموتورات بالنسبة لبعض التخصصات اللي كيومها هاذ الشي؛ كايين 2 د المسائل أخرى كتثبيت بعض الأماكن ولكن بإمكانيات جديدة وتقنيات جديدة. خصصت لهذا المشروع كلو تقريبا 2 د المليار و500 مليون درهم، تعطات منها للعمالات والأقاليم 600 مليون درهم. في السنة اللي فاتت راهم بداو في الإنجاز وكل سنة إن شاء الله غادي نمشيو بوتيرة دبال 600 مليون درهم لكل سنة، باش على 4 سنوات غنكونوربما عالجننا على الأقل واحد 400.000 مستفيد غتكون إن شاء الله، وخلال سنة 2015 بوحدها كايين 50.000 مستفيد...

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد النائب للتعقيب.

**النائب السيد محمد الدياز:**

شكرا السيد الوزير المحترم، نحن لا نشك في مجهوداتكم ولا نقلل من نجاعتها، ولكن السيد الوزير ما يمكن أن نختلف حوله هي المقاربة المتبعة في هذا الشأن التي يبلغ عليها الطابع الأمني، فيغيب المهني ويقلص دور المنتخب رغم أن الأسواق الجماعية اختصاص ذاتي للجماعة.

**السيد رئيس الجلسة :**

اسمح لي السيد النائب، إيلا اسمحتوا السادة النواب، غير احتراما للسادة النواب، تفضلوا.

**النائب السيد محمد الدياز:**

السيد الوزير، إعادة هيكلة الأسواق تصاحبها دائما كثرة

الاحتجاجات، ومعلوم أن السبب يعود إلى عملي الإحصاء والتوزيع التي غالبا ما تنقصهم الشفافية الكافية والحكمة الجيدة، بحيث تظهر في النهاية أسماء وهمية مستفيدة وتغيب أخرى مستحقة، فتنتقل الاستنكارات، فلا التجار يرضون بالنتيجة، ولا السكان ولا الباعة المتجولون الذين يزدادون عددا بعد كل عملية لإعادة هيكلة سوق أو نقله.

السيد الوزير بالمناسبة تعرف منطقة بني مكادة بمدينة طنجة هذه الأيام توثرنا اجتماعيا بسبب عزمكم على هدم سوق بئر الشعيري ونقله إلى مكان آخر، لذا ولأسباب تدركونها جيدا، نلتمس منكم فتح حوار عاجل وجاد مع التجار المعنيين بحضور كافة المتدخلين للوصول إلى حل توافقي يرضي الجميع، وما ذلك بغريب عليكم السيد الوزير المحترم، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، كايين شي تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد النائب عن التجمع الوطني للأحرار.

**النائب السيد نور الدين الأزرق:**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، المقاربة لإعادة هيكلة هاذ الأسواق والتغلب على الباعة المتجولين لا بد من دور السلطة المحلية، السلطة قايمة بدور غير، إيوا في إطار الحكامة الجيدة داك coaching territorial وهو خاص إدماج المعنيين بالأمر لإنجاح هاذ الأسواق اللي كانت عشوائية وتصبح منظمة. ولكن السيد الوزير، هذا مطلب وهو أنه خاص يتمنع من ذلك الأسواق يخرج واحد، حيث غير يخرج واحد أو 2 تيبقاو داخل السوق تيبورو، وتيوليو عاود الباعة المتجولين خارج السوق.

فلذا خاص تضافر الجهود ودور السلطة المحلية هنا جد مهم لإنجاح هاذ العملية بالحزم في منع أي واحد من بعد تثبيتهم في واحد المكان ما، ونعطي مثل في مدينة سلا عدة أسواق ناجحة منهم سوق سيدي موسى وراه إلا خرجوا الناس راه غيرجع عوتاني الشارع مسدود ومشاكل، وهاذو الباعة المتجولين محتاجين بهاذ الأسواق، وسيدنا الله ينصروا عطا تعليمات باش يمشيو للتوجه لتثبيتهم في أسواق نموذجية، المقاربة جد إيجابية والسلطة مشكورة قايمة بمجهود إلا أنه دورها حاسم في حل المعضلة أنه ما يرجعش الأمور كما كانت في ما قبل، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، شي تعقيب إضافي آخر؟ تفضلوا السيد النائب المحترم عن العدالة والتنمية.

**النائب السيد سعيد خيرون:****شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، بالنسبة للحالة ديال القصر الكبير السيد الوزير تم اقتناء بقعة أرضية، تم تخصيص تقريبا مليار سنتيم، 5 مليون في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و5 مليون في إطار التأهيل. وتم الإتفاق على اللائحة باتفاق مع السلطة، ولحد الساعة المجلس الحالي مازال ما دار حتى شي إجراء، بل كيراوغ. الأمر أكثر من ذلك، فيما يتعلق بالاتفاقية كذلك مع مجموعة ديال العاطلين في إطار إيجاد الشغل، تم واحد الاتفاقية والمصادقة عليها وتم اقتناء الآليات ولحد الساعة ما بغاش يسلم الآليات لهاذ المجموعة هذه، وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد لنائب المحترم، كاي شي تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير عندكم شي تعقيب؟

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

فقط اللي بغيت نزيده، هو أن لأول مرة عندنا مخطط واضح على 4 سنوات لمعالجة، ما غنفضوش منه نهائيا ما غنقولش لكم راه 100 في المائة غادي يتعالج ولكن إن شاء الله غيكون تحسن، أنتم غتشوفوه شوية بشوية، وهاذ الشئ كيفما قالوا الإخوان خاص تضافر المجهود ديال الجميع، لا منتخبين ولا الجمعيات ديال هاذ الناس نفسهم خاصهم يعاونوا باش إن شاء الله نتغلبو، وخاصة الناس خاصهم يشتاغلو في ظروف أحسن من اللي كيشتاغلو فيها الآن، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، وننتقل إلى السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة حول تفعيل الجبهة المتقدمة، تفضلوا السيد النائب المحترم.

**النائب السيد محمد بودرا:****شكرا السيد الرئيس،****السيدان الوزيران،****السيدات والسادة النواب،**

ندعو الحكومة للإسراع بتفعيل المقترحات القانونية المتعلقة بنقل الاختصاصات من المركز لهذه الجهات ودعمها بتحويل الكفاءات البشرية والموارد المالية اللازمة، كما يتعين الإسراع ببلورة ميثاق حقيقي لعدم التمرکز الإداري، يعطي للمصالح الجهوية الصلاحيات الضرورية لتدبير شؤون الجهات على المستوى المحلي. هذه مقتطفات خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

اليوم ننتظر قوانين اللي غادي تيجي لتفعيل هاذ الجبهة المتقدمة، ننتظر مراسيم التي لا ندري لماذا هذا الانتظار؟ اليوم الحكومة، في قانون المالية، تبين لنا بأن هناك إرادة ضعيفة في رفع الموارد المالية، حيث انتقلنا من 1% في حصيلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات من 1% إلى 2%، مع العلم أن الجهات حاليا أوسع، يعني أقاليم أكثر واختصاصات أكثر، يعني هاذ 2% كنا كنتطلبوها في الميزانيات العادية، السنوات الفارطة، تنقولوباش تبين الحكومة حسن النية ترفع لنا داك الحصة 1% كنا كنتطلبو 3% في حين أن اللجنة الاستشارية ديال السي عزيما كانت طلبات 5% الموارد البشرية..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير عندكم جواب.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

أولا كنظن الإخوان كلهم راه تبعوا معنا القوانين، فالحمد لله هاذ الجبهة الموسعة اللي نادي بها صاحب الجلالة منذ على الأقل 3 أو 4 سنوات أصبحت قانونيا واقعا. فدابا خاص باش نبنيوها شوية بشوية، القوانين التنظيمية ديال الجهات عطت 30 شهر باش هاذ المراسيم التطبيقية تكون، علاش؟ لأن ما يمكنش المراسيم التنظيمية تخرج كلها في دقة واحدة. اللي كنشتاغلو عليه الآن والي غادي يخرج إن شاء الله قبل نهاية السنة، هو أولا كل المسائل اللي باش تنفذ المرحلة الأولى اللي هي باش رؤساء الجهات يوليوا أمرين بالصرف، كاي واحد العدد ديال المسائل اللي غادي تخرج في هذا. وثانيا، الإجراءات العملية اللي غاتخذ لإحداث الوكالة لتنفيذ المشاريع هي كذلك راه غنراسلوكم في هاذ الموضوع هذا، وإن شاء الله غادي نعطيوا لكل جهة غادي نعطيوا الارتقابات ديالنا ديال المداخل اللي غادي تكون عندها خلال 5 أو 6 سنوات المقبلة، باش كل جهة يمكن لها تبرمج المسائل ديالها على حساب الإمكانيات المالية اللي غتكون.

هاذ القضية ديال 1 و 2% راه ما كايماش غير 2%، راه كاي 2 مليار ديال الدرهم زائدة على هاذ 2%، وإلا شفتو يعني الاعتمادات اللي كانت مخصصة للجهات بين 2015 و 2016 راه ضاعفات 3 ديال المرات، وراه غادي يجيوكم إن شاء الله الاعتمادات اللي غتعطى لكل جهة وغتشوفوا على أن كاي هناك فرق كبير جدا...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، كاي شي تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيدة النائبة عن فريق الحركة الشعبية.

**النائبة السيدة فاطمة الضعيف:****شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، كما أسلفتم، وتمة أولويات بالنسبة للجهوية الموسعة، لأن كان رذكم في اللجنة بأنه سيتم بالتدرج إنجاز هاذ النصوص التنظيمية. لكن السيد الوزير، نحن في الفريق الحركي نرى بأنه من أولوية الأولويات وهو إحداث الوكالة، لماذا؟ لأننا بعد شهر أو شهرين سيتم إنجاز المشاريع، هذه من الأولويات. كذلك السيد الوزير، لا ننسوا دور المقاربة التشاركية مع المجتمع المدني، لأن المجتمع المدني أصبح فاعلا في المجتمع. كذلك السيد الوزير، نتظر أن النص التنظيمي الخاص بتبويب الميزانية وكذلك التعويضات، لماذا؟ لأن يجب أن يكون هناك تحفيز للمنتخبين كي يشتغلوا بجد بالنسبة للجهوية الموسعة..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة النائبة المحترمة، كاي تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير، عندكم شي تعقيب؟

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

راه غادي نوافي إن شاء الله الجهات بالبرمجة ديال هاذ المراسيم كلها، باش يكون عندكم رؤية واضحة حول، لا الجهات هي اللي فيها كثرة المراسيم، ولكن الجماعات حتى هي عندها، باش تكون عندكم رؤية واضحة حول هاذ الموضوع. واللي بغيت نقول لكم بالنسبة للإخوان رؤساء الجماعات والجهات، صبروا معنا شوية راه كل شي غادي يكون مزيان، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، وننتقل إلى السؤال الموالي لفريق العدالة والتنمية حول موضوع تعارض دورية وزارة الداخلية والأحكام القضائية، تفضلوا السيد النائب المحترم عن العدالة والتنمية.

**النائب السيد عبد المجيد الجوبيج:****السيد الرئيس،**

السيد الوزير، العقد النموذجي طرح ومازال يطرح إشكالات بين أصحاب المأذونيات والمهني، ما هي الإجراءات المتخذة لتجاوز هذه الوضعية؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الوزير. إيلا ممكن شوية ديال الهدوء في القاعة، باش يمكن السيد الوزير يعقب على السيد النائب.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

ربما الأرقام اللي عندكم الطاكسيات اللي موجودة الآن من أصل 75 ألف طاكسي ولا 80 ألف، كايين تقريبا 50 ألف اللي هي مستغلة، اللي قنقولوا كيما كنسميوها حنا بطريقة غير مباشرة، يعني مكربة لناس آخرين اللي كيستغلوها، ومن هاد ل 50 ألف، كايين 31 ألف اللي هي بالعقود النموذجية الحالية، وهادي يمكن لي نؤكد ليكم على أن لحد الآن موضعا حتى شي مشكل تعاقدي ما بين الكاري والمكترى مكايين حتى شي مشكل في هاد القضية، المشاكل اللي عندنا الآن، اللي كانت عندنا هي اللي كنسميوها العقود العرفية بمعنى كيكون Un acte sous seing privé كيفما تيقولوا وتيتمشاو عليه، باش ميبقاوش يمشي داك الشيء للمحاكم ابتداء من مارس الماضي. صدرت دورية من وزارة الداخلية، درنا واحد اللجنة اللي كنسميوها لجنة تسوية النزاعات، فبلاصت ميمشيو الناس للقضاء كييجول عند اللجنة اللي هي في داخل العمالة باش يسويوها، توصلنا لحد الآن ب 2500 ديال النزاعات، تسوات منها 1600، معناه أنه أكثر من الثلثين الحمد لله راه تفكات يعني بطريقة حبية ما بين الكاري والمكترى، وغادي نستمرروا في هاد العملية هادي في انتظار التعميم الكامل لهاديك العقود النموذجية اللي حقيقة لحد الآن موضعا حتى شي مشكل. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم، تعقيب للسيد النائب المحترم عن العدالة والتنمية.

**النائب السيد عزيز الكرماط:****شكرا السيد الرئيس،****السيد الوزير المحترم،**

طبعا الحكومة كانت عندها هاد الإجراء ديال العقد النموذجي من خلال الدورية 108 اللي كانت واضحة، ولكن هاد الدورية الأخيرة 16، الدورية 16 السيد الوزير اللي ذكرتوا دابا ديال فض النزاعات، خلات البعض أنه يلتوي على بعض المواد اللي جا بها هاد العقد النموذجي، أنا نقول ليكم باقي هناك إشكالات خصوصا على مستوى المحاكم، لأنه مازال إشكالات ما بين المهني وبين صاحب المأذونية، واليوم المطلوب على الحكومة يكون عندها جراءة أكثر في أنها تباشر الإجراءات في هاد الأمر الخاص بالمأذونيات بالشكل اللي يحافظ على البعد الاجتماعي، ثم يحول هاد القطاع إلى قطاع استثماري، اليوم ما بقاش معقول أنه واحد يعني يأخذ واحد المأذونية وواحد كيخلص خاصونهار كامل يخدم باش يعطي 400 درهم، بمقابل واحد الجهد اللي مكايينشاي.

اليوم السيد الوزير مطلوبة الحكومة باش تشجع المهنيين اللي كايين عندو 30 عام و40 عام، 20 عام في نهاية المطاف كيخرج خاوي

يبقاوفي الشكل اللي هما خدامين به، يعني بالتفاني وبجهد نهارعلى نهار، احنا كنجاولو نحسنو الوضعية ديالهم تدريجيا، مثلا ما بين العام اللي فات وهاذ العام راه تقريبا 500 درهم غادي تزداد لهم في 250. salaire في العام اللي فات و250 هاذ العام، التغطية الصحية شاملة، يعني واحد العدد ديال المسائل حتى اللي كيفوت 60 عام في الغالب كيكون عندو مازال راه 30% عندهم أكثر من 60 عام دبا، ومع ذلك يتم الاحتفاظ بهم نظرا للتجربة ديالهم ونظرا للدور اللي كيقوموا به داخل المجتمع، فهاذ الفئة هاذي كونوا متيقنين على أننا دايرينهم فوق راسنا، وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ولكن فريق التقدم الديمقراطي على اليسار السيد الوزير، تفضلوا لتعقيب السيد النائب.

### السيد النائب ادريس بوطاهر:

#### شكرا السيد الوزير،

السيد الوزير، الحقيقة عقلية 24 على 24 هذا معقول، وحتى واحد ما كيناقشو، ولكن مقابل هاذ العمل ديال 24 على 24 خاص التعويض، هاذ الفئة السيد الوزير حسب التصريح ديال السيد الوزير السابق، ما كيتجاوزوش 25 ألف عون، كايينة بعض الحالات الشاذة في هاذ السلك هذا، خاصة العون القروي، شيخ أو مقدم قروي، هاذ الشخص هذا وإن كان كييعمل في الحواضر يعني في المدن، كتبقى الوضعية ديالوشاذة وما كيستفدش على غرار زملائه المقدمين والشيوخ الحضريين، لهذا السيد الوزير كيقولوا بأن التواجد متاع هاذ الأعوان في جميع القطاعات و كيقوموا بالمهام متاع جميع الإدارات بما فيه توزيع الاستدعاءات ديال المحاكم، توزيع الإشعارات الواردة على جميع المصالح الإدارية، الضرائب، المحافظة العقارية، ولكن ما كايينش شي تعويض مقابل هاذ العمل اللي كيديروه، وزارة الداخلية كتقوم بواحد المجهود باش تحسن الوضعية ديال هاذ الناس هاذو، ولكن الوزارات الأخرى ما كتقدمش تعويض مقابل ذاك الخدمات اللي كتأديها هاذ الفئة هاذي.

بالإضافة إلى هاذ الشي السيد الوزير حنا كتنمناو أنها تكون عندهم واحد النظام أساسي ديالهم اللي كيخلي هاذ الفئة حتى هي كتعرف الإطار فاش كتشتغل، ما غاديش نبقى نشوفوه مقدم قروي مثلا كيشغل حتى كتفرق مع الإدارة 2 د الحوايج، إما الوفاة يا إما العجز عن العمل، وكيتم الفصل ديالهم من طرف الإدارة بواحد الطريقة من الطرق اللي هي معروفة. كتنمناو السيد الوزير أن هاذ الفئة غادي تحظى بواحد الالتفاتة كريمة من طرف القطاع ديالكم، وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، كايين شي تعقيب إضافي، تفضلوا السيد النائب المحترم عن فريق الأصالة والمعاصرة.

الوفاض، لأنه ما عندوش حتى شي حاجة اللي كتحميه، اليوم المطلوب أنه تشجع وتخلق تعاونيات، تخلقوا مقاولات مهنية من خلال هاذ المهنيين اللي عندهم تجارب كبيرة، وهما يتمكنوا من هاذ المأذونيات، لأبد السيد الوزير أن الحكومة تكون عندها الجرأة كما كانت لها في مجموعة الملفات اللي كانت حارقة، الحمد لله التخوف اللي كان اليوم بان بأن الشعب كيفهم هاذ الشي وكيتقبل، اليوم المطلوب كذلك أن الحكومة ديالنا ومن خلالها وزارة الداخلية تكون عندها جرأة أكبر في مباشرة هذا الملف هذا، وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، كايين تعقيب إضافي؟ السيد الوزير عندكم شي تعقيب.

### السيد محمد حصاد وزير الداخلية:

باش تكون المسائل في المحل ديالها، اللي في القضاء الآن على حساب المعلومات اللي عندنا ما كيفوتش 300، 300 حالة اللي هي في القضاء، ماشي زعما ماشي شي مشاكل يعني اللي هي ما نقدروش نتعداوها، إن شاء الله راه كيما قلت لكم بتعميم العقد النموذجي، كتنسناو إن شاء الله هاذ المشاكل كلها ما غتباش، وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الآن ننتقل إلى السؤال الرابع لفريق التقدم الديمقراطي حول موضوع الوضعية المادية والإدارية للشيوخ والمقدمين، تفضل السيد النائب المحترم.

### السيد النائب ادريس بوطاهر:

#### شكرا السيد الرئيس،

عن الوضعية الإدارية والمالية لأعوان السلطة نسائلكم السيد الوزير؟ وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير.

### السيد محمد حصاد وزير الداخلية:

أولا بغيت نأكد أمام المجلس ديالكم على أن الفئة ديال المقدمين والشيوخ عندها دور أساسي في كل المراحل اللي فتنا منها، وخاصة في المرحلة الحالية وهاذ الشي ديما كنعودوه، والعقلية ديال هاذ الفئة ماشي هي العقلية ديال (الموظفين) ذاك الشي ما عندوش السوايح، ما عندوش، ما عندوش 8 إلى 12 ولا 2 إلى 4 ما عندوش، عندهم 24 ساعة على 24 ساعة، وكنتمنى إن شاء الله باش يبقوا دائما في هاذ العقلية هاذي، باش ما يوليش موظفين، كنعولها بكل وضوح، خاصهم

**النائب السيد محمد الحجوجي:**

السيد الوزير ما يخفأش عليكم أن هاذ الفئة بصفة خاصة في العالم القروي تقوم بمهام متعدد الاختصاصات، منها الأمنية والقضائية وكذلك الإدارية، ولكن في المقابل أنه بالنسبة للتعويضات التي يتقاضونها لا تتناسب مع المجهود المبذول، لذلك نطالب بتحسين هذه الوضعية أو على الأقل التفكير في وضع قانوني سليم اللي يمكن لو أنه يحممهم من الصعوبات.

كما تعلمون السيد الوزير أنه الشيخ أو المقدم في العالم القروي راه تيضطر يقطع كيلومترات باش يبلغ الاستدعاء، علما أن هذا العمل الذي يعهد إلى المفوض القضائي يتقاضى عليه أجرا، والحال أنه المقدم والشيخ من بين المجال، كنتمنى أنكم تراعيو هاذ الجانب، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الرئيس عن فريق العدالة والتنمية.

**النائب السيد عبد الله بوانور رئيس فريق العدالة والتنمية:****شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير هاذ العناية اللي كتعطيها للشيوخ والمقدمين مهمة جدا، ولكن بغينا نثيرو الانتباه ديالكم، هاذ 500 درهم وحتى الزيادة اللي فاتت ما كتتمشيش في الراتب الأساسي، كتتمشي كتعويضات، وبالتالي ما كيستفدوش منها في التقاعد، أنا شخصيا كنعقول النظام الأساسي ميزان هذا هو اللي خاصو يكون، ولكن في انتظار يكون النظام الأساسي أمام الأدوار اللي كيقيمونها على الأقل تفاهموا مع القطاعات الأخرى اللي كيقدمولها أدوار، أنا كنعقول كايين الجماعات كيقيموا بدور أمني، كيقيموا بدور اجتماعي إداري، كيصالحو بين الناس إلى غير ذلك، على الأقل 24/24 كيفاش غنعقول لهم حنا من حيث الحقوق، ها الواجب ها هو كيقيموا به، ولكن من حيث الحقوق ما يمكنش يبقا في هاته الوضعية، اليوم يعني تقدمتوا في طريقة الاختيار ديالهم، كتختارهم حتى من أصحاب الشواهد، ولكن ما خاص يبقى واحد النوع ديال الغبن كيشر به، باش يادي الدور ديالو وهو مرتاح، النظام الأساسي وعلى الأقل أن هاذ التعويضات تدخل لهم يعني في الراتب الأساسي عوض أنها تكون تعويضات عن الساعات الإضافية، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، المعارضة تفضلوا، تعقيب إضافي للفريق الدستوري.

**النائب السيد محمد الزردالي:****شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير يعني الملاحظ أنه كايين واحد الإجماع لا أغلبية ولا معارضة داخل البرلمان باش نحسنو الوضعية ديال هاذ الناس، وبالتالي لأن هاذ الناس في الحقيقة السيد الوزير كانت أسئلة كثيرة يعني خلال هاذ الولاية باش نحسنو الوضعية ديال هاذ الناس، لأنهم كنعوجدوهم في جميع القطاعات، هاذ الناس اللي خدموا كل أيام الأسبوع وكل أيام السنة، هاذ الشريحة من المجتمع كايين اللي تعداوا السن ديال التقاعد، ونظرا للأهمية ديالهم مازال باقيين خدامين، وبالتالي السيد الوزير نلتمس منكم أنه في شحال ما عاوننا هاذ الناس أعتقد أنه يبقى قليل يعني لكل المجهودات اللي تيقوموا بها، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب، المعارضة، تفضلوا التجمع الوطني للأحرار الأغلبية، إذن تعقيب إضافي لفريق التجمع الوطني للأحرار، لأنه من الناحية القانونية خاص يكون معارضة أغلبية، هذا هو الاتجاه اللي غاديين فيه.

**النائب السيد نور الدين الأزرق:**

السيد الوزير هادو هما الوزنين وهما الأعين ديال السلطة، يمكن يبقا في هاذ النظام ماشي مشكل، ولكن راه خاص زيادة في... بما أنهم تيشتاغلو 24 ساعة بحال إيلا غادي تعطيهم واحد سوايع إضافية، ولكن...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب، إذن المعارضة حزب الاستقلال تفضلوا.

**النائب السيد أحمد جنفي:****السيد الرئيس،**

السيد الوزير أكيد أن هاذ الفئة في حاجة إلى اهتمام بالغ، بالنظر للدور اللي كتقوم به اللي هو دور لا محدود، وبالتالي أنا لن أطلب منكم أكثر من اعطوهم حقهم، هذا هو الواقع.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، لا حنا قلنا حزب معارضة، حزب أغلبية، هذا هو القانون، كنعتاذر لحزب الاستقلال ماشي معارضة، كنعتاذر ليه، فقط أنا عندي ما هو مرسوم عندي في الخريطة، تفضلوا السيد الوزير المحترم، تفضلوا، فريق التقدم الديمقراطي، الأغلبية، تفضلوا السيد النائب المحترم.



**النائب السيد إدريس بوطاهر:**

شكرا السيد الرئيس،

من خلال التدخلات ديال الجميع السيد الوزير كيبان بأن هاذ الفئة كتحظى بواحد الالتفاتة كريمة من هاذ المجلس الموقر، ولهذا كنتمسو مرة أخرى باش تطبقوا الحد الأدنى للأجر مع هاذ الفئة هذه، وكذلك توفروا لها واحد الحماية فائقة، وخاصة خلال الممارسة ديالها للمهام ديالها، في بعض الأحيان السيد الوزير هاذ الأعوان كيمشيوا لقضايا، وبالتالي كيكونو أطراف في المحاكم أمام المحاكم بدون ما تقدموا لهم المساعدة، إن على مستوى التنقلات أو على مستوى الدفاع.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، كايين شي تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير، تعقبوا على الأغلبية والمعارضة في تدخل واحد.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

كيفما جاء في التدخلات كنظن هاذ الفئة هذه كيفما اللي اعطينها من تعويضات ما غتكونش كافية بالعمل اللي كيعملو به، هذه مسألة كنظن مفروغ منها، وكايين واحد العدد ديال الدول اللي حاولوا باش ياخذوا التجربة ما قدوش، علاش؟ لأن ما هو لا وظيفة عمومية لا ماشي وظيفة عمومية، هذا خاص بالبلاد ديالنا، الله يخليكم المقدمين والشيوخ ديالنا راه كنتفاهموا معهم مزيان، خلينا بينا وبينهم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ننتقل، تفضلوا السيد الرئيس نقطة نظام، السيد الرئيس في سير الجلسة، تفضلوا.

**السيد عبد الله بوانور رئيس فريق العدالة والتنمية ( نقطة****نظام):**

في سير الجلسة طبعا، هذا برلمان فيه الحكومة وفيه البرلمانين، البرلماني حين يثرون قضايا اللي كايينة في الدستور، وكايينة في القوانين، ما كيبغيوش منا أدنى خلاف يوقع ما بين المؤسسات، ولذلك حنا كندافعو، كنتمنو أن المطالب ديالنا تسمع من طرف الحكومة في هاذ الاتجاه، وغير اتجاه آخر.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس،

إذن ننتقل إلى سؤالين لهما وحدة الموضوع ويتعلق الأمر بوضعية ساكنة المناطق الباردة بين الفريق الاستقلالي والفريق الحركي، السؤال الأول للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضلوا السيد النائب المحترم.

**النائب السيد رشيد عدنان:**

السيد الرئيس،

تعيش ساكنة المناطق الباردة في عزلة تامة بسبب حصار الثلوج وما ترتب عنها من وضعية مزرية، بانعدام التدفئة والمؤونة وغيرها من المتطلبات الحياة اليومية الضرورية، كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة ميدلت، بولمان، أزيلال، الحسيمة، وتنغير إيج. فما هي التدابير الاستعجالية المتخذة لمعالجة هذه الوضعية الصعبة التي تعيشها ساكنة المناطق الباردة؟ ومن هنا نطالب منكم السيد الوزير المحترم التدخل العاجل ووجود حلول لتمكين هذه الساكنة من الاستفادة من الدعم المباشر وبدون استثناء، لأن غلاء حطب التدفئة والمشاكل اليومية مع المياه والغابات وغلاء الكهرباء يعيق تنمية هذه المناطق الباردة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، الآن السؤال للفريق الحركي حول نفس الموضوع، إذا اسمحتوا السادة النواب المحترمون راه كايين شوية ديال الضجيج على الإخوان ديالنا، الزملاء ديالنا باش نخليوهم يطرحوا السؤال، تفضلوا السيد النائب المحترم.

**النائب السيد علي كبري:**

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير المحترم، يعني ما تقوم به وزارتكم يعني منذ سنتين في قيام بتدخلات في هاذ المناطق الصعبة والنائية التي تعرف يعني قساوة في الفصل ديال الشتاء، تدخلات يعني ناجعة ونثمها، إلا أنه السيد الوزير هاذ التدخل إن كان يدل على شيء فإنما يدل على هشاشة هاته المناطق اللي محتاجة لدعم، حنا والحكومة ديالنا ووزارة الداخلية مقبلين على برنامج للاهتمام بهاذ المداشر وهاذ المناطق النائية التي لم تنل حظها من التنمية في إطار يعني ل 55 ألف مدشروقرية التي ستكون موضوع عناية خاصة وبرنامج خاص.

نطلب السيد الوزير أن يتم السهر على تنفيذ هاذ البرنامج بالجدية اللازمة، لكي نصل بهذه المناطق إلى مستوى أحسن مما هي عليه حاليا، هاذ المناطق السيد الوزير تعيش في عزلة تامة في السنوات اللي هي ممطرة والي فيها الشتا والثلج، ولكن هاذ السنة هاذي كنتمناو إن شاء الله باش يرحمنا الله في أقرب وقت، وحنا نطالب بحلول ناجعة وهيكلية، نطالب بأتمنة تفضيلية فيما يخص الكهرباء لهذه المناطق وعندنا مقترحات ديال القوانين يعني في هاذ الشأن، نطالب كذلك بفك العزلة على هذه المناطق وبناء واحد مجموعة من الطرق اللي هي ضرورية وأساسية، والمنطقة ديال إملشيل وأغبالو أمور كنعرفوها السيد الوزير منذ السبعينات فيها محاور طرقية اللي محتاجة إلى تعبيد.

به الحكومة وما قمتم به السنة الماضية كان عملية انتقائية، حنا بغينا سياسية مندمجة واضحة للعناية بساكنة المناطق الجبلية، وخاصة مثلا الآن في المناطق الجبلية بصفة عامة، لا في الحسيمة ولا في أزبيل ولا في بني ملال ولا في خنيفرة، كتعيش واحد الوضعية خايبة جدا اللي سيئة جدا. أولا: انعدام وسائل التدفئة، راه المدارس التلاميذ ما تيقراوش السيد الوزير، لأنه ما يمكنش تحت الصفر، 5 تحت الصفر، 10 تحت الصفر في المناطق الجبلية، فلذلك ما نحتاجوش لتوزيع الكواش، إلا وفرنا لهم التدفئة ما نحتاجوش لتوزيع المواد الغذائية اللي هي لا تغني ولا تسمن من جوع. بغينا سياسة واضحة مندمجة لتنمية المناطق الجبلية، وكذلك حماية الساكنة، وتوفير الحق في العيش الكريم لهؤلاء الساكنة على غرار باقي ساكنة المملكة. فلذلك السيد الوزير، بغيناكم ترسمولنا سياسة واضحة للعناية بالساكنة، أولا تفاديا للأمراض التي تتزامن مع فصل الشتاء وخاصة تصيب الأطفال والشيوخ والمسنين، ماشي الشيوخ والمقدمين، والمسنين، وكذلك وسائل التنقل، مسالك منقطعة، بمعنى أنه ما عندناش رؤية واضحة لتنمية المناطق الجبلية وحماية الساكنة ديالهم، خاصة...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، كايين تعقيب إضافي؟ تفضلوا فريق العدالة والتنمية، معذرة السيد النائب المحترم.

#### النائب السيد مواد لكورش:

السيد الوزير، تعيش ساكنة المناطق الجبلية بالأطلس الكبير ومنا ساكنة إقليم الحوز ظروف قاسية بسبب العزلة وقساوة الظروف المناخية، ولعل اعتصام العديد من ساكنة منطقة سيدي فاطمة بإقليم الحوز والذي قارب شهر لأكثر دليل على صعوبة العيش بهذه المناطق. لذا نسائلكم السيد الوزير، هل من مبادرات لحل الإشكالات المطروحة؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير.

#### السيد محمد حصاد وزير الداخلية:

كنظن ما كايينش أي اختلاف حول التشخيص على أن هناك في المناطق، هادي مازال مشاكل كبيرة وكثيرة جدا. وراه جلاله الملك تكلم عليها في الخطاب ديال يوليوز 2015، أن هناك تشخيص واضح، ذاك الشي علاش جلاله الملك قرر باش يكون برنامج طموح جدا، لأن منين كنعولوا 50 مليار ديال الدرهم لهاذ المناطق هادي يعني راه ماشي ساهلة، وإن شاء الله غادي تساهم فيها الجهات، لا من الناحية المادية ولا من ناحية الإنجاز. وكنتمناو إن شاء الله على أن هاذ البرنامج هذا

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، الآن تفضلوا السيد الوزير عندكم جواب على سؤال الفريقيين.

#### السيد محمد حصاد وزير الداخلية:

اللي بغيت أنا نأكد عليه، كما جاء في التدخل ديال السادة النواب اللي طرحوا السؤال المحترمين، فخلال فصل الشتاء اللي فات، فكما لاحظ الجميع، على أن وقع تجنيد إمكانيات مهمة جدا. فعلى سبيل المثال، 12 هليوكوبتر كانت مستعدة للتدخل في أي وقت وكان تحضير قبلي، بحيث أن تقريبا الدواوير كلها كانت عندها مناطق فاش يمكن لهاذ المنطقة يهبطو والتموين حصل، والمستشفيات يعني العسكرية بأمر من جلاله الملك نصبت في عين المكان إلى آخره. وكنظن أن واحد 80% توفقنا فيها، ذاك المشاكل اللي كانوا كيتعرفو قبل إلا عقلتو فاش كيشوفو الناس اللي ربما كيموتو بالبرد ولا هذا، الحمد لله هاذ العام اللي فات ما بقاش.

أما بالنسبة لهاذ السنة هادي، فكونو متقنين على نفس الاحتياطات ستخذ. اللي كنتمناو فقط هو الثلج يكون إن شاء الله باش يمكن لنا نتدخلو هذا هو، شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تعقيب للفريق الاستقلالي، تفضلوا السيد النائب المحترم عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

#### النائب السيد ابراهيم حسناوي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، ونتمن بحرارة المجهودات اللي كتبذلوها بطبيعة الحال، إلا أنه هذا جاء من باب مطالبة الفريق الاستقلالي من أجل إسراع والجدية في هاذ الأمر والاستعجالية كذلك، لأن حنا على أبواب فصل الشتاء وخاصة كما كتعرفو بأن هاذ المدة كيكون فيها انقطاع المسالك وانقطاع التلاميذ على الدراسة بخصوص المدارس اللي بعيدة، وبالإضافة إلى...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، كايين تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

#### النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي

#### للوحدة والتعدالية:

السيد الوزير، أولا المناطق الجبلية، بكل تجرد، هو أنه تعيش وضعية متردية إن لم أقل كارثية وخاصة في فصل الشتاء. فعلا ما كايينش الثلج، ولكن كايين الجريحة اللي هي أقوى وأخطر من الثلج، فلذلك ما قامت

**النائب السيد عبد الرحمان فضول:**

شكرا السيد الوزير، هاذ الباقي استخلاصه هو نعتبره بمثابة وباء خطير يحل بالجماعات القروية وينعكس سلبا على مخططاتها التنموية، إنه ظاهرة مركبة يجب تضافر الجهود مع جميع المتدخلين لفك هذا اللغز. وكما هو الحال، سأسوق لكم مثال بجماعة سيدي جابر المتواجدة بإقليم بني ملال، هناك باقي استخلاصه لازال تئن الجماعة تحته منذ أوائل التسعينات. لهذا السيد الوزير، أدعوكم لإيجاد حلول...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، ما كاينش تعقيب السادة النواب؟ إذا نتقل إلى السؤال الموالي وهو السؤال الثامن من الفريق الاشتراكي حول التنمية المندمجة للمراكز القروية، تفضلوا السيد النائب المحترم.

**النائب السيد محمد ملال:**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسائلكم السيد الوزير عن البرامج التي وضعتها الحكومة لتهيئة وتنمية المراكز القروية بشكل عام وخاصة الصاعدة منها؟ وما هي المدة الزمنية المخصصة لتنفيذ ذلك؟ شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

نجابو بصفة عامة وراكم كتعرف تكلمنا عليها شحال من خطرة، المدن الحمد لله عرفت واحد المجهود كبير جدا فيما يخص تهيئة المجال ديالها. اللي ما معروفش أكثر، هو أن المراكز الصغرى، كذلك في كثير من الجهات حتى هي عرفت واحد المجهود كذلك كبير جدا، فطلبت شحال من مركز اللي استفد من هاذ العملية هاذي، فحسينا لحد الآن أكثر من 500 مركز صغير اللي استفدت من هاذ البرامج ديال التأهيل، خاصة وأن المبالغ اللي كيخص هاد المراكز الصغرى ماشي كثيرة بزاف. أنا كنظن هذا ورش مفتوح، هاذي 500 déjà تصاوبت، وذاك الشئ اللي مازال يبقى ربما 300 أو 400 أخرى عندنا الإمكانيات الحمد لله باش نتغلبوا عليها بمساعدة الجميع، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب المحترم إلا عندكم شي تعقيب.

غادي يكون يساهم فيه الجميع في وضعه أولا وفي إنجازاه. باش هاذ المناطق هاذي على الأقل تمر لواحد المستوى يكون أحسن بكثير لما هو عليه الآن، وكنتمناو إن شاء الله باش المساهمة ديال الجميع لإنجاح هاذ البرنامج، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، نتقل إلى السؤال الموالي للفريق الاشتراكي عن باقي استخلاصه بالجماعات الترابية، تفضل السيد النائب المحترم.

**النائب السيد عبد الرحمان فضول:**

شكرا السيد الرئيس،

تعرف الجماعات الترابية ارتفاعا مهولا في حجم الباقي استخلاصه، وما أدراك ما الباقي استخلاصه، وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع حجم تحملات الضرائب المحولة مقابل تدني مداخيلها، ناهيك عن ديون مستعصية الاستخلاص. لهذا نسائلكم السيد الوزير، هل هناك من تدابير وسبل لإيجاد حلول مقترحة لهذه النازلة؟ وما هي الإجراءات المتخذة في هذا الشأن؟ شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الوزير عندكم الجواب.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

التقدير اللي عندنا الآن هو أن المداخيل اللي ما داخلاش في الجماعات لا تقدر بسنة ديال المداخيل تقريبا، ولكن لما كنقولوا هاذ السنة ديال المداخيل، ففيها واحد الطرف كبير جدا ما بقاش يمكن استخلاصه، إما الناس تيتوفاو، لأن هناك تراكمات، بعض المرات من الستينات ومازال مسجلين الآن كباقي استخلاصه. إذا هاذي الأولى بعدا هو خاص يكون عمل وهذا خاص يكون لابد في شي قانون باش التصفية ديال ذاك الشئ كل ما يمكنش يستخلص باش يزول باش ما يقاش يتحسب. ثانيا، أنا طلبت من inspection général يعني من المفتشية العامة باش تعاون الجماعات في التدابير باش تستخلص هذاك الشئ، ودرنا في واحد 4 د المدن والحمد لله كانت النتيجة مزبانة.

حاجة أخرى اللي بغيت نقول عليها، هو أنه بعض الجماعات اللي دارو راسهم في هاذ المسألة هاذي فحسنتوا المداخيل ديالهم، وكاين اللي كيحسبها حتى ل 75%، ولكن كيخص المسؤولين على الجماعة بتعاون معنا...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، كاين شي تعقيب السيد النائب المحترم.

**النائب السيد محمد ملال:**

شكرا للسيد الوزير على هاذ الجواب ديالكم. أولا السيد الوزير، يجب ألا تتوقف هاذ البرامج على وضع بعض الأعمدة ويعني تهيئة بعض الأرصفة في الواجهة ديال هاذ المراكز، بل يجب مساعدة الجماعات المعنية على تنفيذ البرامج ديال التنمية التي وضعتها، وذلك عبر التمويل الكافي لإنجاز هاذ البرامج، وكذلك تزويد هاذ المراكز بالمرافق الضرورية، من ملاعب رياضية ودور الثقافة، مناطق صناعية، العقار اللازم للسكن، المستشفيات المحلية، النقل، التعليم، إلى غير ذلك من المستلزمات الحضرية للرفع من الجودة ديال هاذ المناطق، بحيث أن هاذ المناطق تعتبر المتنفس الوحيد لمجموعة من الجماعات، فتتلقى مركز محيط ب 5 ولا 6 ديال الجماعات قروية وكي تعتبر هاذ المركز هو المتنفس الوحيد.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيب، تفضلوا السيد الوزير عندكم شي جواب؟ إذا شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال التاسع عن تسوية وضعية الموظفين المجازين بالجماعات المحلية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، وقع غير خطأ ما قصدتهاش..

**النائب السيد عبد الله أبو فارس:**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

لا زالت وضعية الموظفين الحاصلين على الإجازة بالجماعات المحلية المطالبين بتسوية وضيعتهم الإدارية وتغيير الإطار عالقة، لم تعرف أية تسوية لحد الساعة، الأمر الذي يضرب في الصميم مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية، فما هي التدابير المتخذة لمعالجة هذه الوضعية بما يضمن لهؤلاء الموظفين حقهم في تسوية وضيعتهم الإدارية على غرار بقية الإدارات العمومية؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

باش يتفهم المشكل، دابا هاذ النوع ديال الموظفين اللي تكلمتو عليه، كيدخل لوظيفة معينة، لا في 6 l'échelle ولا 7 l'échelle ولا 8، من بعد منين كيدخل كيجبد لك تيقولك أنا عندي إجازة خاصك طلعتي ل 10 ولا ل 11، هاذ الشيء هذا كان معمول به قبل سنوات ومنذ 3 و4 سنوات أصبح غير ممكن، وماشي موضوع فقط الجماعات المحلية، موضوع كذلك الإدارات العمومية كلها، خاصة في وزارة التعليم، ما يمكنش شي واحد يدخل يعني لوظيفة معينة، ومن بعد يجبد ليك الديبلوم يقول

لك طلعتي في هذا. النهار اللي يتفتحو المناصب، فهاذ الأشخاص عندهم الحق كباقي الأشخاص الآخرين باش يشاركوا في العملية ديال الإنتقال، وعلى حساب، أما باش كل شي اللي عندوشي حاجة نقولو غادي نرقيو غادي نرقيو ما عندها حتى شي معنى، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب، الصوت للسيد النائب الله يجازيكم بخير.

**النائب السيد عبد الله أبو فارس:**

السيد الوزير، كما تعلمون أن كايئة بعض القطاعات حكومية كالتعليم اللي سوات هاذ الوضعية هادي واللي حلت هاذ المعضلة، ولكن في الجماعات المحلية الأمر مازال عالق والمسؤولية هي مسؤولية وطنية، بحيث لا يقبل السيد الوزير أن يظل واحد الموظف في مستوى معين، يعيش في وضعية معينة، لأنه قد تختلف عن وضعية زميل له يشتغل إلى جانبه، هذا في إطار وهذا في إطار، غتكون واحد الأزمة نفسية، وهاذ الأزمة النفسية بطبيعة الحال لها تأثير على المردودية اللي كنتستحضرها دائما أثناء كل تقييم مرهون بتسوية وكل تقييم لهاذ العملية هادي هو مرهون بتسوية وضعية هاذ الفئة، والأمر اه يتعقد يوما بعد يوم وسنة بعد سنة، إيوا هاذ الشيء اللي قلتو على أنه كيدخل في واحد الإطار، وكيعاود يرجع كي طالب بإطار آخر، راه في جميع المباريات الأمر غادي وكي تعقد بنفس..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب؟ تفضلوا السيد رئيس فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد الرئيس.

**النائب السيد عبد الله بو انور رئيس فريق العدالة والتنمية:**

السيد الوزير، هاذ الشيء اللي قلتو صحيح ودقيق، لكن أهم ما تشكو منو الجماعات المحلية هي الأطر، هاذ التثمين ديال التكوين المستمر وديال الشواهد يجب أن يتدارك، فتحوا المباريات بواحد الطريقة اللي تكون واسعة، وهاذوك الناس ياخذو الحقوق ديالهم، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، كايين شي تعقيب السادة النواب، تفضل السيد الوزير.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

بغيت نؤكد على أن المشكل موضوع في كل الوزارات بنفس الكيفية، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، قبل أن ننتقل إلى السؤال الموالي، يشرفني أن أبلغكم بأنه بعد هذه الجلسة ستكون هناك جلسة تشريعية للتصويت على قانون 70.15 للسنة المالية 2016، لذلك يجب الحضور. ننتقل للسؤال العاشر السؤال عن العلاقة ما بين مالك المأذونية ومالك سيارة الأجرة، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الإتحاد الدستوري.

**النائب السيد الخلفي اقدادرة:**

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تعترني السيد الوزير، العلاقة ما بين مالك المأذونية وبين المستأجر واحد العدد من الممارسات التي كيعتبروها سائقي سيارات الأجرة نوع من الابتزاز، وبالتالي كيوجدو نفوسهم في ورطة بعد الاستفادة من الدعم، وشراء سيارة جديدة في إطار انخراطهم في مشروع ديال الحكومة الرامي إلى تجديد حظيرة سيارات الأجرة، بينما صاحب المأذونية يرفض تجديد هذا العقد تحت طائلة تقديم واحد العدد من المزيد من التنازلات، بما يسمى معروف ب«الحلاوة»، ما يسمى بتقليص مدة الكراء، ما يسمى بالزيادة في السومة الكرائية. لذلك نسائلكم السيد الوزير، إلى متى سيظل سائق الأجرة تحت رحمة مالك المأذونية؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الوزير، كنا نتمنى يكون هاذ السؤال في وحدة الموضوع مع السؤال السابق.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

أنا كنتظن هاذ المسألة هاذي تكلمنا عليها في سؤال سابق، فالعقد النموذجي الآن كيغطي 6 سنوات + 6 سنوات للمكثري، كيغطيه 12 عام، في هاذ 12 عام عندو الحق ياخذ السيارة ويبدلها ويدير اللي بغي. احنا بالنسبة للعقود القديمة، قلنا أما غادي يتم التجديد ديالها بالعقد النموذجي، ولا وقع شي مشكل راه كيفما قلنا كايين لجنة محلية اللي كتحاول تصلح بين الطرفين، باش حتى شي واحد ما يضيع. وكيفما قلت لكم، لحد الآن توفقنا في حل واحد أكثر من الثلثين ديال أسميتو، لأن احنا عندنا الإمكانيات ديال ضغط معنوي، وخا يكون غير معنوي وحتى يكون ماشي فقط معنوي، باش تكون التسوية حبية. هاذ المسائل ما يمكنش تسوى إلا حيبيا، والحمد لله لحد الآن راه كنتوفقو راه ماشي عملية اللي غيرذي جدوى، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب المحترم، عندكم شي تعقيب؟

**السيد النائب الخلفي اقدادرة:**

شكرا السيد الوزير، في الحقيقة أن كايين بعض المشاكل اللي كتحل على صعيد هاذ اللجنة المحلية، هناك بعض المشاكل وكايين مشاكل اللي كتبقى عالقة لعدة أسباب. وإلا طرحنا هاذ السؤال السيد الوزير، طبعا هو في حد ذاته واحد المدخل من مداخل إصلاح هاذ القطاع، خاصة باش هاذ المشروع اللي جات به الحكومة يعطي الأكل ديالو، ويمكن لنا يستافدو منو سائقي الأجرة ويستافد منو حتى المواطن بالسفر المريح. وبالتالي، احنا طرحنا السؤال بغيينا فقط إضفاء المزيد من الشفافية في هاذ العلاقة ما بين المالك والمستأجر، حيث حسب النواحي وحسب المناطق، هناك اجتهادات وكايين الأماكن اللي ما فيها شي اجتهاد، وبالتالي كيلجؤوا للقضاء والقضاء كتعرفوا كيمشي على العقدة السابقة، وبالتالي كيحرم ذاك سائق الأجرة من الاستفادة من ديك المأذونية لما سيأتي من الأيام.

بغيينا السيد الوزير، نقطعو، إلا كانت الحكومة النية ديالها أنها تقطع مع اقتصاد الربيع بوجه عام، فأملنا كبير باش تفتح الحكومة هاذ الملف، ولكن سرعان ما تعايشت معه في واحد العدد من المناطق تنقول السيد الوزير. كايين مجهود ما كنكروهش، كايينة بعض الحلول ما كنكروهش، ولكن هاذ الشيء ما شي كافي، لأن مازال واحد العدد ديال المنازعات اللي هي أمام المحاكم وكتوصل حتى لتهديدات، تتوصل لواحد العدد ديال الأمور اللي ما غنرضاهاشي لا لسائق سيارة الأجرة ولا لمالك المأذونية، وبالتالي ذاك العقد للكراء اللي كان سابقا فيه واحد المجموعة..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب؟ عندكم شي تعقيب إضافي السيد الوزير؟ شكرا. ننتقل إلى آخر سؤال في هذا القطاع وهو للفريق الاشتراكي حول مدى احترام الشركة الفرنسية رياضال لدفاتر التحملات، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة عن الفريق الاشتراكي.

**النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير، سؤالنا يتعلق بالتدبير المفوض ومدى احترام دفتر التحملات، شركة رياضال نموذجيا، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائبة، تفضلوا السيد الوزير.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

هو بصفة عامة، رياضال في الرباط عندها، راه هاذ الشي معروف، بعض التأخرات فيما يخص بعض الاستثمارات، خاصة la station de dépollution اللي مازال فيها التعطال كبير جدا، هما كيقولو ماشي الغلط ديالهم، احنا كنعقولو الغلط ديالهم إلى آخره، ولكن هاذ الشي متبعينو يعني على حساب العقد اللي كاين ما بينا وبين رياضال.

أما في ما يخص العلاقة مع الزبناء، فالمشكل الكبير اللي عندنا هو المشكل ديال ضبط الفاتورات ديال الاستهلاك. دابا منين كنطلبو رياضال، تيقول ليك عندهم بالله 2 ولا 3%، لأن كيفما كتعرفو في هاذ الشي ديال ضبط الفاتورات كاين بعض المرات كتوقع الفاتورة بلا ما يكون الكشف ديال الاستهلاك الحقيقي ديال الزبناء. لما كتسولهم، تيقولوك بالله 2 ولا 3% اللي فهم هاد المشكل، ولكن 2 ولا 3% على مليون ديال العدادات معناه أن يمكن يكون غلط في 30 ألف فاتورة، وهاد الشي يعني غير مقبول، فنهناهم باش يديروا الإحتياطات اللازمة قبل ما يوصلوا الفاتورات للزبناء...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيدة النائبة المحترمة.

**النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:**

السيد الوزير شكرا على الجواب، فعلا المشكل الكبير هو ضبط العدادات، ولكن المشكل الأكبر هو الإحتقان والتوتر الاجتماعي اللي موجود في عديد من المناطق، في تمارة، في سلا، في حي النهضة، في الحي الصناعي وفي حي اليوسفية. هناك غلاء الفواتير؛ عدم ضبط العدادات؛ وقراءة العدادات وتحديد الإستهلاك يكون على حساب جيوب المواطنين.

فضلا على هذا السيد الوزير، المواطنين كيؤديرو رسم ديال الواد الحار في العديد من المناطق والواد الحار لا وجود له، وفي هاد الإطار كنتساءلوا على الدور ديال مصلحة مراقبة التدبير المفوض للماء والكهرباء. كذلك السيد الوزير، في اليوسفية، جمعيات المجتمع المدني جمعوا مجموعة ديال التوقيعات وجلسوا مع ممثلي الشركة وخرجوا خاويين الوفاض أحالوهم على الحكومة. فماذا أنتم السيد الوزير فاعلون من أجل تطويق هاد الإحتقان الاجتماعي وإنصاف المواطنين، خاصة وأن الشركات..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة النائبة المحترمة، كاين شي تعقيب؟ إذن السيد الوزير كنشكروك على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة. عندكم تعقيب؟ تفضلوا تفضلوا، كاعتادوا السيد الوزير، كاين تعقيب من المجموعة النيابية لتحالف الوسط.

**النائب السيد محمد عبد العالي الهلالي:**

السيد الوزير، التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات أبان عن العديد من الإختلالات في تنفيذ هذه العقوبة، ومنها أذكر على سبيل المثال تحويل الأموال خارج إطار مكتب الصرف، هادي نقطة أساسية..

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب، عنكم شي تعقيب السيد وزير الداخلية.

**السيد محمد حصاد وزير الداخلية:**

كما كتعرفوا، في الإدارة كل واحد كيدير شغالو، مكتب الصرف راه دارشغالو مع الإدارة، والنبي عليه السلام.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير وننتقل الآن إلى قطاع الخارجية حول سؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية عن مصير الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء عن مختلف الدول الصديقة، تفضلوا السيد النائب المحترم عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

**النائب السيد عبد الله البقالي:**

شكرا السيد الرئيس،

نستأذنكم السيدة الوزيرة، في أن ننتهز فرصة طرح هذا السؤال، لنسائلكم في شأن التطورات الأخيرة المتعلقة باتفاقية التبادل الفلاحي مع الإتحاد الأوروبي: ماذا هناك من جديد؟

**السيد رئيس الجلسة:**

إذا سمحتم لأنه كان 3 أسئلة في هذا الموضوع، واش بغيتوا نديروا وحدة الموضوع أوفقط؟ كاين سؤال عن حصيلة اتفاقية التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب المحترم.

**النائب السيد محمد المهدي بنسعيد:**

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة، نسائلكم اليوم عن اتفاقية التبادل الحر ما بين المغرب والإتحاد الأوروبي، خاصة مع ما جرى أخيرا والقرار لمحكمة الإتحاد الأوروبي اللي لغات مفعولية الاتفاقية الفلاحية ما بين المغرب والإتحاد الأوروبي وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، هناك سؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار وهو سؤال أي، حول الحكم الصادر عن محكمة العدل

بالنسبة لنا كما تعلمون، هذا مشكل سياسي كبير، لأنه تم استغلال خلل أوروبي داخلي من أجل طرح أو انحياز إلى أطروحة الطرف الآخر فيما يخص القضية الوطنية، بحيث أن هذا القرار، قرار المحكمة الأوروبية ليس فقط لإيقاف الاتفاق ولكن لإيقاف الاتفاق لأنه يعني بحث على أو يحض على تصدير المنتوجات الفلاحية المغربية بما فيها المنتوجات التي تنتج في الأقاليم الجنوبية.

كما تعلمون أيضا، أن موقف المحكمة الأوروبية أخذ بعين الاعتبار خصوصا القرارات الأممية التي تمت التي كانت قبل 1988، أي بمعنى أنه تجاهل تطورات القضية الوطنية، تجاهل أيضا مشروع الحكم الذاتي، تجاهل أيضا تطورات القضية الوطنية على أرض الواقع، بما فيها الإصلاحات والمجهودات التي يقوم بها المغرب، بما فيها الانتخابات الجهوية الأخيرة بطبيعة الحال بالنسبة للخصوم هم يسعون إلى التشكيك في مغربية الصحراء، إذن هذا ليس بقرار تقني، ولكن هو قرار سياسي.

ردا على هذا القرار، كما تعلمون، كان هناك عدد من التصريحات الرسمية من طرف وزارة الخارجية أولا وأيضا من طرف الوزارات الأخرى المعنية. كان أيضا لقاء يوم أمس، لقاء مع ممثلة، مع «فديريكا موكيرييني» ببلجيكا ببروكسيل، وموضوع هذا اللقاء كانت النقطة الوحيدة، نقطة جدول الأعمال الوحيدة هي تقييم هذا الموقف، وكيف سوف يتم الرد عليه. ولعل أحسن جواب على ما وقع، هو الاتفاق بالإجماع لمجلس وزراء أوروبا على الاستئناف، بحيث أنهم يرفضون هذا القرار الذي جاءت به المحكمة الأوروبية للعدل.

المغرب يتساءل بطبيعة الحال، بشكل مشروع، حول جدوى إبقاء على البناء التعاقدى مع الإتحاد الأوروبي طالما يعني كإين هذا المشكل مخلوق. نترقب أن يتخذ الإتحاد الأوروبي الإجراءات والتدابير الداخلية المناسبة بما فيها الاستئناف، بما فيها أيضا جدية العمل في طريقة التعامل مع هذا الاستئناف بداخل المحكمة الأوروبية للعدل. تم هناك التصريح أيضا من عدد من أعضاء الإتحاد الأوروبي وتعبيرهم عن دهشتهم من هذا القرار. نتطلب ونطالب الإتحاد الأوروبي بتوضيح المواقف فيما يخص الشراكة المتميزة التي ندعمها جميعا مع الإتحاد الأوروبي، بحيث أنها شراكة اختارها المغرب منذ سنة 1976 وهي تطورت منذ ذلك الزمن 76، سنة 2000-2010-2012-2013-2014 إلى حد اليوم.

لذلك نقول أيضا أنه لازم أن يكون التعامل مع هذه القضية بطريقة شاملة وكاملة وبطريقة أيضا فورية من الآن من أجل الحد من هذا المشكل، شدد السيد الوزير في لقاء أمس أيضا على أن استئناف حكم المحكمة الأوروبية سيمكن من التأكيد أن العلاقات بين المغرب وبين الإتحاد الأوروبي هي ثابتة ومستقرة، وسيضفي أيضا مزيد من الوضوح لدى الطرف الأوروبي في علاقته مع المغرب.

الأوروبية بخصوص الاتفاق الفلاحي الموقرين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي، تفضلوا فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلي السيدة النائبة المحترمة.

### النائبة السيدة نعيمة فرح:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة النواب،

فوجئ المغرب ومعه العالم الحر والديمقراطي يوم 10 دجنبر بقرار محكمة العدل الأوروبية، والقاضي بإلغاء اتفاقية وقع عليها المغرب والاتحاد الأوروبي سنة 2010 وصادق عليها البرلمان الأوروبي سنة 2012، ودخلت حيز التنفيذ سنة 2012. هذا القرار السيدة الوزيرة، هو قرار جائر في حق المغرب، وليس من حق محكمة العدل الأوروبية أن تتبنى هذا الملف السياسي، وليس من حقها أن تدرج هذا الموضوع وهو تقني 100%. محكمة العدل الأوروبية أعطت نفسها اختصاصا ليس من حقها، واستجابت وجعلت من نفسها طرفا في قضية سياسية. ليس من المعقول أن تتبنى هذا الموقف، وبالمقابل نشيد بالقرار الذي اتخذته المجلس الأوروبي أمس والقاضي باستئناف هذا القرار الصادر من محكمة العدل الأوروبية، أيضا نشيد بالمجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة وعلى رأسها وزارة الخارجية والتي نتج عنها استئناف القرار من طرف الإتحاد الأوروبي. في هذا الإطار، نسائلكم السيدة الوزيرة عن موقف الحكومة المغربية وما هي الإجراءات التي اتخذتها؟ شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، السيدة الوزيرة تفضلي، تجاوبوا على 3 أسئلة كلهم جماعة.

### السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة تفضلوا، لك الخيار السيدة الوزيرة بغيتو تجيبو تفضلوا، استرجعوا الوقت الله يجازيكم بخير، استرجعوا الوقت.

### السيدة امباركة بوعبيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون

### الخارجية والتعاون:

شكرا السيدات والسادة، الأخوات والإخوان البرلمانيين على هذه الأسئلة وهذا السؤال اللي هو تقريبا سؤال محوري حقيقة، نظرا لتطورات الساعة منذ الأسبوع الماضي.

بالفعل، كلنا تفاجئنا لما أصدرت المحكمة الأوروبية للعدل قرارها بإيقاف هذا الاتفاق الذي تم التصويت عليه في البرلمان الأوروبي، ولكن أيضا في البرلمان المغربي سنة 2012 ودخل حيز التنفيذ.

الرأي، وأكد أن الاتفاقيات مع المغرب غير قابلة للشك ولا للتشكيك وهذا موقف إيجابي، أيضا نسجل لأنه ربة ضرة نافعة، لأول مرة السويد تقبل وتساند قرار استئناف الحكم، بمعنى أن هناك تغيير إيجابي في موقف السويد من هذه القضية المهمة.

السيدة الوزيرة اسمح لي أن نقول لكم أنه الخصوم عينهم على اتفاقية الصيد البحري اللي جاية في المرحلة القادمة، وبالتالي يجب أن نستفيد من هذه المحطة، هناك ضعف على مستوى التعبئة الداخلية في مواجهة هذه التحديات الكبرى لأنها مصيرية، كنشكركم السيدة الوزيرة، كنشكر الحكومة...

### السيد رئيس الجلسة:

كنشكركم السيد النائب المحترم، الفريق الموالي، معذرة، فريق الأصلة والمعاصرة للتعقيب، تفضلوا السيد النائب المحترم.

### النائب السيد محمد المهدي بنسعيد:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة، الرسالة الأولى السيدة الوزيرة موجبة لشركتنا في الاتحاد الأوروبي، المفهوم ديال التفاوض الجزئي غير مقبول، غير مقبول، غير مقبول السيدة الوزيرة، لابد أن تكون هذه الرسالة واصلة ما يمكنناش نجيو تكون هناك شراكة مع جنوب المغرب بدون شماله أو مع شمال المغرب بدون جنوبه، وهذا مخصناش نعاودو كاع نتناقشوفيه مع الشركاء ديالنا.

أما بالنسبة للخطوات الأخيرة اللي قامت بها وزارة الخارجية، بالطبع احنا كئتمنو هاذ الخطوات، لكن السيدة الوزيرة كنتأسفو، كنتأسفو لأنه بحال إيلا رجعنا للسياسات رد الفعل، هاذ القضية ماشي جديدة السيدة الوزيرة، كتعرفي من 2012 كانت هناك شكاية في محكمة الاتحاد الأوروبي، وكان ممكن أن تكون هناك واحد اليقظة، واحد السياسة استباقية في هذا الموضوع ويمكن ما نوصلوش كاع لهاذ الحكم بضغط الدبلوماسية ديالنا، بضغط وزارة الخارجية على الاتحاد الأوروبي، لأن في الأخير هذا كيبقى حكم سياسي، وليس حكم قضائي، كنتأسفو اللي رجعنا لهاذ سياسة رد الفعل، وكنتنظرو من وزارة الخارجية ومن الدبلوماسية ديالنا أن ترجع لليقظة اللي شفنا هاذ الأيام هاذ الأشهر السابقة، ترجع لهاذ اليقظة باش ما نرجعوش دائما للوراء في واحد الشراكة اللي احنا كنا بالنسبة لنا فتنها ما بقيناش كاع كنتكلمو على الرجوع للوراء بالنسبة لها، وشكرا السيدة الوزيرة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا فريق التجمع الوطني للأحرار.

كما تعلمون فالسيدة موكيريني قد أكدت على تشبث الإتحاد الأوروبي بالعلاقات مع المغرب، وقد عبرت أيضا على دهشتها ومفاجأتها بهذا القرار، وأعربت دول أخرى ومنها السويد على مساندتها لاستئناف قرار محكمة العدل الأوروبية، وأعربت أيضا على عمق العلاقات الإستراتيجية، وعلاقة الشراكة الإستراتيجية ما بين المغرب والسويد وما بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

لدينا أيضا اجتماع يوم الغد مع اللجنتين، لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان، وأيضا من طرف لجنة الفلاحة، وسوف يكون اجتماع منسق ما بين اللجنتين، من أجل إعطاء معلومات أكثر في هذا الموضوع، ومن أجل أيضا تجنيد جميع القوى المغربية، بطبيعة الحال كحكومة وكبرلمان وكمسؤولين سياسيين ومسؤولات سياسيات من أجل الوقوف جميعا صامدين وواقفين برأي واحد من ناحية هذا الملف، وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، أستسمح تجاوزنا الوقت لأنه للموضوع أهميته، إذن نبدأ في التعقيب، الفريق الإستقلالي المحترم، تفضل السيد النائب المحترم.

### النائب السيد عبد الله البقالي:

شكرا السيدة الوزيرة على هذا الجواب المفعم، لدينا بعض الملاحظات لأن هاذ المسألة ليس فيها أغلبية ولا معارضة، نحن نعتبر أن هذا الحكم له مضمون ونفحة سياسية صرفة، نعتبر ويجب التشديد على هذا الأمر أن الجهة التي تقدمت بشكايتها لدى المحكمة الأوروبية تنتفي لديها الصفة، هي ليست ممثلة شرعية ولا وحيدة لسكان الأقاليم الجنوبية، وبالتالي لا يحق لها التقدم بهذا الأمر:

أولا اسمحو لنا أن نؤكد لكم لأنه هذا ربما غادي يدخل في تاريخ القضاء الأوروبي، لأول مرة نسمع عن حكم صادر عن محكمة أوروبية ينبنى على الشك، بحيث يقول منطوق الحكم في هذا المجال أن هناك شك في عدم استفادة سكان المنطقة من عائدات هذا التبادل، التبادل الفلاحي، بمعنى أنه قرار قضائي مبني على منطوق الشك، أيضا هذا الحكم تحدث على أن هناك مواد في هذا الاتفاق ليست قانونية ولم يحدد هذه المواد، هذا الحكم يتكون من 250 فقرة، مكتوبة بدقة يستعرض التاريخ السياسي لهذه الأزمة، أولهذا النزاع المفتعل، ولكن لا يحدد بالضبط أين هي المواد المقصودة بهذا الحكم.

نعتبر من الناحية السياسية أن أسطوانات اللعب على حقوق الإنسان في أقاليمنا الجنوبية بدأت في الاندثار، بدأت في محدودية أثرها، والآن يقع البحث على اللعب بورقة أخرى هي ورقة الثروات.

اسمح لي السيدة الوزيرة نقول لكم أن موقف الحكومة كان متردد في البداية، وسائل الإعلام سعت جاهدة للحصول على الموقف المغربي في حينه، اسمح لي نقول لكم أنه الاتحاد الأوروبي كان سبقكم في إبداء



**النائبة السيدة نعيمة فرح:****شكرا السيد الرئيس،**

السيدة الوزيرة شكرا على المعطيات والمعلومات التي جاءت في جوابكم، ولابد من التأكيد من هنا بأن على الحكومة المغربية ومعها وزارة الخارجية وكل الدبلوماسية الموازية أن تلتزم أسلوب الحذر، فأعداؤنا يقظين ويجب أن نكون لهم بالمرصاد في كل دقيقة وفي كل ثانية، هم اتخذوا من هذه القضية مسألة وجود، ويجب أيضا أن تتحول بالنسبة إلينا وهي أيضا كذلك مسألة وجود ومسألة بقاء، الأعداء متربصون بالمغرب، لهذا أن اليقظة يجب أن تكون في كل خطواتنا المستقبلية.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة النائبة المحترمة، هل هناك من تعقيب إضافي ؟ تفضلوا السيد الرئيس من فريق العدالة والتنمية.

**النائب السيد محمد بتييم:**

في كلمات موجزة نقول بأننا نحن نعول على حكماء الاتحاد الأوروبي، ونتمنى أن لا ينجروا وراء بعض المغامرين المهوورين، نعول على هؤلاء لأنهم يدركون كما ندرك الأهمية الاستراتيجية للعلاقة مع المغرب، المصالح المشتركة مصالح قائمة، المغاربة لن يسمحوا بالمساس بأي مصلحة من مصالحهم، ولهذا نحن نعول كما قلت على هؤلاء الحكماء ونعول كذلك على الإجماع الوطني حول قضاياها الاستراتيجية شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، تفضلوا السيد النائب المحترم من الفريق الاشتراكي.

**النائب السيد سعيد باعزيز:**

السيدة الوزيرة، المغرب كيبذل مجهود جبار في علاقته مع الاتحاد الأوروبي في مجموعة ديال الاتفاقات، في الصيد البحري، في الفلاحة، في التعاون الأمني، في الهجرة، وأيضا الأحزاب السياسية كتنقوم بواحد الدور جد هام في امتداداتها بالخارج من حيث التعريف بالقضية الوطنية والدفاع عنها، ولكن الحكومة غائبة عن هذا، الحكومة ما تتواكبش، فما قلتوناش أش درتوقبل هاذ القرار؟ وفيينا هي تمثيليتكم في الخارج ؟ أش الدارت حتى اللحظة ؟ السيدة الوزيرة، الحكومة فشلت في تدبير مجموعة من الملفات السياسية الكبرى، الأمر يتعلق بالقضاء واستقلال القضاء، كان على الحكومة أبسط وأضعف الإيمان أنها توجه للغرف المهنية والجماعات الترابية في أقاليمنا الجنوبية باش تطعن في الصفة ديال الذي طعن في الاتفاق، لأن هي الممثلة الشرعية للسكان ديال أقاليمنا الجنوبية.

السيدة الوزيرة، تقدمنا للحكومة بمقترح قانون لإحداث هيئة قضايا الدولة باش تكون هي الممثل ديال الدولة المغربية في الخارج وفي الداخل ولدى هيئة التحكيم، ومن أجل أننا نداركوهاذ المسألة ويكون عندنا السابق، ولكن الحكومة ما تعملاتش معها، الحكومة مشات كتبناه على المستوى الدولي وتتججح أنها عندها مقترح قانون في هذا الصدد، ولكن على المستوى التشريعي المحلي رفضت هذا، هذا هو الاتجاه السيدة الوزيرة، الآن خاص يكون عندنا رؤية استباقية لمثل هاته المشاكل.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، وأضفنا بعض الثوان للجميع لأن القضية عندها أهميتها، هل هناك من تعقيب ؟ السيدة الوزيرة لكم الكلمة الأخيرة.

**السيدة امباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:****شكرا السيد الرئيس،**

شكرا الأخوات والإخوة البرلمانين على التدخلات اللي كلها حقيقة تصب في نفس التوجه، هو التعبئة الجماعية من أجل النهوض ومن أجل إيجاد حل لهاذ القضية، غير واحد 2 توضيحات، التوضيح الأول هو أنه هذا الحكم هو صادر عن قضية فيها 2 ديال العناصر مباشرة، هو مجموعة ما يسمى بالبوليساريو والتي طعنت في الاتحاد الأوروبي، وفي اتفاق ديال الاتحاد الأوروبي، لم يكن هناك طعن مباشر في المغرب، لذلك العمل الذي قمنا به منذ السنة الماضية هو عمل مع قضاة ومع طبيعة الحال المصالح الإدارية والسياسية الأوروبية، مع العلم أن هذه قضية سياسية، ولذلك الأخ تكلم على استقلال القضاء، نحن نقول أن الحكم هو حكم سياسي أكثر من قضائي أو تقني.

النقطة الثانية هو أنه المحكمة الأوروبية أعطت لنفسها الحق أن تتحدث في قضية سياسية هي بين أيدي الأمم المتحدة، وليس لأحد آخر الحق في التدخل في هذه القضية، لذلك كان لا من طرفنا احنا ولا من طرف الإخوان أو الشركاء الأوروبيين، كان من المنتظر أن يكون حكما آخر، فيه جميع الافتراضات، ولكن لم يكن هذا الافتراض الأخير لم يكن قائم، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، ننتقل إلى السؤال 14 عن فريق العدالة والتنمية حول تفعيل الدبلوماسية الرسمية الموازية في القارة الإفريقية، تفضلوا السيد النائب المحترم عن فريق العدالة والتنمية.

نسجل بأنه ماشي في السنوات الأخيرة خلال مدة هذه، الزيارات الملكية كتلعب دور كبير جدا في الجانب الاقتصادي، وفي الجانب السياسي، والجانب ديال الاستثمارات إلى غير ذلك، لكن احنا كنتكلمو على الدبلوماسية الموازية، لا البرلمانية، لا دابا الآن الجماعات المحلية ولا الشعبية بما فيها ديال الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، نلاحظ أينما حل وارتحل كاي واحد النوع من القصور، هضرتي على جوهانسبورغ قبل منها أبوجا، هاذو ملي كمنشيو كتلقاو بعض الشكايات منين ؟ من الناس اللي كيشتاغلو تماك، فاحنا كنبطالو بأمرين:

الأمر الأول هو برنامج يكون دائم خاص بالقارة الإفريقية، وبالأخص في الدول اللي هي مناوئة أو عندها مشكل في فهم قضيتنا، هذه كيخصنا نركزو عليها، ونركزو أكثر؛

ثانيا على أنه الناس اللي خاصهم يكونوا تما خاصنا نعتانيو لأنه احنا مشينا ذاك الشي ما كيضرش، بلا ما نفسر أكثر ما كيضرش، يمكن المسؤولين في المستوى، ولكن الظروف اللي كيشتاغلو فيها لا تساعد، ولذلك احنا بغنيا نثيرو الانتباه بأنه كيخص لا بد للحكومات، يعني الحكومة خاصة أنها تمكن هاذ المناطق بالضبط من الأدوات لكي تشتغل، شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، هل هناك من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيدة الوزيرة، علما أن السيدة الوزيرة ما بقاش عندكم الوقت، إذن ننتقل إلى السؤال 15 للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، المتعلق بتطبيق الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، تفضلوا السيد النائب المحترم عن فريق الوحدة والتعدلية.

#### النائب السيد الحسن أمروش:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان النواب،

السيدة الوزيرة، تعتبر مبادرة الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية خيارا استراتيجيا لرجعة فيه، وأقصى ما يمكن تقديمه لحل هذا النزاع المفتعل حول الوحدة الترابية للمملكة المغربية كما أشار إلى ذلك جلالة الملك في خطابه الأخير، فما هي المبادرات التي قامت بها الحكومة من أجل الترويج لهذه المبادرة والاستعداد لتطبيقها على أرض الواقع؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيدة الوزيرة.

#### النائب السيد محمد سالم البيبي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

الدبلوماسية رسمية أو موازية تلعب دورا مهما، لكن يبقى أثرها في العمق محدودا في العمق الإفريقي الذي ينشط فيه خصوم وحدتنا الوطنية. لذا نسائلكم السيدة الوزيرة، عن أية خطة دبلوماسية تقتضي لهذه الدبلوماسية المعادية خاصة بإفريقيا؟ ثم عن أية خطة لتأهيل الدبلوماسية الموازية أو ما يدعى الشعبية ؟ وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلوا.

#### السيدة امباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون

#### الخارجية والتعاون:

شكرا السيد النائب المحترم على هذا السؤال، بطبيعة الحال كما تعلمون في ما يخص الدبلوماسية الرسمية فلا داعي للتذكير بالأولوية التي تعطى منذ سنوات الآن إلى السياسة الخارجية للمغرب وهي أولوية التعاون جنوب جنوب، وأولوية التعاون مع الدول الإفريقية، بحيث أنه زيارات صاحب الجلالة إلى إفريقيا هي يمكن أحسن وأكبر دليل على هذه الأولوية للدبلوماسية الرسمية، أتفق معكم أنه لا بد من حضور أكثر وأكثر في دول إفريقيا، وخصوصا عن طريق الدبلوماسية الموازية، بحيث أن مع الأسف لدينا خصوم يتواجدون كثيرا في دول إفريقيا، نحاول أن نقوم باستراتيجيات ذات أهمية وذات قيمة إضافية من ناحية الدبلوماسية الموازية، أذكر باجتماعات اللي حضرها بعض الأخوات والإخوان النواب بما فيها اجتماع الأمم المتحدة الأخيرة بأنغولا، اجتماع فرع إفريقيا للفدرالية الدولية النقابية بالسينغال بدار، وآخر اجتماع هو الجمع العام لمنظمة المدن والحكومات المحلية بجنوب إفريقيا بجوهانسبورغ، والذي كان شكل نجاحا كبيرا للوفد المغربي، أيضا هناك مشاركة كبيرة لجمعيات مغربية في اجتماعات لجنة أولجن حقوق الإنسان والشعوب الإفريقية، وهذه نعمل ونسهر على أن تكون المشاركة فعالة وقيمة، المشاركة المغربية في هذه الندوة، نقوم أيضا بتسهيل وتنظيم ندوات ولقاءات علمية وثقافية، نقوم أيضا هناك...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، إذن أعطي التعقيب للسيد النائب عن فريق العدالة والتنمية، انتما السيد الرئيس؟ تفضلوا هو بالضبط لا.

#### النائب السيد عبد الله بوانور رئيس فريق العدالة والتنمية:

السيدان الوزيران،

قطاع آخر وهو قطاع العدل والحريات وأول سؤال من فريق العدالة والتنمية حول الشواهد الطبية وظلم الأبرياء بسببها، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة عن فريق العدالة والتنمية.

### النائبة السيدة السعدية زاكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم الشواهد الطبية المتضمنة لبيانات مخالفة للحقيقة، وخاصة تلك المتضمنة لعجوزات موجبة للاعتقال تتسبب في ظلم كبير للأبرياء، لذلك نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات المتخذة من طرفكم لحماية هؤلاء الأبرياء من هذا الظلم الذي تسبب فيه هذه الشواهد الطبية؟ وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة المحترمة تفضلوا السيد وزير العدل.

### السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة النائبة المحترمة،

أتفق معكم في تقييم خطورة الشواهد الطبية في مجال العدالة، سواء كانت عدالة مدنية أو جنائية، على هذا الأساس فإن وزارة العدل والحريات اهتمت بالموضوع وأصدرت أي أصدر الوزير بتاريخ 11 غشت 2014 رسالة دورية إلى النيابة العامة، حيث قمنا بحثنا على التعامل بحرص شديد مع الشواهد الطبية المقدمة أمام القضاء، وطالبنا بالسمهر على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للوقوف على صحة الشواهد المشكوك في صحة بياناتها، كالأمر بإجراء فحوصات أو خبرات طبية مضادة يعهد بها إلى أطباء شرعيين عند الاقتضاء، أو الإحالة على المجالس الجهوية للأطباء للاستئناس برأيها، بالطبع المشرع المغربي يجرم أي تلاعب يتعلق بالشواهد الطبية بمقتضى الفصل 364 وكذلك الفصل 363، في هذا الصدد فإن كل طبيب أصدر أثناء مزاولة مهامه وبقصد محاباة شخص ما إقرارا كاذبا، أو قدم بيانات كاذبة عن المرض أو عجز فإنه يعاقب عقوبة جنحية مشددة.

كما أن الوزارة عازمة على محاربة الشواهد الطبية الغير المعقولة والتي لا تعكس الواقع من خلال مشروع قانون يتعلق بالطب الشرعي، وذلك من أجل تحصين هذه الشواهد الطبية من خلال ضبط صفة من له الحق في إنجازها.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة، عندكم تعقيب، تفضل السيد النائب.

### السيدة امباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

هذا أكثر من سؤال، هذا موضوع خاصو ساعات السيد النائب للجواب، كما تعلمون السيد النائب المحترم، مقترح الحكم الذاتي هو مقترح مغربي جاء به المغرب سنة 2007 وهو معروض أو موضوع تفاوض ما بين المغرب والأطراف الأخرى، كما يتعين أيضا أن تتبثق عنه الصيغة النهائية وهي سوف تكون نتيجة المفاوضات، بطبيعة الحال منذ 2007 ونحن ندافع عن مقترح الحكم الذاتي كحل أقصى للقضية الوطنية، المغرب بطبيعة الحال تبني توجهات أساسية من أجل نهج هذا المقترح، وهي:

أولا على الصعيد الوطني تحرك بشكل حاسم في اتجاه تعزيز الصرح الديمقراطي، آخر دليل على ذلك الانتخابات الجهوية الأخيرة التي تمثل بالنسبة لنا مرحلة ولبنة جديدة لبناء أول تحضير لتطبيق الحكم الذاتي؛ الأساس أو المحور الآخر هو على الصعيد الجهوي والمغربي وهو أن التزام المغرب بالوحدة المغاربية، وأيضا الرغبة في إنقاذ هذا المجال؛

وعلى المستوى الدولي نؤكد من جديد ودائما من خلال المقاربات المغربية، إرادة بلدنا والتزامنا بالتعاون الصريح مع منظمة الحكم الذاتي، وتعتبر مرة أخرى أقولها المرحلة الأخيرة للانتخابات كضمان لجدية ومصداقية المغرب في الدفع بأطروحة الحكم الذاتي لذلك ننتظر...

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، تفضلوا السيد النائب المحترم للتعقيب.

### النائب السيد الحسن أمروش:

شكرا السيدة الوزيرة، في الحقيقة أنه الانتخابات الأخيرة أثبتت على أن المغرب ماض في تطبيق الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، وكذلك بأن المواطنين المغاربة المقيمين في الأقاليم الجنوبية لا يتم ذكرهم في التقارير الأممية، وهذا شيء يجب الانتباه إليه السيدة الوزيرة لأن ليس من يمثل سكان الصحراء هم المحتجزون في تندوف، الممثلون الحقيقيون السيدة الوزيرة هم الذين انتخبوا في الانتخابات يعني الأخيرة بالأقاليم الجنوبية، وكذلك نلاحظ السيدة الوزيرة أن هناك يعني تقصير شيئا ما في الترويج للحكم الذاتي، لا يجب أن يكون مناسباتيا يعني في اللقاءات الرسمية مع ممثلي الأمم المتحدة أو بعض الهيئات الأوروبية..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيب؟ إذن نشكركم السيدة الوزيرة على المشاركة ديالكم في هاذ الجلسة هاذي، وننتقل إلى

**النائب السيد عمر بنيطوا:****شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، نشكركم على تعقيبكم السيد الوزير وعلى المعلومات التي أدليتم بها وأفدتم بها، إلا أنه يبقى موضوع الشواهد الطبية في مجال التقاضي بالخصوص موضوعا مؤثرا، لأن الشواهد الطبية تؤثر على مصالح الأطراف المتقاضية والمتنازعة في ما بينها، كما تؤثر على مراكزها القانونية، ولا يخفى عليكم على أن الأطباء يعني بعض الأطباء ينقسمون إلى صنفين، صنف يتشدد في منح الشواهد الطبية، ويتشدد في إعطاء صاحب الحق حقه، وصنف آخر قد يبالغ وقد يغالي في إعطاء نسبة أو مدة العجز، لذلك المطلوب المزيد من الحرص على تفعيل الدورية التي أصدرتموها، وأيضا الحرص على تفعيل القانون، وكذلك يعني تذكير الأطباء باليمين القانونية التي أودها وهم بصدد ولوج مهنة الطب، والحرص على يعني إصدار شواهد طبية حقيقية معبرة، ليست مغالية في الاتجاه الإيجابي ولا مغالية في الاتجاه السلبي، لأن المواطن، الذي يحكم الموقف هو أن المواطن يبحث عن حقه في أي مكان، لذلك فهو يتحرى أن لا يقع في الطبيب الذي يتشدد ويتحرى أن لا يقع في الطبيب الذي يغالي...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، هل هناك من تعقيب إضافي؟ ننتقل إلى، السيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير ثانية ولا ثانيتين.

**السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:**

أتفق مع السيد النائب وأضيف بأن كل من تضرر من بيانات لشهادات طبية معينة ينبغي أن يطعن في فيها بالنزور ليتيح للقضاء فحص يعني بياناتها والقضاء فيها بشأنها كما يجب...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الموالي للفريق الحركي عن الاعتقال الاحتياطي، تفضلوا السيد الرئيس عن الفريق الحركي.

**النائب السيد محمد الأعرج رئيس الفريق الحركي:****شكرا السيد الرئيس،**

الفريق الحركي يسألكم السيد الوزير حول موضوع يتعلق بجدل الاعتقال الاحتياطي والبدائل الممكنة، كما نعلم جميعا على أنه أثرت في الأونة الأخيرة جدل بين الحقوقيين والقانونيين، حول موضوع المتعلق بالوضع تحت المراقبة القضائية والاعتقال الاحتياطي، رغم أن قانون المسطرة الجنائية يتحدث على أنه تدير استثنائي، ولكن يلاحظ من خلال العديد من الإحصائيات وكان آخرها الإحصائيات المتعلقة بمديرية السجون وإعادة الإدماج، أن هناك حوالي 40% من المعتقلين

هم على أساس الاعتقال احتياطي، وبالتالي هل هناك تصور جديد فيما يتعلق بإعادة النظر في هذه المادة 159، خصوصا وأنها تدير استثنائي وأصبحت من حيث الممارسة أنها تدير عادي أمام قضاة النيابة العامة أوقضاة التحقيق، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، إيلا سمحتوا السيد الرئيس والسيد الوزير، أعطي الكلمة للسيد الوزير، السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد الوزير للجواب على السؤال، إيلا سمحتم السيد الوزير، السيد الوزير يمكن تخرج معه برا إيلا كان ممكن، السيد النائب راه حنا في جلسة السيد النائب، تفضوا السيد الوزير.

**السيد مصطفى الرميد وزير العدل والحريات:****السيد الرئيس المحترم،****السيد النائب المحترم،**

الاعتقال الاحتياطي كما قلت في مناسبات سابقة يمثل مشكلا في جل دول العالم، حجم المعتقلين احتياطيا تتحكم فيه العديد من الأسباب، منها ما هو قانوني ومنها ما هو قضائي ومنها ما هو مجتمعي، السياسة الجنائية للحكومات المتعاقبة في بلادنا اتجهت إلى الحد من ظاهرة الاعتقال الاحتياطي عبر آليات المناشير، غير أن من بيده القرار وهم السادة الوكلاء العامون ووكلاء الملك وقضاة التحقيق، يجدون صعوبة في تقدير الموقف الملائم الذي يتقاسموه إكراهها.

الإكراه الأول هو إكراه أمني يتعلق بحماية الأشخاص والممتلكات:

الإكراه الثاني هو حقوقي، إذ أن هناك يعني حرص على الاقتصار على الحالات الضرورية التي ينبغي أن يعمها ويشملها الاعتقال الاحتياطي.

أؤكد أنه في المرحلة الحالية وبمقارنة حجم الاعتقال الاحتياطي سنة 2010، حيث كان العدد هو كانت النسبة هي 47% من الساكنة السجينة هم معتقلون احتياطيون.

الآن بين 2010 و2015 وصلنا ل41%، هذا مجهود يعني كبير جدا، ولكن ما زالت جهود أخرى تنتظرنا، ولذلك نعول على الأثر الذي ستحدثه المسطرة الجنائية حينما سيصادق عليها، وكذلك مشروع القانون الجنائي حينما سيصادق عليه إن شاء الله في الحد من حجم الاعتقال الاحتياطي، حيث إنه هناك مجموعة من التدابير، من ذلك تقييد سلطة النيابة العامة وقضاء التحقيق في الاعتقال، إلا بناء على أسباب واردة على سبيل الحصر، مع إلزام النيابة العامة بتعليل قرارها، مع منح المعتقل حق الطعن في قرار اعتقاله، مثلا تقليص عدد...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد الرئيس.

**النائب السيد محمد الأعرج رئيس الفريق الحركي:****شكرا السيد الرئيس،**

بالفعل نحن أمام موضوع السيد الوزير خصوصا وأنكم مقبلين على إعادة النظر في مشروع قانون المسطرة الجنائية، نحن أمام موضوع يتعلق بالدرجة الأولى على الحفاظ الأمني الاجتماعي، كذلك لا بد أن تكون هناك آليات جديدة فيما يتعلق أو البدائل الممكنة لتحل محل الاعتقال الاحتياطي، كذلك لا بد خصوصا في قوانين المسطرة الجنائية أن تكون هناك إجراءات تتعلق أساسا بتحقيق المعادلة الأمنية الوقائية، الإشكالية في قانون المسطرة الجنائية أن هناك العديد من المقترضات القانونية لا تحل هذه المعادلة الأمنية الوقائية، خصوصا وأنا أمام موضوع يتعلق بالحفاظ على الأمن الاجتماعي، وبالتالي لا بد أن تكون هناك ظروف لازمة...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، هل هناك من تعقيب إضافي؟ إذن ننقل إلى السؤال الموالي وهو سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، حول ضرورة خلق محاكم متخصصة في المجال العقاري، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

**النائبة السيدة رحمة اطريطاح:****شكرا السيد الرئيس،****السيد الوزير المحترم،**

من محاسن الصدف السيد الوزير المحترم، أن هاذ السؤال كيعقب الندوة الوطنية التي انعقدت في مدينة الصخيرات حول العقار، والتي لا تخلو من التوجيه والتوجهات الملكية السامية التي تضمنتها الرسالة الملكية، لذا نسائلكم السيد الوزير، ألا ترون السيد الوزير أن حان الوقت لخلق قضاء متخصص ومحاكم متخصصة في هذا المجال، المجال العقاري؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة النائبة، تفضلوا السيد الوزير المحترم.

**السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:**

السيدة النائبة المحترمة، القضاء هو مستويات، بالفعل كيمكن تكون الصيغة ديال صيغة محكمة، عندنا الآن القضاء العادي، عندنا القضاء الإداري، عندنا هاذ القضاء التجاري، يمكن تكون أقسام، كأقسام الأسرة، أقسام الجرائم المالية، ولكن يكمن تكون غرف، نحن نفضل بالنسبة للمعطيات المتعلقة بالقضايا اللي هي قضايا عقارية، نفضل صيغة الغرف، لماذا؟ لأن في سنة 2013 يلاه عندنا 24 ألف

و435 قضية، وهو ما يساوي نسبة 3.8 من القضايا، في 2014 عندنا 24 ألف و824 بنسبة 1,95 ما يمكنش نسبة 1,95 من القضايا اللي هي 24 ألف و824 إيلا قسمناها على 12 جهة غتعود عندنا حوالي 2000 قضية في المحكمة، إذن ما يمكنش نديرو المحكمة، ما يمكنش نديرو قسم، الغرف، الغرف الآن هي غرف معتمدة ابتدائيا ومعتمدة استئنافية، الآن في التنظيم القضائي اللي غادي يتحال عليكم غنعمدها أيضا على مستوى محكمة النقض، شيء طبيعي أنه الغرف خاص يكون فيها قضاة متخصصين متافقين، خاص هاذ القضاة المتخصصين يعني في المسار المبني ديالهم ما يوقعش يعني تغيير احنا متافقين، ولكن أكثر من هذا ما أعتقد أنه من الملائم، إذن بالنسبة للمناظرة أوصت عوض الغرف أوصت بالأقسام، نحن نفضل صيغة الأقسام، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب السيدة النائبة المحترمة؟ تفضلوا.

**النائبة السيدة رحمة اطريطاح:****شكرا السيد الوزير المحترم،**

ونحن كذلك نشاطركم الرأي على هاذ التوضيحات اللي اعطيتونا السيد الوزير، كما تعلمون السيد الوزير أن الأنظمة العقارية في المغرب هي أنظمة معقدة، هناك أراضي الحبوس، أراضي الأوقاف، أراضي الجموع، هناك أنظمة متعددة ومعقدة، وكذلك هاذ السؤال ما جاش السيد الوزير هكذا اعتباطيا، ولكن نظرا للنزاعات العقارية وصعوبات افتتاح ملفاتها من طرف قضاة متخصصين في المادة العقارية، وكذلك السيد الوزير ساكنة العالم القروي اللي ما عندهاش عقار محفظ وأنتم تعلمون السيد الوزير أن العالم القروي تيكون عندو هذه بقع هاذي، هذا، تيكون ذاك التراخي على الأراضي،... تيمشي يدير الدعوة ديالو أو ينازع مع الطرف الآخر، تبقى تالف في دواليب المحكمة الابتدائية التي تعد بالدرجة الأولى لديها الولاية العامة، لدى السيد الوزير نتظرو منكم إن شاء الله تفعلوا هاذ الشيء اللي قلتو، الجواب ديالكم كنعسوفيه واحد الأمل وواحد الاستجابة مع التساؤل ديالنا، وهذا لا يخفى على الجميع أنكم السيد الوزير في هاذ الوزارة منذ توليكم هذا خليتو البصمات ديالكم في بزاف ديال...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة النائبة المحترمة، عندكم شيء تعقيب ديال شيء ثواني السيد الوزير؟

**السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:**

كنضيف للسيدة النائبة وما تفضلت نه، هو أننا ونظرا للتأخر الحاصل في البت في كثير من القضايا، سنحدث آجالا افتراضية لكل نوع

43 مرتبطة بالشبكة ديال التطهير، الكتاتيب القرآنية لأن حتى هي من التعليم العتيق 91 % بالكهرباء، 37 بشبكة الماء، 17 بشبكة التطهير لأن الكتاتيب توجد معظمها في المجال القروي، ووقعنا في سنة 2013 على واحد الاتفاقية مع الوزارة المعنية على تقوية هاذ التجهيزات وعلى التعاون في مجالها، وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك من تعقيب فريق العدالة والتنمية؟ تفضلوا السيد النائب المحترم.

### النائب السيد محمد أوريش:

#### السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، مناسبة طرح هذا السؤال هو التذكير بالضبط بهاذ الجهود الهامة التي تقوم بها وزارة الأوقاف خاصة والحكومة عموما، في تفعيل مضامين التوجهات الملكية السامية منذ 15 سنة، لإحياء الدور الريادي في الحفاظ على قيم المجتمع وصونه من نعرات التطرف والغلو والتعصب التي تقوم بها هاذ المدارس هذه.

في هاذ الإطار، نقترح عليكم السيد الوزير:

- الرفع من وتيرة الإصلاح وتجهيز هذه المدارس العتيقة، خصوصا بالماء والكهرباء والصرف الصحي والمرافق الصحية؛
- تنوع المداخل، من خلال عقد اتفاقيات شراكة مع المجالس الترابية للتخفيف من العبء على الميزانية العامة وقلة الميزانية ديال الوزارة؛
- الاهتمام كذلك بوضعية الفقهاء المشرفين على هذه المدارس، من خلال الرفع من قيمة المكافآت وتعميمها وتيسير سبل استفادتهم من الدورات التكوينية؛
- الاهتمام بالطلبة والتلاميذ بتحسين ظروف الإيواء والتغذية، واحنا في موسم ديال الشتاء والبرد، باش يكونوا الطلبة في ظروف جيدة..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟ تفضل السيد الوزير عندكم واحد 3 ثواني أو 4 غير تفضلوا.

### السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

متفقين على أنه خاصنا نزيدوا دائما في وتيرة ديال هاذ العناية. في ما يتعلق بالطلبة، طلبة التعليم العتيق بوحدهم اللي عندهم المنح من المستوى الأول حتى للمستوى النهائي. فيما يتعلق بالتجهيزات الأخرى، أنا قلت لكم الميزانية كتزيد والعناية الكبيرة بهاذ الشريحة، إنما هو واحد القطاع معظمه من مبادرات حرة.

من القضايا، بما فيها القضايا العقارية، وهاذ القضايا العقارية المعقدة وتتطلب وقتا غنشوفو آشنا هو الوقت اللي ملائم لهما، ويعود معروف عند القضاة وعند المحامين وعند المواطنين الحجم ديال الزمن اللي غتستغرقو القضية واللي خاصو يكون زمن معقول، شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وشكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة، ننتقل إلى قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية في سؤال أول من فريق العدالة والتنمية ومهم المدارس العتيقة وعدم التوفر على التجهيزات الأساسية، تفضلوا السيد النائب المحترم عن فريق العدالة والتنمية.

### النائب السيد حمزة الكنتاوي:

السيد الوزير المحترم تعاني مجموعة من مدارس التعليم العتيق من خصائص كبير في مجال الربط بشبكات الكهرباء والماء الشروب والتطهير، مما يؤثر سلبا على سلامة وصحة وتحصيل رواد هذه الفضاءات التربوية المهمة، السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن الإجراءات التي ستتخذونها لتجاوز هذه الوضعية حتى تشتغل هذه المؤسسات في ظروف ملائمة؟ وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

### السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات النائبات المحترمات،

السادة النواب المحترمون،

أشكركم السيد النائب المحترم وفريقكم على السؤال، بالنسبة للتعليم العتيق ربحنا جوج ديال الحوايج أساسيين بصفة عامة هو أن..

### السيد رئيس الجلسة:

إيلا اسمحتي السيد الوزير، السادة النواب إيلا اسمحتيو السيد الوزير كيجابو، السيد النائب من الفريق الاشتراكي إيلا اسمحتوا راه السيد...

### السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

في ظرف 10 سنوات انتقلت الميزانية من 3 ملايين دراهم ل 300 مليون درهم، ولكن الأهم من ذلك هو القوانين التي صدرت لحماية هذا التعليم، في ما يتعلق بسؤالكم بهاد النقطة الخاصة 97.16 % من المدارس المرتبطة بالشبكة الكهربائية، 64.69 مرتبطة بالشبكة المائية،

ديال 19 شتنبر 2015 مع فرنسا لتكوين الأئمة بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشحات.

واللي كيزيد يبرز هاذ الشئ كله، أن المغاربة هنالك متشبثون بقيمهم، هاذ المناعة اللي عندهم، عندهم مناعة بسبب 2 الحوائج: أولا العقيدة ديالهم اللي هي أشعرية اللي كتمنع التكفير وما كتأمنشي بالقتل ولا بتهمة المجتمع الإسلامي بالجاهلية؛ والحاجة الثانية النموذج اللي كيشوفوه ببلادهم ديال الإصلاحات وكيفتأخرو به، هذا هو اللي كيحميهم على أن الفيروسات وخا يكون الجسم قوي حتى يعيا كيمكن يتسربوا ليه، شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك من تعقيب فريق التجمع الوطني للأحرار؟ تفضلوا السيد النائب المحترم.

### النائب السيد عبد الله أوبركي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم الشافي. أولا قبل كل شيء، لا بد بالإشادة والتنويه بالحرص الشخصي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في رعايته الدائمة لشؤون وقضايا أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج. ثم أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نطالب من هذا المنبر الموقر، بتكثيف الجهود الحكومية الرامية إلى صون أفراد جاليتنا المقيمة بديار المهجر أو مغاربة العالم من أي خطاب منحرف، وربطهم بأصولهم المغربية وعقيدتهم الأشعرية ومذهبهم المالكي، عبر تأطيرهم وإرشادهم وإمدادهم بما يحتاجونه في حياتهم الدينية والدينية.

لهذا الغرض، فإننا نطالبكم السيد الوزير، بالعمل على انتقاء العلماء، كما أشرت، والوعطاء والفقهاء وفق شروط ومنهالات علمية دقيقة تؤتي أكلها ويظهر أثرها في المردودية والحصيلة وأيضا على مستوى الأهداف السياسية والدينية، شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، عندكم شي تعقيب السيد الوزير؟

### السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

اللي كيختارهم هو المجلس العلمي الأعلى وحنا كنسهلوا لهم المأمورية ديالهم، وطبعا دائما كيرجعوا والناس ديال الجالية راضيين عليهم، وفي بعض الأحيان كيختاروا أشخاص معينين، إذا ما كان هنالك مانع كنسلوهم يؤطروا لهم الأنشطة ديالهم خارج رمضان أو في رمضان كذلك، شكرا.

واحد القضية دائما تتردد، علاش ما نديرو اتفاقيات مع جمعيات، مع مجالس؟ راه كتحافظوا على واحد القطاع من داك الهم المشترك بيناتنا أنه ما يكون شي فيه شي شبهة، أن كاينة السياسة أو كاين شي حاجة أو كاين. نهار نطمانولهاذ الشئ هذا، راه كلنا عندنا هم واحد وكاع الهبات ديالنا والأموال ديالنا والتجيبسات ديالنا كتمشي، لذلك كاين غير هاذ الهم فقط، ولذلك لا بد من الاحتياط فيه.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى سؤال موالي وهو لفريق التجمع الوطني للأحرار حول تعزيز التأطير والوعي الديني لدى أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، تفضلوا السيد النائب المحترم.

### النائب السيد عبد الله أوبركي:

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، لا شك أن تعزيز الروابط الدينية والالتزام بالثوابت الإسلام في الاحترام التام للقوانين الجاري بها العمل في بلدان الإقامة بالنسبة لأفراد جاليتنا المقيمة بالخارج، تظل من بين الأمور التي ينبغي إيلائها الأهمية اللازمة. بناء عليه، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير الحكومية المتخذة فيما يخص تعزيز التأطير والوعي الديني لدى أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

### السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات النائبات المحترمات،

السادة المحترمون،

نشكر لكم سؤالكم السيد النائب وفريقكم، هذا المجال واحد المجال الحيوي مهم جدا. غنقول ليك التدابير اللي كانت، هو أنه تحدثت واحد الميزانية للتدخل في هاذ الميدان متواضعة هي 120 مليون درهم سنويا؛ وتحدث المجلس العلمي المغربي لأوروبا برمزيته وهو مرجعية من بعد ما كان المغاربة عندهم مرجعيات أخرى؛ ثم هنالك إيفاد العلماء والوعاظ والقراء باستمرار حسب طلب الجمعيات والمساجد؛ وهناك واحد 30 إمام في التجربة خاصة مع فرنسا منذ 2008 قارين هناك؛ هنالك إرسال للمصاحف؛ وكل هاذ العمليات بالتنسيق مع سفارات المملكة المغربية والقنصليات؛ هناك الاتفاق الأخير اللي عرفوا الجميع

**السيد رئيس الجلسة :**

البيان ديال الاتحاد الأوروبي بالتنويه والتحية ديال النموذج المغربي في تدبير الهجرة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير، هل هناك من تعقيب، تفضلوا السيدة النائبة المحترمة.

**النائبة السيدة السعدية العلمي بيناني:**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، مع تنويهنا بما بذل وببذل في هذا الانجاح والذي يعتبر دون شك علامة فارقة في التعاطي الإنساني مع إشكالية الهجرة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن كلفة هذا الأمر يعني يجب أن تكون متقاسمة بين الدول المعنية بالهجرة عموما، وخاصة الجار الأوروبي الذي نرى أنه يجب أن ينخرط بقوة بكل مسؤولية في معالجة الهجرة والمشاكل المسببة لها.

من هنا، نهييب بكم السيد الوزير، استثمار نقط القوة للنموذج المغربي الذي ذكرتم، ومعالجة الهجرة التي ستكون مهيكلية للعلاقات الإفريقية الأوروبية. ونقول أن الحل الحقيقي للهجرة هنا هو إطلاق التنمية الحقيقية بإفريقية والتي دشنت لها المغرب، من خلال الدبلوماسية الملكية والسياسات الحكومية، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيدة النائبة المحترمة، ما عندكومش تعقيب السيد الوزير، ثانية.

**السيد أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:**

المغرب أعطى انطلاقة لهاذ السياسة وفقا لمبادئه، لقناعاته، ما شي وفق توجه معين. النقطة الثانية وهذه هي المقاربة الأساسية، تعتمد على مسؤولية مشتركة، وثالثا على حكامه جهوية ودولية، لأن الهجرة ليست شأن قطردون الآخر، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى الفريق الاشتراكي حول سؤال متعلق بتشجيع مغاربة العالم على الاستثمار بالمغرب. الفريق الاشتراكي، تفضل السيد النائب المحترم.

**النائب السيد حدوقسو:**

شكرا السيد الرئيس،

أشارت دراسة حديثة صادرة عن مكتب شمال إفريقيا للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة، بخصوص الجالية المغربية المقيمة بالخارج، إلى أن الحصة المخصصة من تحويلات مغاربة الخارج للاستثمار عام

شكرا السيد الوزير نشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة. والسؤال الأول عن فريق العدالة والتنمية عن السياسة الجديدة للهجرة بالمغرب. فريق العدالة والتنمية، سؤال حول الهجرة، ننتقلوا للسؤال الموالي؟ تفضلوا السيد الرئيس، تفضلوا.

**النائب السيد عبد الله بوانور رئيس فريق العدالة والتنمية:**

شكرا السيد الرئيس،

10 دجنبر هي ذكرى ديال حقوق الإنسان، 17 دجنبر المغرب بدي واحد العملية مهمة جدا. اليوم كل الدول يعني تنحوا منى المغرب وكتصفق للمغرب على هاذ الخطوة، وخاصة وأن كيفاش شافها الاتحاد الأوروبي، فحننا بغيينا اليوم بهاذ المناسبة، شنو التقييم الأولي ديال هاذ العملية هادي؟ شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شوية الهدوء الله يجازيكم بخير، السيد وزير الأوقاف إلا اسمحتوا، تفضلوا السيد الوزير.

**السيد أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:**

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم،

18 دجنبر 2014 صادقت الحكومة على الاستراتيجية ديال بلادنا في مجال الهجرة واللجوء، هاذ الاستراتيجية فيها مشروع 81 مشروع، في إطار 11 برنامج قطاعية و4 البرامج ذات طابع أفقي. ودرنا واحد الحكامة لتدبير هاذ الاستراتيجية اللي فيها 3 المستويات: فيها اللجنة الوزارية التي يتأسسها رئيس الحكومة اللي تعقد الاجتماع ديالها يوم الجمعة هذا ديال بعد غدا إن شاء الله؛ وكاين للجنة ديال القيادة اللي يتأسسها وزير الهجرة؛ وكاين لجنة ديال البرامج اللي يتأسسها مدير شؤون الهجرة.

درنا 81 مشروع اللي تيطرق ل4 محاور: هناك ما يتعلق بتدبير تدفق المهاجرين: النقطة الثانية، البرنامج الإدماجي اللي فيه جميع المجالات، وفق مقاربة شمولية فيها الجانب التربوي والثقافي والقانوني إلى غير ذلك، فيها الترسانة القانونية، وغدا إن شاء الله كذلك في هذا الإطار، مجلس الحكومة ديال غدا، هناك مشروع القانون الثاني ديال اللجوء اللي غتصادق عليه الحكومة إن شاء الله غدا كما صادقت على مشروع القانون ديال الاتجار بالبشر. وبالتالي، المقاربة الشمولية، هاذ المحاور اللي اشتغلنا عليها كلنا، تتخلي أن التجربة المغربية أو النموذج المغربي أصبح يعطى كمثل، تعطى كمثل في قمة «لا فالير» وشتو البارح كذلك



التحويلات، فهناك مغاربة العالم اللي متجهين لدول أخرى، علاش؟ لأن المغرب، نعم يتمتع بالأمن والاستقرار، ولكن كايين الابتزاز الإداري، كايين ابتزاز ديال ذاك الشباك المفتوح، كايين مشكل ديال العقار، كايين مشكل ديال البطء في تنفيذ الأحكام، كايين مشكل ديال ملفات تدرس في العام وملي كنتنتي تيكون القرار النهائي هو الرفض، كايين إشكال أيضا ديال التعامل الضريبي، ما كايينش التوازن في الإجراءات اللي كيتنزل فيها القانون ديال المالية...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السيد الوزير ما عندكم وقت، مرة أخرى إن شاء الله السيد الوزير، شكرا. ننتقل إلى قطاع العلاقة مع البرلمان والسؤال لفريق العدالة والتنمية، حول مجهودات المندوبية السامية للمياه والغابات في تشجيع المقاول الذاتي، تفضلوا السيد النائب المحترم.

#### النائب السيد محمد خيري:

السيد الوزير المحترم، تزرع بلادنا بمنتجات غابوية متنوعة متواجدة بمناطق تشكو من الفقر والهشاشة والبطالة، لذا نسانكلم عن الإجراءات التي ستخضعونها لدمج هذه المنتجات الغابوية في الدورة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تشجيع المقاول الذاتي على تطوير الشراكة في القطاع، شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير المحترم.

#### السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد النائب المحترم على طرح هذا السؤال، ونتفق معكم على أن فعلا هناك منتجات غابوية مهمة في مناطق تعرف هشاشة، ولا بد باش يكون الاستفادة ديال الأشخاص اللي هما عندهم حق الانتفاع والمحيطين بالغابة، وإدماج هاذ المنتجات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ديال هاذ المناطق.

وفي هذا الإطار، المندوبية ومنذ سنة 2005، عملت واحد الاستراتيجية اللي فيها بعد تشاركي، واللي من خلاله كيتتم إشراك، أولا كيتنظموا هؤلاء اللي عندهم حق الانتفاع في إطار تعاونيات، وكيتموضع بطبيعة الحال مقابل أنهم كيقوموا بخدمات لفائدة الغابة، وكيتم هاذ الأمر في إطار تعاقدية ويمكن نعطيكم بعض المعطيات الإحصائية السيد النائب المحترم، أنه من 2005 اللي توضع فيها هاذ الاستراتيجية إلى 2014، تم التوقيع على 173 عقد شراكة مع 140 تعاونية تتضمن 7685

2013 لم تتجاوز نسبة 7,7 من هذه التحويلات. لذا نسانكلم السيد الوزير، لماذا هذا التوازن في النسبة السالفة الذكر؟ ما هي الإجراءات التي اتخذت والتي ستتخذ لتشجيع ودعم مساهمة الجالية المغربية المقيمة بالخارج في مجال الاستثمار؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

#### السيد أنيس يرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج

#### وشؤون الهجرة:

شكرا السيد النائب المحترم،

فعلا، هاذ النسبة ديال التحويلات هي 7,7% ولكن اللي اللازم نشيرو له كذلك، بأن التحويلات بصفة عامة، إلى غاية نهاية شهر أكتوبر الماضي، وصلت ل 52,5 مليار درهم، مقابل 50,6 مليار ديال الدرهم في نفس الفترة ديال 2014، أي هناك ارتفاع ديال التحويلات ديال المغاربة في الخارج بنسبة 3,8%. أشنوتنديرو في هذا المجال، باش نشجعوا المغاربة للاستثمار، خاصة أن الجيل الثاني والجيل الثالث العلاقة ديالوتغيرت بالنسبة للجيل الأول اللي كان تيمشي خاصة للسكن، والجيل الثاني تيتجه للاستثمار، ماذا أعددنا لذلك؟ عدد من الإجراءات اللي وضعت في هاذ المجال، هناك مثلا:

- تحسين الآلية ديال الصندوق ديال الدعم لاستثمارات المغاربة، هاذ الصندوق هذا تعطي 10% كدعم مباشر لكل مشروع يقوم به مغربي مقيم في الخارج إلى حدود خمسة ديال المليون ديال الدرهم، هذا إجراء جد مهم وكبير جدا؛
- النقطة الثانية، كل ما يتعلق بخلية الاستقبال والمواكبة والتأطير اللي موجودة على صعيد الوزارة؛
- النقطة الثالثة، هو ذلك الشباك المفتوح على صعيد كل المؤسسات والولايات؛

• النقطة الرابعة، هو استعمال التكنولوجيات الحديثة، لأن بغينا أن المغاربة ديالنا في الخارج يطالعوا على المساطر، على كل ما يجب القيام به قبل ما يجي باش ما يضيعش الوقت، يعرف بأنه إلا بغى يدير مشروع، هاهما الأوراش ذات الأولوية، تقدمنا بواحد النسبة معينة...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل للتعقيب السيد النائب المحترم.

#### النائب السيد سعيد باعيز:

السيد الوزير، احنا تحدثنا على تشجيع الاستثمار وماشي على عامة

كبيرة، واسعة، عريضة، تندثر، تقهقر، الغطاء النباتي الطبيعي راه الغابات كايئة بعض الغابات بقات غير اسميتو الغابة، أما طلوعا فوق منهم بالليليكوبتير وعتشفو بأنها كلها ولات ما بقاتش فيها الشجر، ولات كلها تستغل بطبيعة الحال..

### السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب المحترم، عندكم شي تعقيب السيد الوزير؟  
السيد عبد العزيز العماري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

السيد النائب المحترم، هذه التحديات كايين وعي بها، وكايئة مراقبة صارمة، وبطبيعة الحال التحديات ينبغي أن ينخرط فيه لا على مستوى السلطات ولا على مستوى المراقبين ديال مياه والغابات، ولكن كذلك المواطن والمجتمع المدني، جميعا باش نحملو هاذ الإرث ديالنا ديال الغابة.

بطبيعة الحال، المقاربة التشاركية حاضرة، في إطار الشفافية والحكمة فيما يخص جانب ديال التوزيع...

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على المساهمة، وننتقل إلى قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، في سؤال فريد عن إصلاح منظومة الأجور، لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب المحترم.

### النائب السيد أحمد التهامي:

السيد الوزير، جاء في البرنامج الحكومي أفكار عن إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ومن بين مقومات النظام الأساسي للوظيفة كايين مسألة الأجور، يعني ما هو تقييمكم لسياساتكم في إصلاح منظومة الأجور؟ وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

### السيد محمد مبدع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد النائب المحترم على طرح هذا السؤال. نتأكد أن إصلاح المنظومة الأجور لا يمكن أن يتم بمعزل على الإصلاح الشامل للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية. وقد فتح ورش على هذا الأساس، بتشاور مع مختلف القطاعات الحكومية. واليوم أقول أن هذا الورش جاهز، وسيتم التشاور بشأنه مع المركزيات النقابية ومع المجلس الأعلى للوظيفة العمومية. هذا الإصلاح يراعي التفاوتات التي تهم منظومة الأجور، خصوصا التفاوتات الفئوية فيما يخص الأنظمة الأساسية،

منخرط، بقيمة إجمالية كتوصل ل 266 مليون ديال الدرهم؛ كذلك تم إحداث 3,3 مليون يوم عمل إجمالي في المناطق القروية الهشة المحيطة بالمجال الغابوي، بالإضافة إلى وجود حوالي 200 تعاونية، أغلبها نسوية، كتضم ما يفوق 6000 منخرط نشيط في مجال تميم الأركان بالجنوب الغربي للمملكة.

بطبيعة الحال سؤالكم حول المقاول الذاتي، المقاول الذاتي هاذ الأمر منفتح عليه شريطة أن يستوفي الشروط اللي كينص عليها القانون 114.13 ديال..

### السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب من فريق العدالة والتنمية؟  
تفضل السيد النائب المحترم.

### النائب السيد عمر فاسي فيري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نشكر من خلالكم الحكومة والمندوبية السامية على الجهود المبذولة في هاذ المجال الحيوي اللي هو أساسي لتطوير هاذ المجالات الجبلية والقروية، خصوصا فاش كايين الغابات ديالنا اللي هو مجالات حيوية خاصها يستفدو السكان اللي فيها بلا ما يفسدوا هاذ الغابة وهاذ المجالات اللي هم ملك ديالنا كاملين.

ما يتعلق بالإشكاليات راكم كتعرفوها، عندنا إشكال ديال الاندماج القطاعي، ما يمكنش واحد الوزارة فحال ديال المعادن تعطي الرخصة، والمندوبية السامية ما تكونش قريبة باش تسهل المساطر والتنزيل ديالها. القضية ديال الاندماج المجالي، واحد المجموعة ديال المستفيدين من الغابة مثلا يعيشون في إقليم صفرو، راه هما هاذوك تمايا تيجوهم الرعاة من خارج المنطقة كاملة وتيستمررو في الاستغلال وهما تيشوفوا. عندنا واحد المجموعة ديال الإقتراحات ديال الدعم ديال هاذ التعاونيات، وبغينا هاذ المقاربة ديال التشغيل الذاتي اللي...

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، شكرا السيد الوزير على المساهمة، ويبقى السؤال الأخير في هذه الجلسة وبعدها ستكون، أه عندكم التعقيب؟ تفضلوا السيد النائب المحترم عن فريق الأصالة والمعاصرة، فريق الأصالة والمعاصرة عندوكم من ثانية، دقيقة.

### النائب السيد الطاهر شاكر:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد الرئيس، بهاذ المناسبة هذه بغينا نقولوا للحكومة، الغابة

للاحتقان أنه النقابات يعني مراضياش على السياسة الحكومية في هاذ النقطة بالضبط، مسألة الأجور اللي أنتم تترفضوا أنه تستاجبوا لهم في هاذ النقطة هاذي، باش الإصلاحات الأخرى تمشي إلى الأمام. فاللي كايين هو أنه الزيادات، الزيادة في السكر، الزيادة في الدقيق، الزيادة في الماء، في الكهرباء، في البوطا غاز إلى غير ذلك، فهاذ الزيادات هاذي كلها ما يمكنش يتحملها الموظف، ما يمكنش يتحملها...

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الوزير، عندكم تعقيب.

#### السيد محمد مبدع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

السيد النائب المحترم، احنا متفقين أن وياك، متفقين على أن هناك اختلالات ولكن هاذ الاختلالات ماتسباتش فيها هاذ الحكومة الحالية وما ساهماتش في التعظيم ديالها، بالعكس، احنا واعيين بهاذ الاختلالات ونعمل اليوم على تداركها وتصحيحها، والمشروع جاهز وسيتم المشاورة بشأنه مع المركزيات النقابية. كان من الممكن أن نفتح هذا الحوار قبل نهاية السنة ولكن أجلناه إلى بداية السنة المقبلة إن شاء الله وسنعرضه كذلك على الوظيفة العمومية، ويراعي هذه الاختلالات ويراعي هذه المفارقات وسنعمل على تدارك هذه الفوارق. ملف شاق وصعب ولنا العزيمة إن شاء الله أن نتغلب عليه، شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، بعد هذه الجلسة مباشرة ستكون هناك جلسة تشريعية، نشكركم وكان آخر سؤال والسلام عليكم.

وكذلك التعويضات على يعني المناطق النائية، وكذلك التقارب بين الأنظمة الأساسية. وأتمنى إن شاء الله أن يخرج هذا الورش إلى الوجود في الأسابيع القليلة المقبلة، وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب، عندكم تعقيب.

#### النائب السيد أحمد التهامي:

السيد الوزير، يعني الإصلاحات ومبرمج ويحتاج إلى حوار مع النقابات إلى غير ذلك، هاذي بطبيعة الحال مشاريع، ولكن نعاين أن هناك يعني فوارق فاحشة بين الأجور العليا وبين..

#### السيد رئيس الجلسة:

إيلا سمحتوا السيد النائب، إيلا سمحتوا السادة النواب، السادة النواب اللي في الباب، ألسي شاطر، تفضل السيد النائب.

#### النائب السيد أحمد التهامي:

قلت السيد الوزير، كايين مظاهر يعني الفوارق الفاحشة في الأجور وتزداد تفاحشا، وكايين بعض مظاهر يعني ضعف الأجور، وشفنا كيفاش الأطباء الداخليين مضربين لأنهم يعني تتعطيوهم 110 درهم وماتخلصوشي هاذي مدة. كذلك بالنسبة للأساذة الباحثين، تتفرضوا ضرائب على التعويضات يعني التي تقابل البحث العلمي، كيفاش مجتمع تيفرض ضريبة على البحث العلمي يمكن له يقول على أنه يريد أن يدخل في مجتمع المعرفة؟ كيفاش يمكن لنا نحققوا العدالة الاجتماعية واحنا تنسأهموا بطريقة أو بأخرى في هاذ الفوارق من حيث الأجور. وهذا أدى لنا في الوقت الراهن، تنعيشوا واحد المجموعة من الإضرابات وواحد المجموعة من الاحتقانات الاجتماعية، وهو أنه من العناصر الأساسية

مجلس المستشارين، تم رفض التعديل من طرف اللجنة والاحتفاظ بالصيغة التي صادق عليها مجلس النواب. إذن كما صادقت عليها اللجنة بالصيغة التي صادق عليها مجلس النواب بالتفصيل السيد الرئيس.

المادة الأولى:

الموافقون: 154

المعارضون: 56

المتنعون: 24

المادة 3:

أعرض المادة 3 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد.

أعرض المادة 7 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد.

أعرض المادة 8 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد.

أعرض المادة 9 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد.

أعرض المادة 11 مكررة للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد.

أعرض المادة 23 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد.

أعرض المادة 38 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد.

أعرض المادة 54 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: نفس العدد.

أعرض مشروع قانون المالية للسنة المالية 2016 برتمه للتصويت:

الموافقون: 154

المعارضون: 56

المتنعون: 24

صادق مجلس النواب على مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016 في قراءة ثانية له، شكرا. رفعت الجلسة.

محضر الجلسة الخامسة والثمانين بعد المائتين

التاريخ: الثلاثاء 3 ربيع الأول 1437 هـ (15 دجنبر 2015 م).

الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ست دقائق ابتداء من الساعة الرابعة زوالا والدقيقة الثامنة عشر.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016 (قراءة ثانية له).

السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يخصص مجلس النواب هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016 في قراءة ثانية له، كما أحاله مجلس المستشارين وذلك بعد تعديل المواد 1، 3، 7، 9، 11 مكررة، 38، 54، ورفض المادة 8 بالتصويت بعد تعديلها وحذف المادة 23.

إذا سمحتم قد وزع التقرير، ياك السي عبد العزيز العبودي السيد المقرر؟ وزع التقرير، نمر إلى عملية التصويت:

أعرض المادة الأولى للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون...

نعم؟ حتى واحد مجاب البطاقة ديالو.

الموافقون: المادة الأولى كما صادقت عليها اللجنة.

المادة التي صادق عليها مجلس النواب وتم إدخال تعديل عليها في

العدالة والتنمية وباقي أعضاء الفريق.

- مقترح قانون يقضي بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير نظام المساعدة الطبية، تقدم به السيد محمد الأعرج والسيدة فاطمة اكعيمة مازي وباقي أعضاء الفريق الحركي.

- مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 127 من الظهير الشريف رقم 1.02.296 بتنفيذ القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، تقدم به السيد محمد الأعرج والسيدة فاطمة اكعيمة مزي وباقي أعضاء الفريق الحركي.

وتطبيقا لمقتضيات الفصل 85 من الدستور، توصل المجلس من مجلس المستشارين بمقترح قانون تنظيمي يتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، تقدم به أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين.

ومن المجلس الدستوري توصل المجلس بالقرارات التالية:

- قرار رقم 15/976 يصح بموجبه بإثبات تجريد السيد نبيل بلخياط بنعمر المنتخب عضوا بمجلس النواب عن الدائرة الانتخابية المحلية إفران من صفة عضوهذا المجلس وبشغور المقعد الذي يشغله فيه، مع دعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر؛

- قرار رقم 15/977 يصح بموجبه بإثبات تجريد السيد زين العابدين حواص المنتخب عضوا بمجلس النواب عن الدائرة الانتخابية المحلية برشيد من صفة عضوهذا المجلس وبشغور المقعد الذي يشغله فيه، مع دعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر؛

- قرار رقم 15/978 يصح بموجبه بإثبات تجريد السيد حسن الدرهم المنتخب عضوا بمجلس النواب عن الدائرة الانتخابية المحلية واد الذهب من صفة عضوهذا المجلس وبشغور المقعد الذي يشغله فيه، مع دعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر؛

- قرار رقم 15/979 يصح بموجبه بإثبات تجريد السيد طارق القباج المنتخب عضوا بمجلس النواب عن الدائرة الانتخابية المحلية بأكادير إداواتانات من صفة عضوهذا المجلس وبشغور المقعد الذي يشغله فيه، مع دعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر؛

- قرار رقم 15/980 يصح بموجبه بإثبات تجريد السيد محمد التويمي بن جلون المنتخب عضوا بمجلس النواب عن الدائرة الانتخابية المحلية الفداء مرس السلطان من صفة عضوهذا المجلس وبشغور المقعد الذي يشغله فيه، مع دعوة المترشح الذي ورد اسمه مباشرة في

محضر الجلسة السادسة والثمانين بعد المائتين

التاريخ: الثلاثاء 10 ربيع الأول 1437 هـ (22 دجنبر 2015 م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وخمسة عشرة دقيقة ابتداء من الساعة الثانية زوالا.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة الموجهة للسيد رئيس الحكومة.

السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه، وعملا بمقتضيات المواد من 202 إلى 207 من النظام الداخلي، يعقد مجلس النواب هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

وقبل الشروع في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة على المكتب، فلتفضل.

السيدة صباح بوشام أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصل مكتب المجلس بالنصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم المسرح الوطني محمد الخامس.

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 27 من القانون رقم 27.08 المتعلق بالنظام الأساسي للغرف الفلاحية، تقدم به رئيس فريق العدالة والتنمية وباقي أعضاء الفريق.

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 30 من القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات، تقدم به رئيس فريق العدالة والتنمية وباقي أعضاء الفريق.

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 14 من القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، تقدم به رئيس فريق

والتعادلية لطرح السؤال المحوري الثاني حول إصلاح أنظمة التقاعد.

### النائب السيد عبد الواحد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نسائلكم سيادة رئيس الحكومة باسم الفريق الإستقلالي عن النقاش العمومي الذي تعرفه الساحة الوطنية بشأن أنظمة التقاعد، ونريد منكم إعطاء جميع المعطيات والإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها في هذا الموضوع، ليطمئن أول للمساهمة في هاد النقاش العمومي، شكرا السيد رئيس الحكومة.

### السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة عن السؤالين المحوريين .

### السيد عبد الاله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

أود في البداية السيد الرئيس أن أشكركم على طرح هذا الموضوع المهم الذي لم يعد يقبل التأخير، ولاسيما بالنسبة لنظام المعاشات المدنية واللي كيشمل موظفين مدنيين وعسكريين للاعتبارات التالية:

أولا: العجز الناتج عن الفارق بين المساهمات والمعاشات والذي أصبح واقعا، حيث بلغ مليار درهم سنة 2014، 3 مليار ديال الدرهم سنة 2015 و 6 مليار درهم سنة 2016، وعلى هذا الأساس يرتقب أن تنفذ احتياطات الصندوق المغربي للتقاعد نهائيا سنة 2022، وذلك بالرغم من أهميتها 84 مليار درهم، كان عندنا 84 مليار درهم ذلك الشيء الذي كندخلو كيكفيننا باش نخلصو التقاعد وتبقى واحد الشوية تزيدوها في الرصيد، دابا هاد القضية انتهت، في 2014 كلينا مليار ديال الدرهم وشي حاجة، في 2015 كلينا 3 مليار ديال الدرهم هاد الشيء دابا محقق، في 2016 غادي نستهلكو 6 مليار ديال الدرهم من الرصيد، إذا لم يتخذ أي إجراء سينفذ الحد الأدنى من الإحتياطات المالية المطلوبة توفرها قانونيا، حيث ستصبح الإحتياطات المالية المتوفرة غير قادرة على تغطية أكثر من سنتين من حقوق المتقاعدين، وساعتها وبطريقة تلقائية وبمقتضى القانون ستصبح الزيادة في نسبة المساهمة سوف ترتفع من 20 في المائة حاليا إلى 42 في المائة لضمان توازن المساهمات والخدمات لمدة 10 سنوات إضافية، وهو ما يعني مضاعفة مساهمة

لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر؛

- قرار رقم 15/981 يقضي بموجبه بعدم تجريد السيد محمد حماني من صفة عضو مجلس النواب؛

- قرار رقم 15/982 يقضي بموجبه بعدم تجريد السيد عبد العالي دوما من صفة عضو مجلس النواب، شكرا السيد الرئيس.

### السيد الرئيس:

شكرا السيدة الأمينة، نشرح الآن في جدول الأعمال الذي يتضمن جزأين: يتعلق الجزء الأول بالأسئلة المحورية في سؤالين اثنين لهما وحدة الموضوع، والجزء الثاني يتعلق بباقي الأسئلة ويتضمن خمس أسئلة.

الكلمة الآن في إطار الجزء الأول المتعلق بالأسئلة المحورية، وأعطى الكلمة في حدود دقيقة لتقديم السؤال المحوري الأول لفرق ومجموعة الأغلبية حول إصلاح أنظمة التقاعد، فليفضل أحد النواب.

### النائب السيد عبد الحق الناجي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

عبرت الحكومة غير مرة عن عزمها القيام بإصلاح أنظمة التقاعد بالنظر إلى ما يشكل هذا الإصلاح من أهمية، في تأمين ديمومتها وتأمين حق الأجيال المقبلة في تقاعد كريم في إطار التضامن بين الأجيال، ومن المؤكد أن لإصلاح صناديق التقاعد أهمية اقتصادية في المحافظة على احتياط هذه الصناديق، وضمان ديمومة أنظمة التقاعد واستمرارها في أداء أدوارها في مجال الحماية الاجتماعية، وسبق أن عبر المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن رأيهما بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد، حيث أكدوا على ضرورة معالجة أنظمة التقاعد في شموليتها وعدم الإقتصار على صندوق دون بقية الصناديق الأخرى، ولا يخفى عليكم أن مثل هذا الورش يحتاج إلى اعتماد مقاربة شاملة وتشاركية تأخذ بعين الإعتبار مصالح المنخرطين والحفاظ على حقوقهم المكتسبة بما يضمن الإنخراط الجماعي فيه من منطلق المسؤولية الوطنية المشتركة.

لذا، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن مرتكزات تصور الحكومة لإصلاح أنظمة التقاعد وعن الإجراءات التي ستخذها لتنزيل هذا الإصلاح بما يراعي مصالح المنخرطين؟ وشكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن في حدود دقيقة للفريق الإستقلالي للوحدة

سنوات ابتداء من تاريخ الإصلاح، وهادي عملنا من العام الأول نقطة، العام الثاني نقطة، العام الثالث نقطة، العام الرابع نقطة؛

اعتماد الأجر المتوسط للثمان سنوات الأخيرة، كان الإنسان كيخرج بأخر أجرة دابا غادي يبدأ يخرج بالمعدل دبال الثمان سنوات الأخيرة؛

- مراجعة النسبة السنوية لاحتساب المعاش كان كيخذ 2.5%، مثلا عندو 40 عام دبال الخدمة تياخذ، مضروبة في 2.5 كتجييه 100%، دابا غادي ياخذ 2% غتجييه 80%؛

رفع الحد الأدنى للمعاشات المدنية والعسكرية والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد من 1000 درهم إلى 1500 درهم شهريا بشكل تدريجي على مدى 3 سنوات ابتداء من تاريخ الإصلاح، عاوتاني اللي شفنا في الناس للي لتحت قلنا هذا نظام غادي يشمل الجميع، ولكن الناس للي لتحت غادي نرفعوهم شويا، دالك للي كانوا كياخدوا الحد الأدنى 1000 درهم بحال للي اتفقوا الناس في 26 أبريل 2011 غادي نرفعوهم ل 1500 درهم، وهنا لا بد أن أوضح أمرا مهما، وهو لماذا يتعين مراجعة جميع هذه المقاييس مرة واحدة؟ ولماذا لا يمكن الاقتصاع على مقياس واحد؟ إن محاولة معاجة عجز الصندوق المغربي للتقاعد بالاعتماد على تعديل كل مقياس على حدة، يعني إما الرفع من معدل الاقتطاع من 20% حاليا إلى 50% ابتداء من سنة 2016، إيلا بغيتيو نعيدوا الإجراءات الأخرى خاصنا في عوض من 20% للي كناخدو دابا وغزيدوا 4 دبال النقط هنا و4 دبال النقط هنا نردوها 50%؛

تخفيض قيمة المعاشات بالنصف، الناس اللي كياخدو la retraite نعطيهم النص فقط أو الرفع من سن الإحالة على التقاعد إلى 77 سنة، إيلا بغينا نعيدوا إجراءات الأخرى خصنا نردوها 77 ...، أنا شوف، أنا غير قولوا لي اشنوبغيتيو، وهي بطبيعة الحال إجراءات صعبة التطبيق مما يجعل من الضروري العمل على تغيير جميع المقاييس بطريقة عادلة ومرتجة لضمان تحقيق التوازن المالي المطلوب، وبالموازاة مع هذا الإصلاح المقياسي ستباشر الحكومة ورش توسيع التغطية لتشمل باقي الفئات، إذ أعدت الحكومة مشروع قانونين يهدف أولهما إلى إحداث نظام للتقاعد لفائدة العمال المستقلين والأشخاص الذين يزاولون مهنة حرة كالمحامين والأطباء إلخ، هاد المشكل العويص القديم، وجميع الأشخاص الآخرين الذين يزاولون نشاطا غير مأجور، فيما يروم الثاني تحديد القواعد التي يخضع لها نظام التأمين الإجباري الأساسي على المرض لهذه الفئات.

وتقدر الفئة المستهدفة بهذين الإجراءين أكثر من 3 ملايين من الساكنة النشيطة، وسنعرض هذين المشروعين في نفس الوقت مع مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح نظام المعاشات المدنية، جاهزين الآن.

وعلى المدى المتوسط نهدف إلى تجميع الأنظمة في قطبين، لأن عندنا 3 الأنظمة دبال التقاعد، عندنا 4 ولكن 3 اللي مهمين، CNRA RCAR، CNSS، هاذ الإصلاح اللي كنعملو هو إصلاح مرحلي، خاصنا إصلاح

الموظفين من 10 في المائة حاليا إلى 21 في المائة ابتداء من فاتح يناير 2019، لأنه كتقسم النصف كتأديها الدولة وكياديوها الموظفين.

وإذا لم يتخذ أي إجراء سيتوقف صرف معاشات حوالي 400 ألف مستفيد في أفق 2022، وقد تم التركيز مع الفرقاء الاجتماعيين على ضرورة مباشرة الإصلاح وإلى الطابع الإستعجالي الذي يكتسيه، وذلك خلال لقاءات متعددة عقدت معهم، سواء في إطار الحوار الاجتماعي أو في إطار اجتماعات اللجنة الوطنية لإصلاح التقاعد، وبعد الاستماع إلى مقترحاتهم، قدمت لهم الحكومة سيناريو الإصلاح خلال اجتماع اللجنة بتاريخ 18 يوليو 2014، ما هي السيد الرئيس المعالم الأساسية لإصلاح أنظمة التقاعد؟

يتمحور الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد على مرحلتين، وذلك بناء على خلاصات اللجنتين الوطنية والتقنية، وعلى التصور الذي اقترحه كل من المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، هاد الشئ تدارت لو دراسة وطنية ودولية وفي الأخير تدخل فيه المجلس الأعلى للحسابات وصيفطناه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكلهم صيفطو نفس التوجهات وحنا اخترنا الأكثر يعني سهولة بالنسبة للمواطنين.

المرحلة الأولى وهي ضرورية ومستعجلة، وتهدف إلى معالجة العجز المتفاقم لنظام المعاشات المدنية بالصندوق المغربي للتقاعد من خلال الإصلاح المقياسي لهذا النظام، وتقتصر الحكومة في هذا الصدد ما يلي:

رفع سن الإحالة على التقاعد من 61 سنة 2017 إذن 2016 للي غيخرج في 2016 غير معني بهذا الكلام، للي غيخرج في 2017 غيزيد سنة، للي غيخرج في 2018 غيوصل ل 62 عام، وفي 2019 غنوصلوا ل 63 عام، فإذن حنا تنازلنا على القضية دبال 5 سنين حتى نعملوا واحد الدراسة، غتعملها بطبيعة الحال الجهة المعنية بعد انقضاء 3 سنوات ابتداء من تاريخ الإصلاح تقوم هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بناء على تقييم الوضعية المالية الجديدة لنظام المعاشات المدنية بتقديم التوصيات المناسبة وفق نفس المنطق سينتقل سن التقاعد النسبي من 15 إلى 18 سنة بالنسبة للنساء، من 21 إلى 24 سنة بالنسبة للرجال، التقاعد النسبي كان 15 عام بالنسبة للنساء غيولي 18 وبالنسبة للرجال كان 21 غيولي 24 كيولي يمكن لهم يطلبوه.

وبهذا الخصوص، لا بد من الإشارة إلى أن الرفع من سن الإحالة على التقاعد يبقى من أهم إجراءات إصلاح أنظمة التقاعد المعمول بها على الصعيد العالمي بالنظر للتحسن المتواصل في مؤشر الأمل بالحياة للساكنة، وتأثيره على التوازنات المالية لهذه الأنظمة من خلال ارتفاع مدة صرف المعاشات للمستفيدين منها، وعلى سبيل المثال يبلغ سن التقاعد 67 سنة بألمانيا و66 سنة بالبرتغال وإيطاليا وإيرلندا و65 سنة بإسبانيا وسلوفينيا وبولونيا وغيرها؛

رفع مساهمة الدولة والمنخرطين، كل منها بأربعة نقط على مدى أربع

درهم، واحد الموظف اللي كيقبط دابا 25 ألف درهم إذا خرج دابا غادي يخرج بواحد ألف درهم من بعد إذا طبقنا الإصلاح غادي يولي 27.000 درهم غادي يخرج 21 ألف درهم، إذن غادي يكون النقص ولكن غادي يكون النقص محدود، والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، تم توزيع جواب السيد رئيس الحكومة على السيدات والسادة النواب نظرا لأهمية الموضوع، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في حدود ثلاث دقائق، أربعة، تفضل السيد النائب.

### النائب السيد عبد الواحد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تفاعلا ما جاء في عرضكم السيد رئيس الحكومة، لا بد أن نؤكد أن الواقع لا يرتفع إطلاقا، ويؤكد بالفعل بأن الوضعية الصعبة والكارثية والاختلالات الكبرى التي تتخبط فيها أنظمة التقاعد، ولا سيما ما يتصل منها بالديمومة والدين الضمني غير المحمي، أضحيت تغدي التوتير في أوساط العديد من الفئات الاجتماعية، وتندر لا قدر الله بأوضاع لا نتمناها لبلدنا، كان أملنا كبير في أن يشكل موضوع إصلاح نظام التقاعد فرصة للحكومة لتتدارك وتضاعف جهودها ولتتمكن من بناء هذا

الإصلاح على تشخيص حقيقي تشاركي، ينبع من القاعدة ويسهم فيه كل الفاعلين والفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، إصلاح يتأسس على أرضية اجتماعية صلبة ومتوافق عليها، إصلاح شمولي ومستدام مرتبط بكل آليات الحماية الاجتماعية، لكن وبالرغم من احتلال الخطاب والنقاش حول إصلاح أنظمة التقاعد موقع الصدارة في ساحة النقاش العمومي، غير أن الملاحظ هو أن تصور الحكومة بإصلاح هاد الإصلاح عبر مرحلتين، لا يعدو أن يكون إجراء تقنيا تجزئيا ذو طابع مالي تقني صرف، سيمكن من تأخير العجز إلى بضع سنوات فقط، إجراء لن يستطيع النفاذ إلى عمق الإشكاليات المطروحة، بل وعلى العكس من ذلك جاء في بعض مقتضياته متناقيا ومتعارضيا مع المتطلبات الحماة الاجتماعية،

إن الإجراءات التي تم الإعلان عنها خاصة بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد، أدخلت فئات من موظفي الإدارة العمومية في حالة من الترقب والخوف على مستقبلهم ودفعت العديد منهم، وأنتم تعلمون ذلك السيد رئيس الحكومة، إلى طلب التقاعد النسبي أو التحايل وذلك

آخر، هاذ الشئ بالله يقدر يوصلنا ل 29 ل 2029، الحكومة الجاية إن شاء الله خاصها غير تصبح تفتح هاذ الملف، باش تدير الإصلاح اللي غدي يشمل لمدة طويلة؛

السيد الرئيس،

يتميز مشروع الإصلاح المقترح بما يلي:

إصلاح شمولي لأنظمة التقاعد، حيث ستبعب هذه المرحلة مرحلة الإصلاح الهيكلي بنظام ذي قطبين، إصلاح يمكن من التوسع التدريجي للتغطية الصحية لفائدة غير الأجراء؛

إصلاح يقوي الجوانب المتعلقة بحكامة وشفافية تدبير صناديق التقاعد، يعني كيف عند من كنوضعوهاذ الفلوس وكيفاش تستثمر؛

إصلاح تتحمل فيه الدولة مسؤوليتها، باعتبار أن كلفة إصلاح التقاعد على الميزانية العامة ستبلغ، اسمعوا مزيان، 41 مليار درهم، خلال 5 سنوات الأولى أي بمعدل 8 مليار ديال الدرهم، أن الدولة غتساهم مع الناس اللي غادي يساهموا، غاديا تحتفظ بالموظفين تبقى تخلصهم إلى آخره إلى آخره؛

إصلاح عادل يهتم بالفئات الضعيفة، حيث يرفع تدريجيا الحد الأدنى للمعاش بالقطاع العام إلى 1500 درهم، بكلفة تبلغ 570 مليون درهم سنويا؛

إصلاح تدريجي، سواء تعلق الأمر برفع سن التقاعد أو رفع نسبة المساهمة أو اعتماد الأجر المتوسط للثماني سنوات الأخيرة، حتى هاذك غادي نديروه عامين بعامين، ماشي مرة واحدة؛

إصلاح يحافظ على الحقوق المكتسبة للمتقاعدين، الناس اللي كيشدو التقاعد ديالهم دبا ما كاينش اللي غمضهر معاهم، الناس اللي خدمو دبا 30 عام ما غيطبقش على ذلك 30 عام هاذ النظام، غيطبق على 10 السنوات اللي باقية ولا 5 سنوات لي باقية؛

إصلاح يحافظ على الحقوق المكتسبة للموظفين؛

إصلاح يمكن بعد الرفع من سن التقاعد من تحسين أجور الموظفين بحكم الترقى وهذه ربما ملي غادي تزداد 3 سنوات اللي كان غادي يخرج ب 9000 ألف درهم غادي يخرج ب 9700 ولا 9800 درهم، ولكن في التقاعد كان غادي يخرج مثلا ب 8900 غادي إما 9000 ولا 9100 ولا غادي ياخذ 8600 ولا 8700 بمعنى غيزيد واحد الشوية ولا غادي ينقص واحد الشوية على حسب العدد ديال المسائل لي دوز، وحتى تكون عندكم صورة واحد الموظف اللي كيقبط 8300 درهم وغادي يخرج دابا ب 7900 درهم إذا عملنا الإصلاح غادي يبدا يقبط 9200 درهم وغادي يخرج ب 8074 درهم واحد الموظف اللي كيقبط دابا 17 ألف درهم غادي يخرج من بعد الإصلاح ب 19 ألف درهم غادي يبقى يقبط 17 ألف درهم تقريبا، واحد الموظف اللي كيقبط دابا 11700 درهم غيبدا يقبط 13 ألف درهم وغادي يخرج ب 9950 درهم عوض 10260



ثانياً: إننا لا نريد لهذه الإصلاحات أن تكون كما زعم البعض انفرادية، وسماها البعض تهريبية، ولكن نريد أن يوسع التشاور ما أمكن مع مراعاة أن الأمر مستعجل جداً لأن لغة الأرقام لا ترحم، فالعجز لو عولج هذا المشكل سنة 2004 كان سيكون أقل من مليار درهم، 2005 كان سيكون 2.8، 2006 كان سيكون أقل من 7 مليار درهم، 2007 كان سيكون أقل من 15 مليار درهم إذا بقي إلى 2023 سيكون 135 مليار درهم، الحكومة والمجتمع المغربي والشعب والدولة والصندوق يتكلف 60 مليون درهم كل يوم تأخير لهذا الإصلاح، إذن بين استعجالية الإصلاح وبين التشاورية التي هي منهج اختيار متفقون عليه ويؤكد عليه دستور 2011، نرجو أن نجد طريقاً وسطاً وذلك بتوسيع التشاور بالخصوص مع النقابات لأن حسها الاجتماعي وطبيعتها النضالية تلزمها بالدفاع عن من تمثله وهم المأجورون الذين يترقبون ويتحسبون أن يكون هناك انعكاس ولو جزئي على حقوقهم وعلى أجورهم وعلى اقتطاعات أجورهم وعلى تقاعدهم على معاشهم، لكن الجهات السياسية التي ينبغي أن يوسع النقاش معها ينبغي أن تتحمل المسؤولية في تسريع هذا النقاش لأنها تسلمت أو شطر منها تسلم المسؤولية لسنوات طويلة، وقام بترحيل هذا المشكل حتى وصلنا إلى هذا الوضع المنذر بالكارثة، وكان يسع هذه الحكومة، وهذا الرئيس، وهذه الأغلبية أن تقوم بنفس الشيء وأن تضع رأسها في الرمل وأن تمارس الجبن السياسي والحسابات الانتخابية الضيقة، وتضع المشكل في عاتق الذين سيأتون من بعدها وبالتالي تكون المشكلة أكبر، لكن الروح الوطنية أرحب من الحسابات السياسية والانتخابية الضيقة، أن ننتمي إلى هذه الرحابة أفضل من أن ننتمي إلى هذا الضيق، وأن نحاسب غداً على آثار بعيدة المدى على المستوى الاستراتيجي أحسن من أن نخسر ولو جزئياً في معارك انتخابية أو في حسابات شعبية؛

ثالثاً السيد الرئيس، الشعب المغربي أبان في كل المحطات وأجاب الانتخابات الجماعية الأخيرة عن ذكاء وعن حس سليم، وعن وعي وهو يعرف إذا اتخذت قرارات أحياناً موجعة أنها مع الصدق ونظافة اليد والصراحة التي تورث الراحة تكون هي الاختيار الصحيح، ولكن الشعب المغربي لن يفهم ولن يتفهم بعض القرارات التي لا علاقة لها بالإكراهات المادية، والتي تتعلق بالهوية وتتعلق بالجانب الثقافي وبالمصير، وأشير لك وبالإشارة يفهم اللبيب إلى المراسلة غير الموفقة لوزارة التربية الوطنية فيما يتعلق بلغة التدريس، وإلى التشكيلة الغير الطبيعية للجنة إعداد قانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة وهي أمور تحتاج منك إلى وقفة حازمة، لأن الشعب المغربي سيعذرك في أمر المال، وأنت تقول لهم دائماً وقد تعلموا منك وتعلمنا منك «إذا جاد الله جاد عمر» وإن مع العسر يسراً فإذا جاء اليسر تدارك العسر، ونرجع من التقشف إلى الرفاهية، لكن في الاختيارات السياسية والإيديولوجية لا رجعة لأن الكارثة تنعكس على قرون.

بالتخلي عن الخدمة بغية الاستفادة من منحة التقاعد بنسبة 2,5 في المائة.

والجدير بالذكر أن الإحصائيات الأخيرة، تفيد أن إدارة الصندوق توصلت بـ9 آلاف ملف خلال سنة 2014 للاستفادة من التقاعد النسبي، وتم اللجوء إلى ذلك عبر التخلي عن العمل وهو ما دفع إدارة الصندوق إلى إرجاع هذه الملفات للإدارات الأصلية دون البت فيها.

**السيد الرئيس،**

إن أحد الأسباب الرئيسية للاختلالات المسجلة ناتجة بالأساس عن سوء التدبير لهذا الصندوق، ونتساءل عن تفعيل مبدأ المحاسبة بهذا الخصوص وما قامت بها الحكومة في هذا الموضوع.

كذلك سبب آخر هو تأخر الدولة أو الحكومة في تسديد واجباتها، مع العلم أن الحكومات السابقة ساهمت بشكل أو بآخر في تسديد متأخرات الدولة تجاه هذا الصندوق ونذكر المساهمة ديال 11.5 ديال المليار في تاريخ سابق.

إن موقف الفريق الاستقلالي من الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لا يعني أننا إطلاقاً ضد الإصلاح، بل نحن نشد على أيديكم في كل ما يرمي إلى الإصلاح، سواء تعلق الأمر بهذا الموضوع أو غيره، ولسنا ضد المبادرات الجريئة والعملية، فهذه ثوابت لن نحيد عنها، لكن لنا قناعة راسخة أن أي مقارنة تجزئية لإشكالية تمويل حاجيات الحماية والتغطية الاجتماعية، لا يمكن لها أن تقدم جواباً ملائماً ومستداماً، سواء فيما يتعلق باختلالات المالية لمنظومة التقاعد ولا فيما يرتبط بالتفاوتات الاجتماعية...

**السيد الرئيس:**

شكراً السيد النائب، انتهى الوقت، الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

**النائب السيد المقريء الإدريسي أوزيد:**

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين.

الحضور الكريم، مع حفظ الألقاب جميعاً،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومولد نبوي كريم،

استأذنكم في أن أوجه الخطاب للسيد رئيس الحكومة مباشرة، فأبدأ بثلاث مقدمات ضرورية:

المقدمة الأولى: هو أننا ما نحن بصددده هو محاولة علاج وضع مختل، وهذا من قبيل تجرع الدواء، ولكل دواء مرارة وآثار جانبية، لكن لا أحد يجادل في مقارنة الوضع الكارثي الذي يمكن أن يؤدي إليه الامتناع عن التداوي من جهة، وشيء من مرارة الدواء ومعاناة آثاره الكارثية، ودائماً السيد رئيس الحكومة المحترم تكرر أن الأزمة لم تأت معك وإنما هي التي جاءت بك؛

السيد الرئيس،

الإخوة النواب،

السادة الوزراء،

نريد هذا الحل أن يأتي بالتشاور ويأتي بالتشارك ويأتي بالتدريج، ولكن أيضا نريد له أن يحسم في هذه الشهور الباقية. الإجراءات القصرية التي يرتبها المرسوم المنظم للصندوق والصادر سنة 1996، تسمح بقوة الأشياء لرئيس هذا الصندوق دونما الرجوع إلى برلمان أو إلى أية جهة علت أم سفلت بأن يتخذ قرارا عند الخط الأحمر وهو بقاء سنتين فقط من الاحتياطات بخفض التعويضات ورفع الاقتطاعات، وهذا الخفض قد يكون 50% وهذا الرفع قد يكون أيضا 50%.

يقول البعض أن هذا يمس مبدأ المساواة، ونذكر بأن الذين يختارون التقاعد النسبي اليوم يختارون أنه يمس بمبدأ المساواة ويقبلون طواعية منهم أن يغادروا لظروف خاصة بهم مقاعد العمل ويحصلوا على تقاعد أقل من الذي يصبر ويكابر. نحن نقترح أن التمديد ما فوق الستين يكون تدريجيا ويكون أيضا اختياريا، لأن بعض القطاعات المرهقة كالتعليم وبعض الفئات الهشة جدا كالأمهات وكالنساء، قد لا تطيق تمديدا فوق الستين. والذي يقبل أن لا يمدد له يقبل أن يكون عنده تقاعد أقل لو كان مبدأ المساواة هنا دستوريا ممسوس لكان يمس عند الذين يأخذون ويقبلون طواعية بمبدأ التقاعد النسبي ولا أحد يرى في ذلك حيفا عليهم، لأنها ظروف خاصة تتعلق بكل واحد منهم. بينت لنا السيد الرئيس وتبين لنا من الوثائق أننا إما أن نتصلب عند قضية السن ونتكلم عن حق الراحة وحق الاستراحة للمكافح الذي قضى 40 سنة يعمل، وهذا سوف يؤدي إلى رفع المساهمة إلى 50%. وإما أن نجمد قضية عدم مراجعة قاعدة الاحتساب ومراجعة المعاش وبالتالي نصل إلى 77 سنة، المضحكة الذي ذكرت كأننا عندنا أعمار اليابانيين، وإما أن نذهب إلى المساهمة وهناك سوف تتضرر مداخيل الطبقة الشغيلة.

أنا أذكر بحقيقة واحدة. عندما اتخذت قاعدة الاحتساب المريحة نقطتين ونصف كان مقابل كل مستفيد في الصندوق التقاعد 12 منخرطا نشيطا يؤدون عنه. اليوم انهار ذلك من 12 إلى 3 فهذه حقيقة ينبغي أن نعرفها لأننا أمام وتيرة جنونية في خفض الموارد وفي ارتفاع المداخيل....

السيد الرئيس:

شكر السيد النائب انتهى الوقت. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

النائبة السيدة نبيلة بنعمر:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذا واقع ولحد الآن أنا متفقة معك بللي واقع كنعيشوه، ولكن شكون اللي مسؤول على هاد الواقع؟ الدولة هي اللي المسؤولة عليه،

الأجوبة ديالكم السيد رئيس الحكومة ما كتملكشي واحد النظرة سياسية اجتماعية، وإنما نظرة تكنوقراطية محاسبانية، هي دراسة للي أملاها البنك الدولي، هاد إملاءات البنك الدولي للي حنا ما زال كنعانيوا منهم ويمكن نزيدونعانيوا منهم في مجال الصحة وفي مجال التعليم وفي القطاعات الاجتماعية، الدولة خطأت على مر السنين، ولكن شكون اللي غادي يخلص هذا الخطأ هذا المواطنين، هو الحايط القصير هو للي ساهل، المواطن هو اللي غادي يتزادوا لو السنين ديال العمل، المواطنين هم للي الأجور المعاشات غادي تنزل من عشرين حتى 30%، المواطنين هما اللي كيخلصوا هاد الأخطاء المتركمة.

السيد رئيس الحكومة،

نزيدوا حتى ل65 عام تصور نساء ورجال الأمن، نساء ورجال التعليم والصحة، كيفاش الحالة ديالهم عندهم 65 عام وهو عمل مرهق وعمل اللي هو كيتطلب التركيز وتركيز كبير، كيفاش غادي يوصلوا لهذا السن وبمعاش أقل والمساهمة أكثر، لإصلاح هذا الوضع، هذا وضع مريض وكيخصو واحد الجرعة كافية من العدالة الاجتماعية، البلاد اللي يالله الثلث للي عندو التغطية الصحية من المواطنين اللي كابينين مهن حرة اللي كيطالبوا هاد المهن الحرة أنهم يساهموا باش يكون عندهم تقاعد، ما زال ما كايين شي، منهم الصيادلة والأطباء والمهندسين، لا بد لمعالجة هذا الوضع يكون هناك حوار مجتمعي لأن هاد الحوار هذا...

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة انتهى الوقت، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

النائب السيد حاميد البرجة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات النواب المحترمون،

السيد رئيس الحكومة نبدأ من واحد الكلمة قلتها، أشنو بغيتوا؟ بغينا الإصلاح، بغينا لهاد البلاد الإصلاح، وحنا في حزب التجمع الوطني للأحرار منخرطين معكم ومع المغاربة في الإصلاح، ما كيموناش الكراسي والمناصب، ولكن كيمنا الإصلاح ديال المؤسسات وهذا الحمد لله بان في البداية ديالنا ملي دخلنا في 2013 وكان من أول الإجراءات للي احدثت الحكومة هو التوقيف ديال الاعتمادات الالتزام ديال الأداءات باش يرجع التوازن المالي للبلاد، والحمد لله أنه رجع من ثلاثة أشهر ونصف إلى ستة أشهر، وهكذا خاصها تكون الحكومة وهكذا خاص لي كيكون للي

### السيد رئيس الحكومة.

في البداية كايين عندنا إشكال وفي الصندوق المغربي للتقاعد، ولكن واش المشاكل ما جياش للصناديق من بعد، راهما جايين، وهاد الإجراء للي تداريما غيدي غير لواحد الفترة قريبة 2029 أو 2030 علاش؟ ما دمنا حطينا نقاش ديال الإصلاح ديال المؤسسات والحمد لله راه نجح في المالية العمومية ونجح في المقاصة، علاش للي ما نخطو إصلاح حقيقي وتكون الكلفة الحقيقية والمغاربة يعرفوا الحقيقة أنه كنديروا الإصلاح للي كيشمل حتى 2050 أو 2070، ربما كان واح الإشكال في صناديق ديال التقاعد في الولايات المتحدة واحد 4 سنين هادي ديال 2050 كهمضروا علو مشكل غيكون في 2050، والحكومة الأمريكية ضخت 20 مليار دولار باش تصلح 2050، علاش حنا للي غادي نبقاوا نهمضروا على أربع سنين، النقاش كايين كايين والتجاذبات غتكون غتكون، ولكن كيخصنا نربحو مؤسسات للي غادي تستمر لهاد البلاد، غتحملاوا المسؤولية غتحملاوا، غتنتقدوا غتشكروا شي حاجة عادية، لاش نخليوا لمن بعد منا للي غيجيو من بعد منا ف2020 ولا ف2021 يعاود يعيش نفس المشكل؟ علاش اللي ما يمكن لنا نديروا إصلاح حقيقي على حد النظر ديالنا داك الشي للي كنشوفوا اللي كنديروا لو العمليات الحسابية للي كتدار تدار بمرة ويكون نقاش واحد ويتسد الموضوع على الأقل مدة طويلة، وكما قلت في الختام السيد رئيس الحكومة، حنا من ورا هاد الحكومة، مساندينها لأجل إصلاح ديال المؤسسات ديال البلاد، وحنا في حزب التجمع الوطني للأحرار راه حنا كندساندوا الإصلاح بغض النظر على أي تشويش اللي غادي يوقع، حنا راه معاكم من أجل هاد البلاد ومن أجل إصلاح ديال المؤسسات ديال البلاد، وشكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل السيدة النائبة.

### النائبة السيدة حسناء أوزيد:

### شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، استوقفنا في الفريق الاشتراكي فكرة أو منطق الأزمة التي جاءت بكم ووجدتنا حكيما أن نحذركم من عناصر أزمة خاصة بكم تستجمعونها اليوم ولا نريد لإصلاح التقاعد أن يتخاذل أو أن يتراجع بشأنها، ما يعيشه المغرب من دينامية احتجاجية بفعل عجز حكومي ربما أو قرارات ومشاريع إرادية تشكلت على مستوى الأطباء والأطباء المقيمين والداخليين وعلى مستوى مرسومي التعليم، لذلك ربما الأزمة التي جاءت بك أو بكم بكل احترام ولكن أخشى أن تأتوا بأزمة أخرى لا يجيب عنها أي تعديل أو أي أفق في أزمنة أو في زمن ماضي سكتة قلبية أجاب عنها حزب سياسي ولكن دبة سياسية يصعب أن نجد بديلا الآن في هذه الظروف، لذلك نقول ونرجع لموضوعنا، إذا كانت

يحكم المغاربة، خاص تكون الجراة ديال الإصلاح في جميع القطاعات.

لهذا السيد رئيس الحكومة، حنا مع الإصلاح ديال صناديق التقاعد وإصلاح يكون متزن يشمل جميع الأطراف ما يكونش طرف على طرف، يكون أول شي هو الحماية ديال المؤسسات ديال البلاد، الحماية ديال صناديق التقاعد، الحماية ديال السلم الاجتماعي، وكل واحد يدي ما عليه، بلا شك السيد رئيس الحكومة، ما غنهضرش في الأرقام لأن واحد العدد ديال المؤسسات اللي كهمضر عليها وموجودة، سواء كانت مؤسسات دستورية أو مكاتب دراسات أو مؤسسات خاصة، ولكن السيد رئيس الحكومة كيخصنا كيما قلنا يكون واحد الإصلاح شمولي كيجمع الجميع، كيوجد ما بين الأطراف الثلاث للي هي مشاركة، ولهذا من مسؤوليتنا كنواب للأمة بغض النظر عن الأحزاب أو أي شيء أنا نوصلوا الوضع اللي كييعيشوا المواطن، سواء كان أجير كيستفد من التقاعد أو مواطن عادي، كيخص الوعاء ديال صناديق التقاعد يتوسع، كايين واحد النسبة كبيرة في داخل البلاد اللي هي ماكتستافدش من التقاعد، واش هادوماشي مواطنين؟ كيخصهم يستافدوا، كيخص يكون التصريح بهم، كيخص يستافدوا من التغطية الصحية، كيخص تكون المعاملة بالمساواة.

### السيد رئيس الحكومة،

هنا في هاد الزيادة ديال العمر ديال التقاعد شي حاجة معقولة واحد العدد ديال الدول للي هي اخدتها، وكايين موظفين للي يمكن تكون عندهم، ولكن كايين واحد الشريحة ديال المجتمع للي كيصعب عليها، كايين الموظفين ديال أعوان ديال النظافة، كايين للي كيشغل لأن الإصلاح جاي CNSS من بعد، للي كيشغل في البني واش غيعود يهز البريك ويسوق البرويط وهو عندو 65 سنة زعما تبي صعبة شي شوية، اللي كيخدم في الفلاحة، لهذا يمكن يكون فيه التمييز الإيجابي اللي جا به الدستور لصالح المرأة 60 سنة، يمكن واش القدرة الجسدية تقدر تستمر باش أنها تشتغل؟ يمكن يتداروا DES FORMULES باش اللي بغى يخرج على 60 يخرج بحال التقاعد النسبي، ما عندوش إشكال، ولكن ما يستافدش من واحد العدد ديال الامتيازات، ويمكن يبقى الخيار ديالو حتى 65 حتى 67 ولكن بامتيازات زائدة، يمكن يكون واحد يمكن ماعرفتش تكون مناظرة أو دراسة شمولية كتشمل جميع القطاعات، لهذا مطالبين كحكومة وحنا معكم ونساندوكم على أساس الإصلاح باش نربحو مؤسسات ديال البلاد، ولهذا السيد رئيس الحكومة نريد من الحكومة أن تفكر في جميع شرائح المجتمع، جميع الشرائح ديال المجتمع، لأن كيما ذكرت قبلا كايين الناس ديال الإنعاش الوطني هادو راه خدامين عند الدولة ما يمكنش الدولة ماتديرش التقاعد للناس اللي هم موظفين ديالها، اشناهو الفرق بين هاد الموظف وبين هذا؟ كيخص التغطية تشمل الجميع.

التقاعد، وإشكالية مرتبطة بالنصوص القانونية، نعلم أن هناك نصوص قانونية تنظم أنظمة التقاعد، ولكن هذه الأنظمة المتعلقة بالتقاعد لم تواكب التطور الذي عرفه النظام المغربي، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، ولكن ما يهمنا في هذه المرحلة وفي هذه الظرفية هي المقاربة، ما يهمنا هي المقاربة، يهمنا بالدرجة الأولى المنطلقات، هل هي مقاربة سياسية لإصلاح أنظمة التقاعد، أم مقاربة مالية أم مقاربة اقتصادية أم مقاربة اجتماعية؟ وبالتالي الموضوع هل هو فقط موضوع تقني مالي أو موضوع مجتمعي؟

نعتقد أنه لا بد أن تكون هناك مقاربات متعددة، مقاربة سياسية حاضرة، مقاربة اجتماعية حاضرة، مقاربة مالية حاضرة، اقتصادية حاضرة، وأن الأمر لا يتعلق بإصلاح تقني مالي، بقدر أنه إصلاح يندرج ضمن الإصلاحات المجتمعية، لهذا لا بد أن نعي أنه لا بد أن تكون هناك مجموعة من الإجراءات التي تواكب هذه المقاربة التي نعتبرها في الفريق الحركي بأنها يجب أن تكون مقاربة شمولية، سياسية اقتصادية مالية اجتماعية.

بصفة عامة، فإشكالية العجز الذي تعرفه أنظمة التقاعد، بصفة عامة في نظرنا أصبحت مطروحة بإلحاح كبير بفعل العديد من المعطيات، بفعل العديد من المستجدات، بفعل العديد من التطورات وكان آخرها الإشكاليات أو التشخيصات التي قدمتها العديد من الهيئات الدستورية، وهنا في نظرنا في الفريق الحركي لا بد أن ندعو الحكومة إلى وضع كل الضمانات، كل الضمانات الكفيلة بالحفاظ على الركائز المهمة للإصلاح، لا بد أن تكون هناك ضمانات لأن إشكالية إصلاح التقاعد هي التخوفات التي لدى العديد، سواء لدى المجتمع أو الرأي العام الوطني أو الفاعل الاجتماعي أو الفاعل السياسي، الإشكالية هي التخوف، التخوف من إصلاح أنظمة التقاعد، لهذا نعتقد بأنه لا بد أن تكون هناك الضمانات الكفيلة بالحفاظ على الركائز المهمة للإصلاح والمتجلية أساسا في عدم المساس بمستوى المعاشات للمستفيدين الحاليين من المتقاعدين وذوي الحقوق مع ضمان الاستمرار في أداء المعاشات والمحافظة على الحقوق المكتسبة قبل تنفيذ أي إصلاح.

#### السيد رئيس الحكومة،

إن إصلاح أنظمة التقاعد يقتضي في نظرنا أن يكون أولا شموليا، ثانيا أن يكون مرحليا، أن يمر عبر مجموعة من المراحل، ربما المقاربة التي قلتم بأن كايين مرحلتين أعتقد أن يمكن أن تكون هناك ثلاث مراحل في تنزيل هذه المقترحات، وأن يكون مهيكلا وأن يكون مهيكلا ومؤسسا للمراحل المقبلة، الإقتراح كذلك فيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد لا بد أن يوازيه العديد من الإجراءات في ظل التخوفات ديال الإصلاح، لا بد من إعادة النظر في النظام الأساسي للوظيفة العمومية، لا بد من فتح درجات الترقى لأن يمكن للموظف أن يصل إلى 60 سنة ويبقى في واحد الدرجة مثلا كايين الدرجة ديال المتصرفين، الدرجة ديال التقنيين، وبالتالي لا بد من فتح درجات أخرى للترقى التي يمكن أن يوازي ذلك

قد تأسست مؤسسة الحوار الاجتماعي ذات مرحلة، فالمطلوب منها بالأساس أن تكون محاورها الرئيسي من أجل الإصلاح لمنظومة التقاعد أو لأنظمة التقاعد، كنا نفضل في الفريق الاشتراكي وحتى في النقابات وفي المركزيات الأكثر تمثيلية أن تمروا إلى الإصلاح الحقيقي الشامل واللي من داخلويمكن أن تستبطنوا أو تعملوا الإجراءات الاستعجالية، في كل التقارير التي أنتجتها مجموعة من المؤسسات ما تحدثتم عنه في آخر مداخلتكم المهمة، أنه خلق نظامين أو قطبين عمومي وخاص وكلهم عندهم أنظمة تكميلية، كان يمكن أن يسهل نفس الإجراءات في إطار أنظمة متكاملة وفي تجميع لهذه الصناديق، ربما هذا هو السبب الذي جعل الإصلاح أو مشروع المعالجة التي تحاول الحكومة اليوم أن تمنع به الفرقاء الاجتماعيين غير مقنع، أنتم تعيدون شبه سيناريو 2004، بمعنى مفرد الأزمة لا زال واردا، أنتم ستضخون شيئا ما وغادي تحاولوا تزيدوا في ثلاث إجراءات مقياسية، حاولت النقابات أن تعبر أنها لا يمكن كلها على قاعدة حسب مقولة البيانات ديال المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية أو على الأقل جزء منها، أنها عمل أكثر مساهمة أكثر معاش أقل، لذلك احنا مؤمنين على أنه إصلاح هذه الأنظمة واجب وضروري وسننخرط فيه، لكن خارج منظومة الإصلاح الشامل لن يفرز إلا أزمة مؤجلة، اخبرنا السيد رئيس الحكومة ما الذي لا يجعل من الممكن اليوم أن نفعّل إصلاحا شاملا؟ ما الذي يجعل حكومة ما بعد دستور 2011 تلجأ...

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت، الكلمة للفريق الحركي.

#### السيد محمد الأعرج رئيس الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نحن أمام موضوع، موضوع نعتبره موضوع مجتمعي بالدرجة الأولى، ونعتبر أن الحاجة والظرفية الحالية في الفريق الحركي ملحة لإصلاح أنظمة التقاعد، نعتبره مرحلة وأن الحاجة ماسة لإصلاح هذه الأنظمة، ولا يمكن السيد رئيس الحكومة أن نلوم الحكومة على اتخاذ هذه المبادرة، كباقي المبادرات الإصلاحية الأخرى، وهذه المبادرة تأتي لوضع حد لوضعية نعتبرها في الفريق الحركي وضعية كارثية لأنظمة التقاعد في المغرب، ووضعية هذه الصناديق، والتقاعد وإشكالية إصلاح أنظمة التقاعد في نظرنا راجع لتراكمات، تراكمات لسنوات طويلة، وتراكمات مع الأسف هي كانت تراكمات سلبية على مستوى سوء تدبير أنظمة

لا نتصور أي إصلاح سيتم عبر تجاوز دور الفاعلين الاجتماعيين والنقابيين، كيف يمكن تحقيق شروط إنضاج الإصلاح في الوقت الذي تشتكي فيه النقابات من التهميش، من غياب الحوار حتى أن الإضرابات يكون الهدف منها فقط جر الحكومة إلى مائدة الحوار؛ ثانيا، السيد رئيس الحكومة، المقاربة ديال الإصلاح، هل يتحمل كلفته فقط الموظف، الزيادة في المساهمات، الزيادة في السنوات ديال العمل، النقص بنسبة تقريبا 20% من المعاش، بمعنى أن الإصلاح سيكون موازيا لمفهوم ضرب المكتسبات.

نحن نقترح التدرج للحلول بعدم ضرب المكتسبات عرض الحائط باعتماد حلول أخرى بمنظور شمولي للإصلاح في إطار إصلاح متعدد الأوجه يروم تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشرائح الاجتماعية بما فيها شريحة المتقاعدين التي دائما ما تستثنى من الزيادة في الأجور، الإصلاح يقوم بتوسيع التغطية الاجتماعية وإدماج هذه الصناديق باتجاه إحداث قطبين كيما قتلوا السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس الحكومة كايين إصلاح آخر أهم وهو هادوك الاحتياطات اللي عندنا، المحفظة المالية اللي عندنا 86 مليار حتى هي خاصها إصلاح، لأنها تستثمر ربما في بعض الأمور غير مربحة تنلقاوها أنها تستثمر إما في البورصة وإما في الخزينة العامة، واش ما يمكنش هاذالاحتياطات تستثمر في مشاريع اللي هي مربحة أكثر، إصلاح كذلك كيتعلق...

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، الكلمة لفريق التقدم الديمقراطي.

#### النائب السيد إدريس بوطاهر:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التقدم الديمقراطي في إطار مناقشة موضوع إصلاح أنظمة التقاعد، وهو موضوع نوليه أهمية قصوى من منطلق ارتباط التقاعد بحال ومستقبل شعبنا وبلادنا، وارتباط مناقشته بحرصنا الجماعي على تحقيق هذا الإصلاح الذي نتطلع أن يكون وطنيا وتشاركيا وديمقراطيا وشموليا ومستديما، ولهذا السبب دعونا وندعو مجددا إلى مواصلة الحوار الاجتماعي الجدي والمسؤول لبحث مختلف القضايا ومنها ملف التقاعد، انطلاقا من إرادة حقيقية في تعزيز السلم الاجتماعي باعتباره المدخل الأساسي

الإصلاح المتعلق بالتقاعد، وبالتالي لا بد في نظرنا أن يكون هناك إصلاحا شموليا للنظام الأساسي، خصوصا في الشق المتعلق بالترقية وخلق درجات جديد في نظام الوظيفة العمومية، كذلك مراعاة وضعية بعض الفئات، لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار فئات داخل الوظيفة العمومية، رجل التعليم، رجل الأمن ليس يمكن أن تكون هناك تحملات فيما يتعلق بالتقاعد، لهذا لا بد أن تكون خصوصيات للقطاعات الحكومية في أنظمة التقاعد، وألا يسري هذا النظام على جميع الموظفين، مثلا موظفي الدولة، لا بد أن تكون الخصوصيات حسب القطاع الحكومي، كذلك لا بد من توسيع الانخراط والوعاء المتعلق بأنظمة التقاعد مستقبلا ليشمل العالم القروي، لا بد من مأسسة الحوار الاجتماعي وأن يكون مهيكل في ظل هذه الإصلاحات المتعلقة بالتقاعد، كذلك في نظري لماذا لا يتم تفعيل المادة 13 من الدستور التي تتحدث عن هيئات للتشاور وإشراك الفاعلين الاجتماعيين في تتبع وإعداد السياسات العمومية وتنفيذها، المادة 13 وردت في الباب ديال الأحكام العامة من الدستور لا يتم تفعيلها، لهذا أقترح أو نقترح في الفريق الحركي لا بد من تفعيل ذلك، كذلك نقول بأنه لا بد من مراعاة أن تطبيق الإصلاح ستكون له كلفة سياسية في المستقبل، ولكن لا بد أن نتحمل هذه الكلفة السياسية، خصوصا فيما يتعلق بنسبة التشغيل وربما سترتفع البطالة، وبالتالي لا بد أن تكون هناك في نظرنا مقاربة ديال التوفيق ما بين أهداف العدالة الاجتماعية والديمومة المالية، هذه المقاربة هي صعبة ولكن يمكن أن نصل إليها التوفيق بين أهداف... شكرا لكم.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت، الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري.

#### النائب السيد مولود بركايو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد رئيس الحكومة، إصلاح صندوق التقاعد هذا واحد الورش كبير السيد رئيس الحكومة، وهذا الملف شعب من الدراسات ومن الأرقام كلها تتأكد الحتمية ديال الإصلاح لتلافي الإفلاس منذ أن تقلدتم مسؤولية هذه الحكومة وأنتم تلوحون بضرورة الإصلاح ولم يبق إلا شهور ولا زلنا حيث كنا.

#### السيد الرئيس:

صحيح أنه ورش كبير دابا ما تينكرها حتى شي واحد، ولكن البداية ما زال ما كايناش، إذن السيد الرئيس حول المنهجية ديال الإصلاح،

المعاشات التي يتم صرفها للأرامل، وبصفة عامة يجب وضع آلية لربط مستوى معاشات التقاعد بتكلفة العيش لتوفير ظروف معيشية لائقة للمتقاعدين، إن قضايا الحكامة في صناديق التقاعد تبقى أساسية، ترشيد النظام من خلال تجميع الصناديق في صندوقين اثنين، الأول للقطب العمومي والثاني للقطاع الخاص، مع تعزيزه بإجراءات تكميلية تبدو منهجية جيدة للإصلاح وتعزيز الرقابة في التصريحات لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

وعلاوة على ذلك، من الضروري الحرص على التوظيف المعقلن لأموال الصندوقين، من أجل ضمان توفير الأرباح، وينبغي أيضا تصحيح شروط التي يتم بموجبها تعويض أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المدفوعة إلى صندوق الإيداع والتدبير، من خلال تبني شروط بمعدلات تعادل معدلات السوق.

على العموم، نسجل لحكومتمكم السيد الرئيس جراتها السياسية في فتح هذا الملف الذي يراوح مكانه منذ سنة 2003، فقد انطلق قطار الإصلاح، ولا يمكن لأن يقف، ليس فقط في هذه الملف، ولكن أيضا في كل الملفات التي تهم مستقبل العباد في هذه البلاد، وعلى هذا السبيل ندعمكم وندعولكم بالتوفيق والسدد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للمجموعة النيابية لتحالف الوسط.

#### النائب السيد محمد المبري:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إن كان يرجع الفضل لهذه الحكومة في نفص الغبار على أحد أهم الملفات المرتبطة بإصلاح أنظمة التقاعد، إلا أنها اعتمدت نظرة أحادية للإصلاح، ومقاربة تقنية صرفة لدرء العجز الذي يهدد صناديق التقاعد، فهي لم تذهب بعيدا في تشخيص إشكاليات نظام التقاعد في شموليته، علما أن هذا النظام ينبي على صناديق جميعها مهددة مستقبلا بالإفلاس، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى انعكاسات سلبية على سوق الشغل وانخفاض مستوى المردودية، فضلا عن التأثير السلبي على القدرة الشرائية للمنخرطين في أنظمة التقاعد، وقد رصد المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريرهما أهم الاختلالات التي كانت وراء أزمة أنظمة التقاعد، مقترحين في ذلك العديد من التوصيات على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مبرزين الحاجة الملحة إلى مقاربة نوعية شاملة لمعالجة الهفوات والاختلالات التي تعرفها الأنظمة المذكورة، مع استثمار الخيارات المتاحة وفق تدابير ناجعة وفاعلة.

لتقوية المسار التنموي الكفيل بإيجاد الحلول الفعلية لمختلف المطالب المشروعة والعادلة.

موقفنا الإيجابي إذن ينطلق من الإصلاح المعياري الذي يبدو أنه لا محيد عنه على المدى القصير، خصوصا بالنسبة للمعاشات المدنية والتي يدبرها الصندوق المغربي للتقاعد والذي يجب أن يندرج في إطار إصلاح شامل، ونؤكد على أن أي تأخير في الإصلاح ستكون عواقبه وخيمة وستعقد مهمته غدا وربما بتكلفة أعلى، لهذا لا بد من الإسراع في بلورة ملامح الإصلاح، خصوصا وقد راكمت أفكارا مهمة في هذا الموضوع، لا سيما منها تلك المضمنة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات ورأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وختاما بما تفضلتم به اليوم السيد رئيس الحكومة في جوابكم، نحياكم السيد رئيس الحكومة على وضوحكم وصراحتكم معنا ومع المواطنين هذا اليوم واعترافكم بأن الإصلاح مرحلي، وأن الحكومة القادمة عليها أن تباشر الإصلاح الشمولي والمستديم. ويتطلب هذا الإصلاح من جهة نظرنا اعتماد مخطط إرادي لتوزيع قاعدة المنخرطين وتغطية المواطنين النشيطين، ونعتقد أن هذا المخطط بأهداف ووسائل محددة من شأنه أن يمكن من رفع نسبة الساكنة النشيطة التي تتوفر على تغطية نظام تقاعد من النسبة الحالية إلى ما يناهز النصف، ليصل المغرب إلى مستوى عدد من الدول التي تتواجد في نفس مستوى التنمية.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من اعتماد قانون إطار حول الموضوع، وهو هدف يبقى في المتناول إن تم توسيع قاعدة المنخرطين نساء ورجالا مثل أصحاب المهن الحرة، التجارة، المهنيين والحرفيين، الصناع التقليديين والصيادين.

وفي هذا السياق ذاته، لا بد من أن يحدد الإصلاح الشمولي أيضا، آليات مراجعة مبلغ المعاشات والتصدي لمسألة المعاشات الهزيلة ومعاشات الأرامل التي يجب أن تكون في مستوى يحفظ كرامتهم، وإقرار حق توريث المعاش بالنسبة للزوجة المتوفية كما هو الحال بالنسبة للأزواج.

إن إشكالية تمديد سن التقاعد لا يمكن معالجتها دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة بعض المهن الشاقة، فبالنسبة للموظفين للوظيفة العمومية يجب التعاطي مع قضية رجال ونساء التعليم، وخاصة التعليم الأساسي والابتدائي ومهن التمريض أو الأمن بشكل يراعي خصوصيات هذه المهن.

وبخصوص المعاشات الصغرى، فإن اتخاذ تدابير إيجابية لرفع الحد الأدنى بالنسبة لأنظمة معينة تندرج ضمن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد لا يعفي من محاولة إيجاد حل أكثر شمولية وأكثر عدالة، إن ضعف متوسط معاشات التقاعد التي يقدمها الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يدعونا إلى التعامل إنسانيا واجتماعيا مع مبالغ

السيد الرئيس،

فمن أجل إصلاح حقيقي لا بد من نظرة شمولية بعيدة المدى وبمقاربة ذات بعد اقتصادي واجتماعي لما للحماية الإجتماعية من دور اقتصادي واجتماعي، ليس فقط على مستوى ضمان العيش الكريم لفئة أفنت الجزء الهام من عمرها في العمل، ولكن أيضا على مستوى الدورة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك على مستوى الادخار، ولما تحتله كذلك من مكانة في ضمان استقرار المجتمع، فلا يمكن لنظام التقاعد أن يضمن ديمومته واستمراره دون أن يكون مرتكزا على أسس صلبة ومنسجمة وثابتة في كل أبعاده التقنية والقانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب.

السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون والنائبات المحترمات،

اسمحوا لي أن أقول لكم محاولا إرجاع بعض يعني الشيء من المزاح للتخفيف من الضغط الذي أعاني منه، ما عرفتش انتوما واش في نفس الحالة ديالي ديال الضغط ولا غير أنا بوحدني باش نقول ليكم.

السيد الرئيس:

الله يرحمنا بالشتاء إن شاء الله.

السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

آش قلتي السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

قلت لك الله يرحمنا.

السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

آمين أمين، والله بصح، الشريف راه دعا معانا...، هذا الإصلاح صعب، هاذ الإصلاح صعب، هذه هي الحقيقة، وملي جينا لقينا بلي الكلام فيه بدا ب10 سنوات قبل، والسي عباس الفاسي هو اللي عمل اللجنة اللي تشتغل عليه وعملوا بعد اللقاء والتشاور دام من داك الوقت لدابا في حوالي 10 لقاءات ديالي مع النقابات 10 تقريبا، حوالي 10 لقاءات مع النقابات، وكل مرة كنا كنشوفو كيفاش نديرو باش بحال اللي شاد شي جمرة حتى كتحرقو في هاذ اليد كيعاون يدوزها لهاد اليد وعوادتاني لهاد اليد، هاد الإصلاح الإخوان لقيناه حنا على جدول

الأعمال، وبقت لينا وحنا في سنة انتخابية، ومن المحتمل تكون عندو عواقب سياسية على الأغلبية والانتخابية، ولايني جوج ديال الحوايج: الأول معدناش اختيار خاصنا نعملوه، الثاني يمكن لينا ندوروا الكلام ونبقاو ندوروا الكلام وناخدوا من الرصيد ديال الناس ديال المتقاعدين وندوزوا هاد المشكل للحكومة جاية ومريضنا ما عندو باس، قلنا ميمكنش لا أنا لا الشركاء ديالي في الحكومة قلنا ميمكنش غنمشيولهاد الإصلاح مهما كانت التكاليف، صعب لأن علاش؟ كلشي متفق على الإصلاح حتى واحد فيكم ما قال أنه ممتافقش على الإصلاح، والنقابات كلهم متفقين على الإصلاح، ولكن باش تيواجهوني، كيواجهوني ب 2 ديال الخطابات، كلهم فيهم التعاطف مع الموظف، لأنه صعب تيجي عند واحد الموظف وتقول له السيد الموظف دابا كايين واحد النظام كيعطيك واحد القدر ملي غتخرج في التقاعد أنا غنعطيك غنديرو واحد الإصلاح اللي غينقص لك واحد الشوية، حينتاش الناس ما كيغرفوش أشنوهي تنقص لهم، تزيدهم هذاك داخل فالثقافة ديالنا، تنقص لهم ما كيغرفوش. ولكن ملي كتكون أمام واحد الواقع عنيد، واحد الأخ سولني واش هذا إصلاح اقتصادي ولا اجتماعي ولا سياسي؟ هذا إصلاح ضروري، ضروري ملي كيكون عندك أموال اليتامى والمتقاعدين هم ناس كبار في وضعية ديال العجز بالنسبة للبعض منهم، ما خصكش تعرضهم للخطر، إيلا كان عندك واحد 10 د البرطومات مكربين بواحد القدر وأنت كتصرف على دراري بذاك المردودية ديال البرطومات. واحد الشوية المداخيل ديال ديك البرطومات كينقصو والمصاريف ديال دوك الدراري كيكبرو أش تدير؟ واش تببع دوك البرطومات وتوكلهم للدراري ولا تنقص لهم واحد شي شوية من المصروف اللي كتصرف عليهم باش ملي يزيدوا يكبروا يلقاو إما يتكاد مع الكبر ديالهم إما يلقاو عاود ثاني واحد الثروة باش يعيشوا، هذا هو الاختيار اللي كان عندي. إما الناكل داك الرصيد اللي كينا منو كنهضر معاكم، الإخوان اللي كتطلبوا مني نزيد نتشاور راه 4 سنين هادي وأنا كنتشاور. إما الناكل هاذك الرصيد كينا منو مليار ديال الدرهم. أنا نقول لكم واحد القضية بقى فيا الحال اللي حتى واحد ما ناض غوث علي فهاد المنصة وقال اللي السي عبد الإله علاش تعطلتي؟ كان خص السي أبوزيد اللي هو فارس ديال الكلمة ينوض هنا يغوث علي، يخرج في عينيه يقول اللي السي عبد الإله علاش تعطلتي؟ كان عليك هاد الإصلاح تصوبو نهار اللي جيتي، عام عامين maximum وتكون درتبه، مادرناهش بقينا كنجاولو، نقول لكم واحد القضية، واحد المرة ما وقف داك الإصلاح ما عدا الموت ديال السي عبد الله باها الله يرحمه، كنا جالسين مع النقابات نهار الثلاثاء ووصلنا لعدم التفاهم، أنا شخصيا هادوك النقابات عندي معاهم أحسن العلاقات، وكتتعاطف معاهم وهاد الشي كتعرفوه كتنقولوا وكنعلنوا، ولا أخفيكم أن علاقتي معهم حتى علاقتهم معايا مزيانة الحمد لله، ولكن فهاد القضية هذي ما وصلناش للتفاهم وهم الله يكون لهم فالعون هم غيتواجهوا مع الموظفين غيقولوا لهم علاش خليتو التقاعد ينقص. وصلنا لسميتو...، قلت لهم غدا ولا بعد غد غادي ندفع الإصلاح،

وحدين كيجيو كيجيبوا شي الزيادة مثلا في شي مادة، أول باش تبيدوا تبيدوا بالمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن، أنا خويا معنديش هاد الذكاء كامل، نجي نقول الناس راه باغي نزيد عليكم وأول مانبدا لهم نقول لهم المحافظة لا، أنا نتكلم على المواطنين بصراحة، أنا بغيت ننقد الصندوق المغربي للتقاعد، وسولاتني الأستاذة أبو زيد، قالت ليا علاش مديرتش الإصلاح مرة واحدة؟ دابا شوف غير واحد الإصلاح ديال واحد الصندوق، وشوف الأستاذة اشحال حنا واحلين، كون جبتهم ليكم بثلاثة قولي لي كيفاش غادي نديروا؟ خصوصا أنه المعدل ديال التقاعد في هذا 6000 درهم، المعدل ديال التقاعد في RCAR 4000 درهم، المعدل ديال التقاعد CNSS 1800 درهم، شوف كيفاش غادي تدير ديك الساعة باش تقارب بيناتهم باش تعمل قطبين، كيفاش غادي تدير وشكون هذا اللي غيقبل لك باش تنقصو لو هاد الشي كامل؟ في الوقت ملي غتجي تشوف غتلقى بلي داك الإنسان اللي غيكمل 63 سنة مغيتنقص لوش على داك الشي اللي غيخرج به دابا في 60 سنة، ولكن لا بغى يخرج تقاعد نسبي ب 60 سنة ديك الساعات غادي ينقص لو واحد الشوية هذا صحيح، ولكن ماشي بزاف أنا باقي كنذكر الحسابات مزيان حوالي داك اللي كان غادي يأخذ 9 آلاف درهم في الخروج غادي يأخذ 8600 درهم، ولكن، ولكن غادي تبقى صناديق التقاعد مضمونة الإخوان الكرام، وراه شرح لكم شرح لكم شوية السي أبو زيد قال لكم شحال هذه كانوا 12 واحد كيخدموا على واحد دابا 3 كيخدموا على 1، ما بقاتش الظروف هي هذيك، لأنه كان العدد ديال التوظيف كان كبير واللي كيخرج بالتقاعد قليل، اليوم التوظيف اللي كيدخل قليل والعدد اللي كيخرج كبير في كل سنة.

الإخوان تكلموا على سوء التدبير ديال الاحتياطات ديال صندوق التقاعد يتم في إطار ضوابط قانونية ماكينش القضية ديال سوء التدبير في إطار ضوابط قانونية تحدد مجالات الاستثمار بصفة حصرية، في إطار قرار لوزير الاقتصاد والمالية يضع الحدود الدنيا والقصى الواجب احترامها، مع التحكم في الأخطار عن طريق تحديد المعايير لتنوع الاستثمارات، لأنه خصكم ما تنساوش واحد القضية ملي تتقولوا بغيتيو استثمارات تكون المرדودية ديالها أكبر كتقولوا بغيتيو استثمارات الخطر اللي فيها أكبر، وما تنساوش بلي هذه راها الأموال ديال المتقاعدين، خصها في الحقيقة تستثمر في مجال اللي مافهش الخطر، ما يكونش فيه الخطر أو لا يكون واحد LE RISQUE محدود جدا، في إطار نظام حكامه أعطى لمجلس إدارة الصندوق عن طريق لجنة تخصص الأصول مسؤولية وضع الاستراتيجية العامة للاستثمار والسهر على تتبع وتقييم نتائج تدبير المحفظة المالية وملاءمة سياسة الاستثمار مع الحاجيات المالية الضرورية لصرف المعاشات، التوظيفات المالية تأخذ بعين الاعتبار معايير السيولة والأمان والمردودية، يعمل الصندوق المغربي للتقاعد منذ سنة 2009 على التصديق سنويا على المردودية الشاملة برسم التدبير المالي لأرصده الاحتياطية والمردودية المحققة لكل صنف من الأصول، وعبر هذه العملية تتم المصادقة على مدى احترام

طلبوا لي أسبوع، السي باها قدامي الله يرحمو كتعرفوا كيفاش كنت كنيشتغل أنا وياه كنستاشر أنا وياه في كل شي، قال اللي أشنو السي عبد الإلاه، قلت لو كيطلبوا أسبوع قال اللي اعطهم أسبوع، فهذاك الأسبوع قضى الله ما قضى مات السي عبد الله بها الله يرحمه، توقفت القضية جاو عندي الإخوان ديال النقابات قالوا لي السي عبد الإلاه نعاود نرجعوا للحوار، عاود رجعنا للحوار، وبقينا كنتحاوروا ونحاوروا في الأخير أش غادي نديرو؟ قلنا فعوض ما نبقاو بوحدنا ما دام ما تفاهمناش مع الإخوان ديال النقابات نصيفطوا هاد الشي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللي هم ممثلين فيه، صيفطناه بقا الإخوان كيتشاوروا تمايا، وصيفطوا لنا واحد الصيغة مخالفة للصيغة اللي كانت عند الحكومة، وكانت ديك الصيغة بقاوكياخذوا فيها التعديلات، التعديلات، التعديلات إرضاء للنقابات، فالأخير النقابات ما قدراتش تصوت مع المشروع وما قدراتش تصوت ضده، امتنعت عن التصويت، ياك ألسي يتيم ما عدا نقابة واحدة، امتنعت عن التصويت وصيفطو لنا هداك...، كتقولوا لي الحوار، الحوار ماشي أنا أنا صيفطتو للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغض النظر على المجلس الأعلى للحسابات اللي فعلا الرئيس ديالو كيوأخذ عليا يقول اللي السي عبد الإلاه تعطلت في هذا...، وأما التلدين ديال هاد الإصلاح راه لينناه قدر المستطاع، من خمس سنين رديناه لثلاث سنين، كنا غادي نبدأ في 2016 أخرناه حتى 2017، كنا غادي نبدأ بأربع ديال النقط مرة واحدة على المواطنين أربع نقط مرة واحدة على الموظف وأربع نقط على الدولة درنا كل عام نقطة، وكتقولوا لي عمل بالتدريج، خصكم تعرفوا بأن الإصلاح ديال التقاعد فحال شي واحد خصو يوصل للسطح مميمكلكش تعطيه واحد السلوم اللي بيق لوفيه 2 مترو، أنت اعطيتيني السلوم واتفقتي معايا على الإصلاح واعطيتيني سلوم وقلت لي واطلع، ولكن ملي كنوصل كنعيا نشعبق والو، إيلا عندك شي بديل جيبوا لي فين نطلع للسطح ونوقف ونغوت ونقول نجحت في الإصلاح، أنا قابلو منكم أي واحد، هذا الإصلاح الإخوان أنا لقيتو هو اللي لقيت، اسمحو لي معنديش الذكاء الكافي باش ندير إصلاح آخر هو اللي دار BIT المكتب الدولي للشغل وهو اللي دار المكتب ديال Actuariat وهو اللي دار المجلس الأعلى للحسابات، وهو اللي دار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو اللي وجدوه الناس ديال الصندوق المغربي للتقاعد، نفس الإصلاح، إنما إذا بغيتو تقولوا كلطفوه ولكن كلطفوه في حدود ما يبقى ذلك يعني مجديا ويبقى نافعا، وإلا راه حنا مغنديروا الإصلاح أ الإخوان ديال التقاعد.

كاين بعض الإخوان كينوضو كي طرحوا راه كاين بزاف ديال الأمور اللي يمكن لنا نقولوها، ولكن دابا نحن أمام إشكاليات مالية اللي ما فهاش اختيار، وتنقول لكم بأنه إيلا ما عملناش هاد الإصلاح من هنا، ملي ما بيقاش عندنا الكافي ديال سنتين القانون غيلزنا نمروا من 20% دابا ل 50% غيلزنا بقوة القانون، بمعنى آخر غنمشيو la catastrophe اللهم نمشيو في هاد الطريقة هذه اللي هي تدريجية واللي هي فيها واحد يعني واحد النقص، صحيح، أنا ماشي من هدوك اسمحو لي كاين شي



خفنا إيلا واحد النهار ما نلقاوش باش نخلصوا، قال لنا إلى بغيتيو هاد الشي أجيونشوف الميزانية ديالك كيف دايرة. بحال دابا إلى مشيتي عند البنك ماشي غادي يسلفك انتي فحال اللي غيسلفني أنا فحال اللي غادي يسلف أي واحد، غادي ياخذ بعين الاعتبار الأجرة ديالك والمصاريف ديالك إلخ. نفس الشيء، البنك الدولي ما عمرو تكلم معايا أنا في التقاعد، هاد التقاعد مشكل مغربي، مغربي، وقع بسبب قرارات درناها نهار اللي كانت الوفرة ما انتبهناش بلي راه جاي المشكل، ولكنه هذا عالمي يقع في العالم كله، وإلا هاد 60 سنة واش حنا عندنا فالثقافة ديالنا 60 سنة، حنا كنا كنعرفوا نبقاو خدامين حتى كييعيا بنادم ولا كيموت هاد الشي اللي كان. ولكن 60 سنة جابوها لنا الأوروبيين. وراه الأوروبيين دابا ما بقاوش ألاف 60 سنة، راه دابا في ألمانيا 67 سنة، في البرتغال وفي إيطاليا 66 سنة. فرنسا ما عرف شحال وصلوا. واحد القضية كتقال وكتكرر بزاف كتقولوا لي الإخوان المواطنين دايمين أنت كتحكر عليهم في الإصلاحات والله إيلا حشومة عليكم، علاش غنحكر على المواطنين؟ أش داروا لي المواطنين علاشكون اللي صوت علي باش وليت رئيس حكومة؟ واش واحد الإنسان مدار معاك إلا الخير انت تعاقبوا؟ ولكن اسمحو لي أنا المصلحة ديال المواطنين كتبان لي في الحاجة اللي فيها مصلحة، ماشي في الحاجة اللي غتتعجبهم. المواطنين بالنسبة ليا أنا مستأمن من بعد الله سبحانه وتعالى ثم بعد جلاله الملك ومعكم انتما ومع الحكومة على مصلحتهم، خصنا الإخوان تكون عندنا الشجاعة والجرأة نقولوا لهم؛ يا معشر المواطنين هادي لصالحكم وعجباتكم، مزيان. فحال النهار اللي زدنا للمواطنين، الموظفين اللي عندهم 100 درهم و200 درهم فالتقاعد رديناها ب 1000 درهم. اتفاق CIMR ديال 26 ابريل اللي ما كنتش حاضر فيه، ومن بعد ف RCAR هادك بطلب منا حنا وبالمساعدة ديال السي نزار بركة الله يجازيه بالخير. وهادي راه ماشي، ما غتتعجبكومش، ولكن راها فصالحكم، فحال الإنسان مع اولادو، واش دابا الأولاد دايمًا كتدير لهم خاطرهم؟ السياسة هي هادي المشكلة أننا حنا في السياسة كتبغيو دايمًا نديرو غير الخاطر، ما يمكنش، ولهذا الأخت اللي تكلمات معايا على الأزمة، أنا كتقدر أن كايين الأخطار الأخت حسناء، ولايني غنقول لك واحد القضية، أنا منين كنعكون، منين تيكون شي واحد تيطالبني بشي حاجة حق ما يحتاج كاع يخرج للشارع بالآلاف غير واحد كافي، شتي هاد الإخوان ديال النقابات سولهم، كنعقول لهم منين تكون عندكم شي حاجة معقولة ما تجيوش عندي غير ضربو ليا التلفون، عرفتي شحال من مطلب من المطالب ديالهم اللي لقيتها ناعسة هادي سنوات واستجبت لها، لا 3240 يوم، لا الصندوق ديال التعويض عن فقدان الشغل، كنعقول لهم غير بالتلفون قولوها ليا، ولكن منين يكون إنسان ما عندوش الحق وجبدي ليا الإخوان ديال المرسومين، اسمعي ليا الأخت الكريمة، هادوك دخلو دوزو داك CONCOURS وهادوك المرسومين كايين، لو كان كانوا ما كايينينش درتهم لهم من بعد واخا، كايين وعارفينهم، وأنا راني ماشي ما متاعطفش معهم متعاطف معهم، وراني كنعحاول ندرق عليهم ما أمكن، ولكن خاصهم يرجعو يقرأوا لأنه غادي يضيعو العام وغادي يضيعو الوظيفة ديالهم.

مسطرة التدبير المالي للمخاطر والمقتضيات القانونية ذات الصلة، اللي كان عنده شي دراسة كيبين فيها بلي كايين شي جهة اللي قصرات في حسن التدبير ديال هاد الأموال ديال هاد الصندوق يجيبها لنا، احنا ندفعو الملفات للقضاء، الناس كيتكلموا في الحقيقة على الأجور ديال بعض الموظفين تمة، والأجور اللي كايينة ديال بعض الموظفين تمة هي شبيهة تماما بالأجور ديال المؤسسات الشبيهة، ما كايينش، وهي شيء لا يمثل (négligeable) كما يقول الفرنسيون)، نسبة ما عندها حتى شي أهمية، أما الدولة هل أدت ذمتها هذا الحمد لله ما وقعش فيه خلاف اليوم كلشي كييعرف بلي في عهد السي ادريس جطو الدولة خلصات 11.5 مليار ديال الدرهم للصناديق ديال التقاعد ووقع هاد الشي في إطار الاتفاق ووقعت عليه النقابات، غاتقولوا لي واش أدت الدولة كافة الحقوق ديالها ولا ما أداتش؟ الناس اللي كانوا كيمثلوا ديك الساعات الموظفين وقعوا مع السي ادريس جطو وداروا اتفاقية تفيد أنها أدت الذي عليها، إذن المشكل بالنسبة لهاد الأمر انتهى، أرا لنا الإخوان مللي كينوض شي أخ كيقول لك أودي واش الموظف بوحدو غايتحمل؟ لا، قلت لكم في التدخل ديالي 41 مليار ديال الدرهم في خمس سنوات، كان السيد وزير المالية حتى هو كيردد هاد الكلام، تيقول لهم أنا في صالحني ما نديرش الإصلاح ديال التقاعد غادي نوفر 6 مليار ديال الدرهم في الميزانية وغادي ناخذها من الرصيد، أما دابا على مدى خمس سنوات 41 مليار ديال الدرهم 8 مليار ديال الدرهم كل سنة تقريبا، اللي الدولة غاتحملها غاتحملها الدولة في عهد هاد الحكومة وغاتحملها في عهد الحكومة اللي هي ماجبة باش يكون هاد الإصلاح هذا يعني ممكن.

اسمحو لي إيلا تكون شي حاجة شي نقطة اللي تطرحات ما جاوبتش عليها. إيه واحد السيدة قامت كتكلم على البنك الدولي كنعقلب عليها فين هي... واخا باللاتي الله يخليك أمدام انتي امرأة معقولة، افتراضي البنك الدولي قال لينا شي حاجة معقولة غير حيث قال لينا البنك الدولي ما نديروش، وسيدي والله عمري ما هضرت أنا والبنك الدولي على التقاعد. أبدا ملي جيت جا عندي السي نزار بركة وجاب لي الموظفين ديال الصندوق المغربي للتقاعد وجلسوا معايا وعطاوني صورة واضحة راه شفتي هاد الشي ملي جيت راه كنت عارفو كاع بالتفاصيل راه دابا حافظوا، التفاصيل ديالو حافظها. جا لعندي الله يخليك أمدام، الله يخليك البنك الدولي واش حنا كنعقلوا نتسلفو من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي ومن المانحين في العالم، وملي نجيو هنا نبدأو نعتابروها تهمة، هادك أمدام راه فحال البنك اللي انتي عندك معاه معاملة، راه إيلا ما بغيتيشهش حتى هو ما عندو حتى مشكل غادي يهز الشكارة ديالو ويزيد مع الطريق. هو كيقولك أنا إيلا احتاجتيني نقرضك ها هي الشروط ديالي. صندوق النقد الدولي كييعي كيقول لك الميزانية ديالك حيث هو متخصص في الميزانيات ديال الدول، الميزانية ديالك نهار... علاش تدخل فينا الصندوق الدولي، تدخل فينا لأن مشينا كنعقلوا ليه سلفنا اعطينا إمكانية نتسلفوا 6.2 ديال المليار ديال الدولار، لأن كان البترول ب 110 ديال الدولار للبرميل وحنا كنعخلصوا

تعطلوهش، كنتمنى تدوزوه راكم غاتدرسوه يمكن تدخلوا فيه تعديلات ربما ماشي بعيد، ولكن حاولوا على القضية باش تبقى نافعة ومفيدة وتتقد النظام، راكم تديروا واحد الحاجة فيها الخير ديال الوطن، فيها الخير ديال المواطنين، فيها الخير ديال الموظفين، وتنقول لكم هاد الإصلاح ماشي كافي، ما زال إصلاح آخر كينتظر الحكومة المقبلة، باش لأنه هذا مهدي في La CNSS 2022 مهدي في 2036، وفي الدولة لا بد تضرب الحساب لهاد 2036 واخا الله اللي عالم واش غاتكون هنا ولا راكم مشيتي عند الله، لا بد تضرب الحساب، الدولة والسياسة هي هذه ما كيجيش الإنسان أ الإخوان للسياسة ويدخل نقي وما فيه حتى جرح وحتى حاجة ويخرج نقي ويعاود يرجع بنفس السعادة، الله، بنادم اليوم إيلا دخل يلعب غير ماتش راه كيخرج عامر بالغيس، اللي كيدخل للتسيير كيغاني، كياكل الضربات بعض المرات كيفقد الشعبية ديالو، أنا بعدا واحد القضية راه كنفيق مع الليل قبل الفجر وكندخل لداك الفايسبوك كل مرة تنلقى راسي في شكل، مرة مخرجيني متابعيني التماسيح، مرة دايرين، كل مرة في شكل، هزؤوا مني العالم، هاد الشي في 24 ساعة، كل 24 ساعة 2 ديال مرات، ولكن كنعقد أن الناس فيهم الإنصاف في العموم.

أنا تنطلب منكم راه سبق لي طلبتها منكم كبرلمان، كنطلب منكم تديروا هذه لحظة ديال الإجماع الوطني، الإخوان النقابات كتحلف لكم بالله بللي مقتنعين بالإصلاح، هم صعيب عليهم، واش هاد الإصلاح ديالنا حتى هم كيقولوا هاد الإصلاح الآخر، إما الإصلاح اللي فيه الأمانى إما الإصلاح اللي ما يعطيش نتيجة، حتى شي واحد ما جاب لي شي بديل، إيلا جاب لي شي واحد شي بديل وما طبقتوش، نقدم استقالتي، بديل حقيقي اللي يعطي نتيجة وشنو غانخسر أنا باش نطبقو؟ غادي تكون هذه لحظة ديال الإجماع الوطني باش يعرفوا المواطنين أن في المواضيع الكبيرة اللي كتمس المصلحة ديال المواطنين السياسيين ديالهم كلهم جادين، وكلهم تيقولوا نعم، وكلهم تياحولوا يدافعوا على المواطن ولكن يمشوا في الاتجاه ديال المصلحة الحقيقية ديالو، ماشي فقط الأمور اللي كيحافظوا بها على المرتبة ديالهم وعلى المكانة السياسية ديالهم، راه في جميع الأحوال راه المكانة السياسية راه ماشي مضمونة، راه هاد الكراسي لا بد سنغادرها، الكراسي ديال الحكومة لا بد سنغادرها، ولكن غدا مللي غاتكون دايز في الشارع المغاربة غادي يشوفوك وغادي يجيوا يسلموا عليك، وغايقول لك الله يجازيك بالخير، كنت قاسح معنا ولكن درتي فينا خير اليوم باش عندنا التقاعد، ولا درتي فينا خير اليوم باش الميزانية ديالنا الحمد لله ولات تتعطى نموذج للميزانيات في العالم أو شي حاجة بحال هكذا اللي داروا الناس بحال لي قالت الأخت الحزب اللي ساهم باش المغرب يخرج من السكتة القلبية ما عندنا ما نقولوا، احنا ما تنتكروش اللي سبقونا ما تنتكروش اللي داروا الخير بالعكس، احنا كتبتناوهم وتنتبناو العمل اللي داروا وتنعزوا به كمغاربة، هاد

وأما الإخوان الأطباء الداخليين والخارجيين البارح راه دخل واحد العدد ما عرفتش واش لوخرين دخلوا اليوم أو ما دخلوش، حنا كنتظرو، هذا هو الصواب، أنا ما تنخافش من الشارع إيلا ما كنتش أنا داير شي خطأ، واخا تكون نتائج سلبية، إيلا كنت داير خطأ غير واحد رجل أو امرأة يقول ليا راكم داير خطأ ألسي عبد الإله تراجع نتراجع، علاش أنا مادام أبو زيد بغيتيني نتواجه مع الناس؟ لا مع الأطباء، ولا مع الطلبة ديال التعليم، ولا مع حتى الأطباء ولا مع النقابات مالي أنا؟ يعني غير غاوي مشاكل يعني؟ غير معقول، القضية ديال الناس اللي غادي يدرهم السن وهما في واحد المهين صعبة، أنا عارف ومتفق معكم، الله يكون في العون ديال المعلم اللي غيبقى في القسم حتى ل 65 سنة، 63 ولا 65 الله يكون في العون ديالو، ولكن راه نقول لك واحد القضية ما كاينش شي إجراء اللي ما عاجبنيش في هاد الإصلاح أنا رئيس الحكومة أكثر من هذا، أنا كون جبرت ما نخبيش عليكم وكون نقصت السن ديال التقاعد، باش بنادم ما يقاش عمرو كامل وهو في الإدارة، نعوذ بالله، وكون يمشي في أرض الله الواسعة ويقلب على ما يدير ويتحرك، ولكن راه ما كاينش اختيار، طيب، غادي يكون من الممكن هاد الناس يطلبوا التقاعد النسبي غيمشيو بأقل واحد الشويا، راه غادي تكون واحد ملي غادي نخطو هاد الشي إن شاء الله الرحمن الرحيم ملي غادي يدوز في الحكومة، راه غادي يكون واحد la simulation باش أي واحد بغا يعرف بالضبط شحال غادي ياخذ إيلا خرج غادي يعرف، وكونوا متأكدين أن هادك الشي محدود، مؤلم نعم، ولكنه محدود جدا، أنا أعطيتكم قبيلة المثل باقي كندكرو ملي كانت 65 سنة أنه الإنسان اللي غيخرج دابا ب 60 عام في النظام الجديد إيلا كان كيقبض 9000 درهم غيقبض 8400 درهم غتجيه 600 درهم صحيح ناقصة 600 درهم، ثم ما تنساوش الإخوان ما تنساوش أنه ما بقاوش الناس كيدخلو الوظيفة صغار، أنا ما كرهتش هنايا شي واحد من الإخوان اللي في السن ديالي يقول لنا فاش توظف، كان بزاف هنا ديال الناس توظفوا في 18 عام 19 ها هي واحدة منهم 19 و 20، اليوم راه 26 27 28 30 عام عادي، 35 عام هذا إيلا توظف.

دابا الإخوان أنا غنقول لكم، احنا المشروع وجدناه واشتغلنا عليه، راه بحال اللي قال لكم السي أبو زيد، راه بحال إيلا تتجرع الدواء مر، ما غانجيش ونكذب على المواطنين نقول لهم أنا راه جايب لكم واحد الدواء غادي يعالج لكم هاد النظام ديال التقاعد ديالكم وحلو وبنين، ماشي صحيح، ماشي صحيح، هو علاج هكذا والسلام، وأنا وجدت نفسي مضطر إليه، ولكن لقيت أنه ليس من الشرف حفاظا على مكاسب انتخابية محتملة أنني ندور الكلام، راه الكلام سهل في التدوار، والناس كيلقاو فيه الراحة ديالهم كل شي غيلقى الراحة ديالو، لأنه الإصلاح ما غايكونش، ولكن حتى نوقفو قدام الحيط، لا ما يمكنش، الإصلاح غادي نجيبوه للمواطنين، للموظفين، غانجيبوه للبرلمان، وبحال اللي بغيت تقول يعني عضيت في اللحم الحي وشديت في الكبد ديالي وجيت غاتدوزوا حتى انتما من الامتحان ملي غانجيبوه لكم لهنا، كنتمنى ما

- محاربة الهدر من خلال تحسين مردودية الشبكة ديال النقل؛

المحور الثاني: وهو تديوير وتنمية العرض، رفع سعة السدود من 17.6 مليار متر مكعب ل 25 مليار متر مكعب في 2030، عوض 12 سد بفضل السدود الكبرى الجاري إنجازها 12 سدا والمبرمجة 38 سدا؛

-تحلية مياه البحر من خلال تحلية 285 مليون متر مكعب؛

-إعادة استعمال المياه العادمة بعد تنقيتها 325 مليون متر مكعب؛

-تحويل 800 مليون متر مكعب في السنة من أحواض اللاوواللوكوس وسبو نحو أحواض أبي رقراق وأم الربيع وتانسيفت، لأن كتعرفوا هاد راه ديالكم هو اللي قال لي هاد الشي؛

-تأهيل الإطار التشريعي، حيث أعدت الحكومة مشروع القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء يتضمن مقتضيات جديدة تهم خاصة تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة والمعالجة ومياه الأمطار.. والسلام.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لسيد النائب تعقيب.

### النائب السيد سعيد الضور:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم،

جميع التقارير الوطنية والدولية تؤكد أن المغرب مقبل على أزمة حادة في المياه في أفق 2025، وبلادنا مقبلة على تنظيم كوب 22 خلال السنة المقبلة، وهذا يعني أن الحكومة مطالبة بمواجهة هذه الوضعية التي قد يأخذ معها الجفاف طابعا هيكليا، سواء على مستوى الماء الشروب الذي ينبغي توفيره وتعميمه باعتباره حقا دستوريا، أو على مستوى مياه السقي لحماية القطاع الفلاحي من أزمة حقيقية وكذا قطاع الماشية، علينا أن نعرف بأن هناك تراجعا في ما يخص السياسة المائية المتبعة بما فيها سياسة السدود التي لا زلنا نجني ثمارها، علينا أن نعرف بأن الترسنة القانونية المتعلقة بتدبير سياسة الماء أصبحت متجاوزة ولا تستجيب لمتطلبات ترشيد المياه في مختلف المجالات، ومواجهة مخاطر الاختلالات المؤثرة سلبا على مواردنا المائية، انطلاقا من دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول إدماج التغيرات المناخية في السياسة العمومية، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لترشيد الحكامة المؤسسية في مجال السياسة المناخية ومكافحة آثار الاضطرابات المناخية وتعزيز المنظومة العلمية، في مجال البحث والتنمية المستدامة والطاقة والاقتصاديات النظيفة، علينا أن نعرف بكارثة تلوث المياه بشواطئنا البحرية والأودية ومختلف منابع المياه، كما هو الشأن بالنسبة لضفتي واد سبو التي تعاني الساكنة المجاورة من تلوث مياه الواد، علينا أن ندق ناقوس الخطر بخصوص الوضعية المائية الصعبة التي تعرفها منطقة سوس ماسة، بالنظر لتراجع الفرشة

الشي اللي راه احنا في الحاجة له، أما المزايدات الإخوان ماعندها فين توصلنا، وكيف قلت لكم خصني سلوم باش يوصلني للسطح، أما إيلا غايخليني كنتشعبق ما بغيتوش الله يعاونكم.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، وننتقل الآن إلى الجزء الثاني والمتعلق بباقي الأسئلة ونستهلها بسؤال حول الأمن المائي، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة للفريق، السيد النائب تفضل السيد النائب.

### النائب السيد سعيد ضور:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم، لقد أصبح تدبير، السيد الرئيس التوقيت من فضلك.

### السيد الرئيس:

نعم، أنت اللي واقف أنت اللي بديتي وواقف علاش واقف؟ لا تكلم راه الوقت... ملزمين بالتوقيت خصنا 4 نطلقو الكاميرا باش تمشي للغرفة الثانية، تفضل السيد النائب.

### النائب السيد سعيد الضور:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أصبح تدبير السياسة المائية يشكل معضلة حقيقية في غياب استراتيجية محددة وواضحة، وانعكس ذلك سلبا على الأمن المائي الذي لا تخفى مخاطره على الإنسان والأرض على حد سواء، فما هي التدابير المتخذة لضمان الأمن المائي؟ وهل لدى الحكومة استراتيجية واضحة المعالم لمواجهة مخاطر الاختلال بين الطلب المتزايد عن الماء والعرض الذي يزداد تعقيدا وكلفة؟ شكرا.

### السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الرئيس.

### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

ترتكز سياسة الحكومة حاليا في مجال الأمن المائي على الاستراتيجية الوطنية للماء لسنة 2009، وقد تم في إطار التخطيط البعيد المدى إعداد مشروع المخطط الوطني للماء في أفق 2030، وترتكز التدابير المتخذة على ثلاث محاور:

الأولى: التحكم في الطلب على الماء وتثمينه، منها هداك SYSTEM ديال السقي عوض الانجدايي الموضوعي، عوض هداك ديال السقاية ال gouîte à gouîte ؛

**السيد الرئيس:**

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

**السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:**

هي غير باش تكون الأمور واضحة هاد الشئ هذا مرتبط بالميزانية، الميزانية خاص يكون فيها العدل، واحد الجهة ما عندهاش الفرص اللي كايينة عند الجهات الأخرى خاصك تهلى فيها باش تنهض، والبرامج راه ديك الساعات ما كاينش مشكل، ولهذا على مستوى الاعتمادات حرصت الحكومة على رصد إمكانيات هامة من خلال الرفع التدريجي للضرائب المرصودة للجهات كما يلي:

تخصيص 2% من الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، مقابل 1% في أفق بلوغ 5%، وكذا 20% من الضريبة على عقود التأمين مقابل 13% للجهات؛

تخصيص 2 مليار درهم كاعتمادات إضافية من الميزانية العامة للدولة، أي ما مجموعه 4 ملايير درهم وذلك في أفق بلوغ 10 ملايير درهم سنة 2021، غنبدو هاد العام إن شاء الله ب 4 د الملاير ديال الدرهم، في 2021 غتولي 10 د الملاير ديال الدرهم اللي غترصد للجهات، إضافة إلى الموارد المرصدة للجماعات الترابية والتي تناهز 24 مليون مليار درهم، دابا تيخص داك الناس اللي ترأسوا الجهات والناس اللي معهم في المكاتب يحزموا ريوسهم، باش يكونوا قادرين يصرفوا هاد الاعتمادات في أشياء نافعة لجهاتهم، وخاص الدولة تقلص من التدخل ديالها في هاد الشئ والجهات والجماعات يكونوا أكثر نشاطا، كما سيتم إطلاق برنامج محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي والمناطق الجبلية 2016-2022 وذلك تفعيلاً للتوجهات الملكية السامية التي ستخصص بسبها 50 مليار درهم، ستوجه لتمويل حوالي 20800 مشروع تستهدف أزيد من 12 مليون مواطن يقطنون بأكثر من 24 ألف دوار، والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد الطاهر شاكر.

**النائب السيد الطاهر شاكر:**

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

نشكركم على البيانات اللي اعطيتونا، ولكن باش نكون واضحين المغاربة كلهم في الاستفتاء على الدستور مشاو مع الجهوية، صادقوا على الدستور ولكن الجهوية هي المحور ديال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، خاصة في العالم القروي؛

2- جبتولنا القوانين التنظيمية صادق عليها البرلمان؛

المائية والتأخير الحاصل في إنجاز محطتي تحلية مياه البحر ومعالجة ساكنة المناطق الجبلية مع أزمة الماء الشروب، ولهذا يقترح الفريق الاستقلالي على تنظيم مناظرة وطنية حول التأمين المائي بمناسبة احتضان بلادنا لكوب 22 السنة المقبلة، وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب.

**السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:**

في الحقيقة ما عندي ما نقول على الكلام دياله كله تقريبا احنا وياه متافقين بقات غير واحد القضية، دايما تنقولها للسادة الوزراء تيتكلموا معايا على الجفاف، تيقول لك هاد السنة اللي جا عندنا فيها الماء والمطر استثنائية، تنقول لهم أودي شكون اللي قال لكم استثنائية؟ علاش ما نطلبوش الله ونقولوا يا رب هاد العام يكون هكذا والعام اللي من بعد منه بحاله ولا أحسن منه والعام واش ياك الله واطلبوا من الله، خصنا نكونوا واضحين، احنا كنأمنوا باللي المطر تينزله الله وهداك الإشكاليات اللي كاتدور حوله كنظريات هي نظريات فقط مرة تكون صحيحة ومرة لا تكون صحيحة، في الكلام اللي قال السيد تكلمنا على الأخ النائب البرلماني، تكلمنا على السدود، تكلمنا على الشبكات، تكلمنا على الأمور كلها بقات القضية ديال التلوث وعندو فيها الحق، القضية ديال التلوث يعني الحكومة جادة في هذا الأمر، وعلى كل حال السياسة ديالنا المائية راه هي من المجالات اللي نجحنا فيها، واللي حنا كنتخاوذو فيها كنموذج ناجح في العالم، والإشادة بالتجربة ديال المغرب في العالم دائما، أما القضية ديال المناظرة يعني أنا لست ضدها يمكن لنا ندرسوها ما كايين حتى شي مشكل، وشكرا السيد النائب المحترم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس، ننتقل الآن إلى السؤال الثاني حول التدابير المتخذة لتقليص الفوارق بين الجهات، تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة السبي الطاهر شاكر.

**النائب السيد طاهر شاكر:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

فريق الأصالة والمعاصرة يسائلكم السيد رئيس الحكومة عن الإجراءات المتخذة لضمان بطبيعة الحال التدبير المجالي والمعقلن للمنظومة الجهوية التي صادق عليها البرلمان، شكرا.

### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

السي الطاهر هاد التدخل ديالك أنا غنصم عليه بعشرة صبعين، لا بلا ما نطولوا، لا، لا ماكين حتى مشكل، أنا غنقول لك واحد القضية: الأولى: القضية ديال المراسيم وديال الحكومة، واش غنقول لك فين هي الحكومة بعدا؟ ها انتما سمعتيوا أسيدي، فين الضريس فين وزير الداخلية؟ خاصو يكون هنا وزير الداخلية واقبلا عرف هاد التدخل ديالك وهو يخرج، لا بصدق زعما هاد البطء اللي كتكلم عليه كايين، وهو ماشي ساهل عندو إشكاليات حقيقية مرتبطة به، والكثرة ديال المشاريع ديال القوانين والمراسيم والتدقيق لأن كتعرف بلي الإشكال القانوني هو إشكال كبير كتعرف في القانون النقطة مشكلة والفاصلة مشكلة والحرف مشكلة الألف مشكلة والواو مشكلة وبالعربية وبالفرنسية، هاد الشي متافق، ولكن مع ذلك خاصنا نزيدوا نبدلوا مجهود شوية أكثر، خصك تعرف أنه الناس ديال الأمانة العامة للحكومة نهار اللي جيت، قال ليا السيد الأمين العام للحكومة الله يخليك أ السي عبد الإله بغيت 15 ديال الناس اللي يعاونوني مقدرتش كيفاش ندير، قلت لوأ السيد الأمين العام 30 ديال الناس خودهم:

المسألة الثانية اللي تكلمتو عليها ومعاك فيها الحق 100% هي القضية ديال التفويض، حنا كان عندنا نظام آخر كتعرفوا كيخصك ماتشري بولا في المدرسة في سيدي بوقشمير اللي ما زال معرفناهاش فين جات لأنه، فهمت ولا لا، قالها لي غير واحد المستشار، فهمت ولا لا يمكن هو نيت اللي غيكون قالها لي في مجلس الرباط، فهمت ولا لا، يعني كيخصك تجي الخبر للرباط ويسيفط للرباط إلخ، هادي العقلية الفرنسية مع الأسف نقولوها، حنا المغاربة العقلية ديالنا أقرب للإنجلوساكسونيين بصراحة، كنبغيو العملية المسائل العملية براكماتيك، خاصنا أولا وقبل كل شيء الثقة ضروري الدولة تديرها، لأنه قوة الاحتياط راه كيوصل الإنسان إلى الشلل وكيوصل المؤسسات للشلل، خاصك تدير الثقة ديالك في الناس وتعطيم الإمكانيات وتقول لهم يشتغلوا وتراقهم بعد ذلك، أسيدي ما بغينا نديوحد للحبس، حنا ما بغينا نديو حد للحبس الله ينجينا وينجيك أ السي الطاهر، وليني الناس خصهم يعرفوا راه بلي راه هي تابعوهم الحساب في الدنيا وتابعهم الحساب عند الله تعالى، والحمد لله بلادنا دولة ديمقراطية مغربية ماشي ديمقراطية سويسرية طبعاً، وعندنا صحافة واليوم راه أي حاجة أي خبر كيخرج كيملاً العالم، فحنايا خصنا نكونوا متفاهمين، هاد التوجه ديال الثقة في المنتخبين، رؤساء المجالس والمكاتب ديالهم واللي بالمناسبة حتى هما كينتظروا باش تعالج الأوضاع ديالهم حتى هما لأنه ما يمكن لكش تجيب رئيس جهة وتقولوا غادي نعطيك 7000 درهم في الشهر ميمكنش.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاشتراكي حول وضعية المنظومة التربوية.

3- باقي القوانين المراسيم ما تدارتش النصوص التطبيقية ما زال ما تدارتشي، وهادي السيد رئيس الحكومة نقولها لكم بكل أخوة، راه الحكومة ما تبغيش تصاوب المراسيم، راه واحد العدد ديال النصوص صادق عليها البرلمان ومن خلالهم الشعب المغربي تيتسناها وما زالت في الرفوف، راه ما يمكنش لنا نتكلموا على جهوية ناجحة، جهوية متقدمة، جهوية مفعلة إيلا ما كانش النصوص التطبيقية، وهل يمكن أن ندبر الشأن الجهوي بدون وسائل مادية، بدون وسائل بشرية، بدون لوجيستيك، بدون دراسات؟ لأن هاد الشي كل شي مرتبط بالنصوص التطبيقية اللي ما زالت معطلة، ولهذا نقول لكم هاد الكلام هذا لأننا نؤمن بأن حل المشاكل د المغرب، حل المشاكل د المغرب الأساسية هي في اللامركزية واللاتركيز، ميثاق اللاتركيز ما زال ما خرج السيد رئيس الحكومة، راه رئيس الجهة ولا رئيس الجماعة ولا رئيس المجلس الإقليمي في البوادي وفي الجبال في السهول وفي الهضاب كيلقى معاه بالله ممثل السلطة المحلية، إذن السلطات الأخرى معندهاش le pouvoir ديال المحاور المسؤول وغادي يقول وغادي نسجل ونمشي نستاشر، إذن هاد التمرکز، سياسة اللامركزية وفي غياب واحد الميثاق ديال اللاتركيز راه من طبيعة الحال ميمكنش يؤدي إلى تفعيل اللامركزية الحقيقية والتنمية الحقيقية وإلى المجانسة، هذا من جهة، من جهة أخرى الميزانيات اللي معطية للجهات السيد الرئيس، دابا ملي تدارت الجهوية المتقدمة والكل متافق عليها خاص المركز يبقى يسير يدبر يوجه إلى آخره، ولكن يفوض الفلوس للجهات باش تكون التنمية، يفوض يعطيم ويحاسبهم ويدخل اللي يتصرف تصرف ماشي هو هداك للحبس، ولكن بقاو شادين كلشي هل يعقل السيد رئيس الحكومة أنا نقولها لكم بكل أخوة، الآن الفلاحا اللي واعدناهم بالدعم، الدعم العجل كبر والدعم ماجاش القرض الفلاحي تيقول معنديش الفلوس، وزير المالية ما فوضش لي الفلوس وتيظلوا بالآلاف تينتظروا أمام صناديق القرض الفلاحي لأن الدعم مجاهمش إلى آخره، هادي أمور لأنه خاصنا ملي نقولوا شي كلام منين نديروا شي سياسة وانا معاك في المعقول، ولكن خاصها تنفذ، ماشي تبقى موالين الرباط شادينها، وراه إيلا موالين الرباط مافوضوش الجهات ما فوضوش مداروش الثقة في الجهات وفي الأجهزة اللي انتخبها الشعب كيف انتخب الحكومة بطبيعة الحال راه غادي نبقاو حاصلين والتنمية تبقى معطلة، وبالتالي غادي نعيشوا في المشاكل اللي يعرفها البلاد، إيلا بغيتوا تحلوا المشاكل ديال البلاد اعطيو الجهات، اعطيو المنتخب، ثقوا في المنتخب وحاسبوه ودخلوه للحبس إن اقتضى الحال، ولكن في هاد الحالة هادي كلشي في الرباط ولا حاجة في الجهة ولا حاجة في الجماعة ولا حاجة في المجلس الإقليمي، راه غتبقى مؤسسات فارغة بدون وسائل بطبيعة الحال وفاقد الشيء لا يعطيه، شكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

كبير في هذا القطاع، وهذا الخصاص مقبل على تصاعد، ولكن قمت في ميزانية 2016 بتقليص الميزانية ديال التعليم وبتحديد أو تقليص عدد المناصب، إضافة إلى المرسومين اللي تكلمت عليهم السيد رئيس الحكومة، هناك الإشكالية اللغوية، الدستور أعطانا هندسة لغوية، اللغات الأجنبية أساسية، ضرورة، هذا لا يمنع من النهوض بالعربية والأمازيغية، ولكن خص يكون الموقف واضح من اللغات الأجنبية، الدستور كيقول لك تعلم وإتقان اللغات الأجنبية مفتاح لولوج سوق الشغل، مفتاح لتفعيل وتنشيط الحوار الثقافي، ولكن النقاش الذي يهيمن في هذا الموضوع هو...

### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة إيلا بغي يدير شي تعقيب تفضل السيد الرئيس.

### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

ما كاينش تراجع في القضية ديال اللغات، كاين شي واحد اللي اليوم مادام ما بغاش أولادو يتعلموا الفرنسية ولا الانجليزية ولا الاسبانية؟ ما كاينش هاد الشي بالعكس هاد الشي حوله إجماع، كان خلاف حول لغة التدريس ماشي تدريس اللغات تدريس اللغات متفق عليه، ولغة التدريس المجلس الأعلى للتربية والتكوين حسم فيها، إذن هاد القضية هادي ليست موضوع خلاف، الخلاف هو حول واحد السنة السيد الوزير ماشي يعني فرنسها لمقتضيات تربوية، هو شاف بلي كاينة مصلحة في هاد القضية هادي وأثارت ضجيج وطلبنا منو في رسالة يؤخر هاد القضية هادي حتى نوضعو القانون الإطار، وغنعدو لقاء 6 في الشهر إن شاء الله الرحمن الرحيم باش باش يبدأ العمل ديال التحضير ديال القانون الإطار.

وأما القضية ديال الإمكانيات المادية ما عمرنا نقصنا من الميزانية دايما هما الأولين التعليم ودايما العدد ديال الناس اللي كندخلوهم في التعليم تنعطيوهم الأولوية.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، السؤال الموالي للفريق الاشتراكي دائما السياسات العمومية الاجتماعية، الكلمة لأحد النواب.

### النائب السيد المهدي العالوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، التزمتم بحكامه القطاعات الاجتماعية ماذا حققتم في ذلك اليوم؟ شكرا.

### النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، سؤالنا في الفريق الاشتراكي يتعلق بالمنظومة التربوية الواقع والأفاق.

### السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد رئيس الحكومة الواقع والأفاق.

### السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:

زما انتي مدام بنمسعود صديقة عزيزة زما، واش الواقع والأفاق في دقيقتين، شوف دخلت عليكم بالله إيلا ما قولوا ليا، واش متبعين معنا اشنو كاين في العالم ولا لا؟ هاد القضية ديال التربية والتكوين إشكالية تمهم الوطن شفتوا بلي جلاله الملك كيغطيها أهمية كبيرة، هي وحدة يمكن معرفتش مكينش شي وحدة أخرى اللي عندها مجلس استشاري خاص بها، وحضر رؤية استراتيجية، ديك الرؤية جلاله الملك يعني كلفني بها شخصيا نهار اللي تسلمات لو، والسيد الوزير عمل برنامج ديال الإصلاح فهمتني ولا، وراه غادي في بعض الإجراءات هاد الشي كله على أمل إن شاء الله الرحمن الرحيم...، ومن ناحية الإمكانيات حنا ممقصرينش كما لا يخفى عليكم من الوقت ديالكم، راه الإمكانيات كتعطى لهاد المنظومة دايما، ولكن باقي معدناش الرضا على هاد المنظومة هذه، وشكرا.

### السيد رئيس:

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة.

### النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

السيد رئيس الحكومة،

السؤال له راهنية ويفرض نفسه بإلحاح، وانتم سيد العارفين ما لا يدرك كله لا يترك جله، وفي الديمقراطية العريقة رؤساء الحكومة كيجابوا على أسئلة إشكالية كبيرة في ثواني. نحن السيد رئيس الحكومة نشمن توجهات ومواقف مبادرات صاحب الجلالة، ولكن السؤال يتعلق بمبادرات الحكومة في حد ذاتها اتجاه هذا القطاع، هناك إجماع وطني أكيد، تقارير دولية ذات صلة بالموضوع تجمع وتطرح أسئلة مقلقة حول التعليم بالمغرب، ولكن اسمح لي السيد رئيس الحكومة نقول لكم بأن الموقف الحكومي بموضوعية وتقدير كبير يتميز بالانتظارية ومحدودية الإستجابة والتجاوب، البطء في اتخاذ مبادرات تفعيل مقتضيات الدستورية ذات الصلة، والنموذج ديال المجلس الوطني للغات والثقافة هو نموذج أي تأخر في الحصيلة الحكومية من 13 ل 2105 نحن في الهزيع الأخير من 2015 يالله اللجنة تشكلت، هناك تناقض أحيانا بخصوص الموارد البشرية، تؤكدون أن هناك خصاص

**السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:**

واش غنقول؟ للي اعطى الله هو هذا، النصف ديال الميزانية كما لا يخفى وهاد الشئ ماشي مع الحكومة ديالنا من قبل وقتكم، كنتمشي للمجالات الاجتماعية الصحة والتعليم والبادية إلى آخره، اللي المشكل اللي كاين الأخ الكريم ماشي هو هذا، المشكل هو أن هداك الشئ اللي كيتصرف ما كتكونش دايمًا المردودية ديال والأثر ديالو على القطاعات الاجتماعية بالشكل المطلوب، ولايني راه المجهود ما كيتخيلش كاين مجالات نجحنا فيها، شوف غير المجال ديال القرى ملي جيت أنا لهاد البرلمان هذا كيفاش كانت الكهربية ديال القرى، كيفاش كانت المياه في القرى وكيفاش كانت désenclavement يعني التواصل، راه تحولات كبيرة ولايني ماشي المجالات كلها عرفت نفس النجاح وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا، الكلمة للسيد النائب.

**النائب السيد المهدي العالوي:**

شكرا السيد رئيس الحكومة،

هاد أو داتني ما يسحان إمدن تينوات أينا يجران باش أكنامن مدن، لأن ربي أيدسكان إكتنام ما يجران إمدن أكنمن أكنعاون سيدي ربي سبحانه وتعالى، غنتكلم معاك باللغة العربية السيد رئيس الحكومة لأن ما كتفهمش الشلحة وما بغيتيش تفهمها، لأنه انتما حكومة ديال الهضرة فشل سياستكم راه باين من التشغيل، من الصحة من جميع القطاعات، فالبطالة من 2012 إلى 2015 ارتفعت من 949 ألف إلى مليون و41 ألف عاطل، وسياستكم الفاشلة باينة في احتجاجات الشارع يوميا وفي خروج أسرجال التعليم والأطباء والطلبة الجامعيين، وباين فتعثر الحوار الاجتماعي وإقصاء مطالب النقابات وتجميد الأجور وضرب القدرة الشرائية، وباين في التهرب من كل مسؤولية في إصلاح التعليم.

وما الصحة السيد الرئيس فحدث ولا حرج لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اللي خاصنا حنا نديروه، السيد الوزير الصحة ديالك راه أعطانا وعود في هاد القبة هادي خاصة في إقليم الرشيدية اللي هو مهد الدولة العلوية الشريفة ولي العاصمة ديال الجهة وحتى حاجة ما كايناش كيتسناو الناس دابا الكرافان كيتسناو القوافل الطبية باش يجيو يداويو الناس، وهاد الصحة أش كتدير أش كتدير؟ باش نتسماو الجمعيات داواونا المرض، وكاين اللي كيتسنى 6 أشهر كاين اللي كيتسنى عام، وملي كتجي القافلة الطبية أ السيد الرئيس كيخليو الناس مجروحين ومرضى سويقي مكابنش، لأن داك الطبيب اللي كاين تمة مستقر كيقولوا أنا ماشي شغلي ماشي أنا اللي درت ليك العملية، اتبع هادوك للرباط أش غيتبع هادوك للرباط...

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

**السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:**

أنا غنجاوبك بواحد الصفة ديال الأمازيغ وهي الأدب، لأنه اتهمتيني بلي ماباغيش نتعلم الشلحة قولي كيفاش عرفت هاد القضية؟ أنا مكنعرفهاش صحيح لأن الأدب ديالهم هما منين كنتمشي كمهدروا معايا بالعربية. ولكن باش عرفتيني أنا ماباغيش نتعلم الشلحة؟ وإوا شفتي دابا «ولا تقفوا ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنهم مسؤولا»، ومدام مشيتي لوزير الصحة هو اللي بان ليك، غنقول لك واحد القضية، هذا إيلا مكانش أحسن وزير الصحة داز في المغرب من أحسن الوزراء الصحة دازوا في المغرب، في العهد ديالو واسمح ليا انت اللي جبديتيني، في العهد ديالو ولاو الطيارات كيمشيو للجبل يجيبوا الجثث ديال المواطنين باش ميكلوهمش الذئب، عاد خلي العيالات اللي كيخرجهم يديهم يولدوا ولا الناس اللي تيكونوا مراض وكيدهم بالطيارة، في العهد ديالو كاين مستشفى متحرك ولي كيمشي للبوادي، مستشفى، في العهد ديالو شحال من AMBULLENCE زدتيوا أ السي... 330 AMBULLENCS، 300 AMBULLENCS اللي تزدت، في العهد ديالو نقص 2000 دوا، الثمن ديال 2000 دوا تنقص في الثمن، في العهد ديالو تكون دوا اللي معمركاونا المغاربة كيحلماو به بما فهم رئيس الحكومة اللي كان كيكون 80 مليون...

**السيد الرئيس:**

شكرا، السيد الرئيس، شكرا. نتقل إلى السؤال الخامس والأخير حول افتقار بلادنا إلى سياسة عمومية في مجال الإعاقة تقدم به الفريق الدستوري، تفضل السيد النائب، أرسؤال.

**النائب السيد الحسين الرحوية:**

السيد رئيس الحكومة لا زالت بلادنا تفتقر إلى سياسة عمومية شاملة في مجال الإعاقة، السيد رئيس الحكومة، إلى متى تستمر الأسر المغربية تواجه في صمت ومعاناة بعض الإعاقات الحادة والمعيقة دون أن تحظى بأي دعم من الحكومة؟ هل من أفاق جديدة بعد مصادقة المغرب على الاتفاقية الأممية بخصوص حقوق الإنسان في وضعية إعاقة والبروتوكول الملحق بها؟ وشكرا.

**السيد الرئيس:**

الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

**السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:**

الإخوان اللي كيتكلموا على الإعاقة مشكورين، لأنه تكلموا وغوتوا وانتاقدوا باش تحركوا الحكومة وكل الجهات المعنية باش هاد الناس يوصل لهم الحق ديالهم، أنا متفق معاكم ومنخرط معاكم أنا في

### السيد رئيس الحكومة،

هذه هي التزاماتكم، فما هي الحصيلة على مستوى الإنجاز؟ بالنسبة لوضع استراتيجية وطنية لحد الآن نفتقر إلى وثيقة مرجعية بهذا الخصوص، لقد تتبعنا بالفعل انطلاقة هذه العملية بإشراف وزارة التضامن والأسرة بشراكة مع بعض المنظمات الدولية ليونيسكو ومنظمة الإعاقة الدولية كمدعمين تقنيين، وقد مرت أكثر من سنتين ولم يبق إلا أقل من سنة وكان الكل يرتقب لحظة الإعلان الرسمي عن هذه الوثيقة السياسية العمومية المندمجة ولحد الآن لا زلنا ننتظر، ما جدوى إذن هذه الوثيقة إذا لم تكن وثيقة مرجعية موجبة للكثير من القطاعات الحكومية، وثيقة سياسية مؤطرة لموضوعة الإعاقة بشكل أفقي؟ والكل يشهد صدور العديد من القوانين التنظيمية وغير التنظيمية، القانون التنظيمي للجماعات لمجالس الجهات، دون أن تكون معنية بهذه السياسة، بل وقانون إطار دائما في غياب سياسة عمومية في مجال الإعاقة، لماذا كل هذا التأخر السيد رئيس الحكومة؟ وبماذا تبررون ذلك؟ حتى الآن اللجنة التي شكلتموها للسهر على قضايا الإعاقة ألم يكن من الأجدر أن يوظف عمل هذه الوثيقة؟ ثم لماذا لم تجتمع هذه اللجنة وقد مر على تشكيلها أكثر من سنة ونصف ولم تجتمع إلا مؤخرا في 24 من الشهر الماضي؟ وهي الآلية الوطنية التي من المفروض أن تستجيب لمقتضيات الاتفاقية الدولية حول الإعاقة.

على المستوى التشريعي السيد رئيس الحكومة صحيح أن هناك مشروع قانون إطار موضوع الآن على مستوى لجنة القطاعات الاجتماعية، إلا أن هذا المشروع جاء محبطا لانتظارات هذه الشريحة المجتمعية، الكثيرون يعتبره أنه غير منسجم جزئيا مع الدستور لسقوطه تحت طائلة التمييز.

مشروع قانون صحيح أنه من حيث الشكل أخذ ببعض المفاهيم ولكنه أخل ببعضها، في حين أن الحقوق المنصوص عليها غير قابلة للتجزئة، مشروع لا يحيل على آجال في الزمن، خال من أي التزام حكومي لم يحقق شرط المنهجية التشاركية السيد رئيس الحكومة، إننا كنا ننتظر نتمنى صدور قانون عادل يضمن الحقوق والواجبات وبالالتزام واضحة، السيد رئيس الحكومة، إننا وبكل صراحة في الفريق الدستوري لا زلنا نصر أنه لا بد من وضع صندوق خاص بالإعاقة، يقدم الدعم المباشر لبعض الأسر التي تعاني من الإعاقات الحادة والعميقة والتي غالبا ما تكون مكلفة، وهو ما دأبنا على تقديمه بتعديلات على صندوق التماسك الاجتماعي في القوانين المالية السابقة، وللأسف كانت دائما الحكومة ترفض هذا التعديل، إذن حان الوقت للي الحكومة أن تعتبر نفسها أخيرا، أخيرا متى سيتم الإفراج عن البحث الوطني في مجال الإعاقة، خاصة ونحن نعيش اليوم على إيقاع تضارب الأرقام بين مختلف البحوث الوطنية لتحسين المعطيات واعتمادها كأرضية لوضع السياسات العمومية في إطارها، وشكرا السيد الرئيس.

هاد القضية إيلا بغيتيو نكون معارض معاكم أنا متفق معاكم، ولكن كتعرفوا الإدارة:

أولا- لا بد من القانون والآن تم استصدار مشروع قانون إطار رقم 13.97 يتعلق بحماية حقوق الشخص المعاق؛

-إحداث لجنة وزارية هاد الشيء كلوا راه معمرو ماكان؛ إحداث لجنة وزارية مكلفة بتتبع تنفيذ مختلف الإستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمواد وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة أظن أننا عقدناها مرتين؛

-اعتماد السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص المعاقين؛

-إنجاز البحث الوطني الثاني حول الإعاقة؛

وعلى مستوى الدعم والمساعدة الاجتماعية أدرج قانون المالية لسنة 2016 الأشخاص في وضعية إعاقة ضمن الفئات المستفيدة من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

وبالمناسبة الزيادة اللي كنفولوا غنديروها في السكر ب 3 ريال في الشهر إن شاء الله غتخلي لنا 2 ديال المليار ديال الدرهم في العام، واحد غيمشي لوزير الصحة باش يمول المستشفيات الإقليمية ديالو بالتجهيزات اللي كيخليو الناس على ودها 6 و 7 أشهر كيتسناو، وواحد غيمشي لصندوق التماسك الاجتماعي للوفاء بالالتزامات اللي كتخص المعاقين وإيلا كاين شي فكرة إضافية تعاونونا بها نحن لكم من الشاكرين.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق.

### النائب السيد محمد زردالي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة، لقد مر على عمر هذه الحكومة أكثر من 4 سنوات ولا زلنا نفتقر إلى سياسة عمومية دامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، لقد التزمتم في البرنامج الحكومي السيد رئيس الحكومة بما يلي:

أولا- العمل على وضع استراتيجية وطنية في مجال الإعاقة؛

ثانيا- وضع قانون تشريعي يحدد حقوق وواجبات هذه الشريحة بالمجتمع؛

ثالثا- خلق لجنة ما بين وزارية كآلية حكومية تسهر على القضايا المرتبطة بالإعاقة؛

وأخيرا تحيين المعطيات من خلال بحث وطني حول الإعاقة.



**السيد الرئيس:**

شكرا، السيد رئيس الحكومة المحترم.

**السيد عبد الإله بن كيران رئيس الحكومة:****السيد الرئيس،**

هو هاد الموضوع ديال الإعاقة مكندكرش بلي كان كيتذكر بزاف في البرلمان في الحكومات السابقة، وأنا سعيد واخا نسمع كلام قاصح أنه اليوم ولي موضوع مهم ماشي موضوع الساعة ولكن موضوع مهم، لأنه كيتعلق بواحد الفئة الله غالب تقدر تقول واحد الإنسان صحيح خرج تخدم، ولكن واحد الإنسان معاق وخصوصا إيلا كان معاق إعاقة كاملة ما عندك ما تدير لو هذالك خصك تساعد الأسرة وتقبل ليها يديها اللي مقابلاه. الحمد لله اللي المغاربة فيهم الإنسانية والرحمة وتبيغيو العائلة ديالهم وكيموتوا على دالك المعاق واخا ما كيترجاو منو حتى شي حاجة، كيقاوم معاه واخا كيكونوا فقراء. راه كايين فالمغرب قصص إنسانية لا يمكن أن تتخيل، ولكن هذه الحكومة هدي عملت قانون إطار وأسسست لجنة وزارية، وعملات استراتيجية، اللي نبغي نقول لها الأخ الكريم أنا متفق معاك هاد الشئ كلو باقي ما عطاش النتيجة، ولكن العمل الحكومي هو هذا، لا بد فيه من هذه الآليات هادي وخلقت صندوق، هاد الصندوق ديال التماسك الاجتماعي دخلت فيه المعاقين، وفيه

منصوص على واحد الإعانة غتجي للمعاقين اللي عندهم الإعاقة الكاملة اللي ما يقدروش، لأنه كما لا يخفى عليك السيد الرئيس أنت تعرف مثلي مثل المواطنين جميعا أن هنالك أشخاص في وضعية إعاقة كاملة، يمكن حتى حاجة «Aucune Fonction» ما عندهم مقادة، ما كيمشيو لا يبطشون بأيديهم ولا يمشون بأرجلهم ولا يتكلمون ولا يمكن أن يدرسوا غادي يبقاوا هكذا حتى يلقاوا الله، والوالدين ديالهم كيعانيو وخصهم واحد المساعدة. ونقول لك الحقيقة هديك المساعدة رمزية، أما المعاق فهو يحتاج إلى ثروة هائلة غير باش تقابلوا، راه كايين السيد الرئيس الكروسة اللي كتمشي مع المعاق مناسبة له ثمنها 50.000 درهم، شكون هاد الأسرة المغربية شحال من أسرة مغربية تقدر تتحمل فحال هاد الشئ؟ ولهذا الإخوان النواب البرلمانيين يكونوا مطمئنين، يزيدوا يقولوا ويغوثنوا أنا متفق معاهم ومتحمل هاد الشئ وكنقول للحكومة تحزم راسها والسيدة الوزيرة المعنية وكافة الوزراء يسهلوا فهاد الأمر باش نوصلوا لشي نتيجة، وكذلك في النصيب ديالهم في التوظيف في كل المجالات، كنعقول لهم باش يعطيوهم حقهم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا لكم، رفعت الجلسة.

المملكة المغربية بباريس في 21 ماي 2013 :

مشروع قانون رقم 19.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الثقافي والفني الموقع بالرباط في 3 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت؛

مشروع قانون رقم 57.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الموقع بالرباط في 17 أبريل 2014، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بناما؛

مشروع قانون رقم 40.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المسائل الجمركية الموقعة بالدار البيضاء في 17 مارس 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة؛

مشروع قانون رقم 31.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصحة الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار؛

مشروع قانون رقم 92.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 12 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي؛

مشروع قانون رقم 102.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال تدبير حالات الطوارئ الموقع بالرباط في 13 يونيو 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان؛

مشروع قانون رقم 42.15 يوافق بموجبه على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص «Unidroit» بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بروما من 7 إلى 24 يونيو 1995؛

مشروع قانون رقم 53.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببساو في 28 ماي 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا بيساو لتجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

على بركة الله، نبدأ بالجلسة الأولى. مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الكلمة للسيد مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة في هذا الموضوع.. وزع التقرير؟ وزع التقرير.

إذن أفتح باب المناقشة. فريق العدالة والتنمية النائبة المحترمة السيدة أمينة ماء العينين.

محضر الجلسة السابعة والثمانين بعد المائتين

التاريخ: الأربعاء 11 ربيع الأول 1437 هـ (23 دجنبر 2015م).

الرئاسة: السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعة وثمانية عشر دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا والدقيقة الثانية عشر.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة.

السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يعقد مجلس النواب جلستين تشريعتين، الجلسة العمومية الأولى تخصص للدراسة والتصويت على مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة، الجلسة العمومية الثانية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة؛

مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين؛

مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود؛

مشروع قانون رقم 135.12 بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة الشباب والرياضة؛

مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

مشروع قانون رقم 03.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقعة بندجامينا في 19 شتنبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد؛

مشروع قانون رقم 30.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي الموقعة بستراسبورغ في 25 يناير 1988 كما تم تعديلها بروتوكول 2010 والتي وقعت عليها

النائبة السيدة أمينة ماء العينين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب والنائبات البرلمانين،

أولا نريد أن نشير في فريق العدالة والتنمية إلى أننا اليوم بصدد التصويت على مقترح قانون يتعلق بتعديل الفقرة الرابعة من المادة 16 من قانون مدونة الأسرة. في هاد السياق لابد من أن ننوه بكوننا اليوم نجتمع لنصاقد على مقترح قانون، مقترح قانون أعلنت الحكومة الموافقة عليه منذ أن تم التصويت عليه في مجلس المستشارين، قبل أن يحال إلينا في إطار القراءة الثانية.

وهذا لحظة لكي نشير إلى أن أغلب المقترحات القوانين حتى تلك التي وافقت الحكومة عليها، يعني فيها إشكالات تديبر برلمانية-برلمانية، لأن هذا هو الذي أصر التصويت على هذا القانون، وما دمننا اليوم نتحدث في نقاش برلماني عن ضرورة تحريك مسطرة التصويت على المقترحات، نشير إلى أننا نمد أيدينا كما مددنا أيدينا في هذا المقترح إلى كل المقترحات سواء تلك التي أعلنت الحكومة الموافقة على التصويت عليها أو تلك التي تستلزم المناقشة داخل اللجان.

لماذا في فريق العدالة والتنمية قررنا أن نصوت بالإيجاب على هذا المقترح بعد اقتناعنا به؟ أريد أن أشير في البداية إلى أن هاد المقترح يتعلق بتعديل تقني إذا صح التعبير، في إطار المادة 16 من مدونة الأسرة، وهولا يمس الجوهر لأن الجوهر يعني حسمته مدونة الأسرة التي تم التصويت عليها بإجماع داخل البرلمان سنة 2004، والتي أثبتت من خلال مادتها 16 على أن عقد الزواج يعني العلاقة الزوجية لا يمكن أن تثبت إلا من خلال عقد الزواج بوثيقة، ولكن المشرع تنبأ إلى أنه حينما يعني تحدث ظروف قاهرة تمنع من توثيق هذا الزواج، يتم سماع دعاوي الزوجية من طرف المحكمة التي تأخذ بعين الاعتبار كافة وسائل الإثبات وكذلك الخبرة، مع الإشارة إلى أن المحكمة تأخذ أكثر بعين الاعتبار حالة وجود أطفال ناتجة عن علاقة زوجية غير موثقة أو وجود حمل، المادة الرابعة والنهائية تجعل سماع دعاوي الزوجية يتم في فترة انتقالية سنة 2004 كانت هاد الفترة الإنتقالية هي 5 سنوات، بعد ذلك سنة 2009 ارتأى البرلمان مرة أخرى أن يمدد هذا الأجل 5 سنوات أخرى، فأصبحنا في 10 سنوات، اليوم الأجل ديال سماع دعاوي الزوجية انتهى سنة 2014 فكنا في داخل لجنة العدل والتشريع التي نوقش فيها هذا المقترح مع السيد وزير العدل والحريات في نقاش طويل، هل يمكن أن نحل إشكالية الزواج الغير الموثق عبر التشريع؟ هل نمدد الأجل؟ أم لا نمدد الأجل؟ أم أننا نمدد الأجل مع وضع شروط؟ وأخذ منا هاد النقاش وقتنا طويلا.

اليوم حنا عندنا قناعة داخل فريق العدالة والتنمية أن إشكاليات من هاد النوع متعلقة بإشكاليات مجتمعية يتقاطع فيها ما هو سياسي، ما هو اقتصادي، ما هو اجتماعي، لا يمكننا من منطلق مسؤولية المشرع، أن نحلها بإجراء تشريعي بسيط، فكان يمكن أن نقول، لا إذا كان السن ديال الزواج كما هو مثبت في مدونة الأسرة هو 18 سنة، فيجب ألا نعمل إلا ب 18 سنة، وكل إجراء تم خارج هذا الإطار ولم يتم توثيقه حنا ما غنعتارفوش به، الحال أن الوضعية الحالية الآن أن المغاربة ما زال عندهم ظواهر اللي كيتزوجو من خلالها دون أن يوثقوا هاد عقود الزوجية لأسباب أو لأخرى، حنا كمشرعين اليوم لا نمتلك أن نسد أبواب هاد الأسباب أو لا أن نتجاوزها أو لا حتى أن نشرع بتشريع بسيط يضمن لنا على أنه غدا ما غيبقاش عندنا زواج الفاتحة في المغرب، علاش زواج الفاتحة كاي في المغرب؟ وكيف يمكننا أن نوقفه؟ طبعا ما يمكنش لينا نوقفوه بعدم تمديد هاد المادة، لأن اليوم واقع الحال عندنا أسرمغربية، تزوجو الناس زواج شرعي فيه اكتمال أركان الزواج الشرعي اللي كيترفوها المغربية، أغلب هذه العلاقات نتج عنها حمل ونتج عنها زواج، بقاوا عندنا وليدات يحتاجون إلى توثيق هاد العقود ديال الزواج باش يوليوي في وضعية قانونية، لأن هاد الأسر تحتاج إلى وثائق وإلى..

فحنا كنا في نقاش، تحملنا المسؤولية داخل فريق العدالة والتنمية، وقلنا سنصوت بالإيجاب على هاد القانون، طبعا أنا أبرأ عن نفسي أن أقول أنه في داخل هاد القبة جميع الفرق المحترمة التي صوتت على هاد القانون أو تلك التي فضلت عدم التصويت عليه أن هناك فينا من يدعم البيدوفوليين أو لا يمهدهم لفعل بيدوفيليا، حنا ماشي شي ناس اللي كينشرو باش نكرسو إشكالات مجتمعية سلبية، حنا كينشرو بمسؤولية، وكنعرفو أن زواج الفاتحة باش نحاربوه في المجتمع نحتاج إلى إجراءات تنموية واقتصادية واجتماعية، بل إيلا كان كيتستغل في زواج الفتيات دون سن 18 سنة، ما يمكنش بإجراء قانوني اليوم أن نتجاوز هاد المعضلة المجتمعية اللي خاصنا نعرفو بأن اليوم ما زال عندنا بنات كيتزوجو دون 18 سنة، ما زال عندنا بنات ما كيكملوش مسارهم الدراسي رغم أن هذا اختيارنا كمشرعين، أي واحد فينا الآن سئل ماذا يفضل لفتات مغربية دون 18 سنة، غنقول نفضل يعني أنها تكمل دراستها وأنها تمتع بكامل حقوقها، وعند كذلك منين توصل الوقت الأهلية السن الأهلية للزواج يكون عندها الاختيار الكامل في أن تزوج أو في أن تؤخر زواجها، ولكن واقع الحال كيقول اليوم بأن عندنا إشكالات يجب أن نتظافر فيها مجهودات على مستوى تغيير الفكر، تغيير العقلية، توفير الظروف الاجتماعية، توفير البنية التحتية باش هاديك البنات إيلا ما تزوجات تمشي تقرا، تشتغل، وتعلم، فلذلك يجب أن يكون كلامنا مسؤولا لأن لحظة التشريع هي لحظة مسؤولية أيضا، ولحظة أخلاقية، استحضرننا فيها كل هاد الاعتبارات وقررنا أن نصوت على هاد المشروع بالإيجاب.

توجيهاته في هذا المجال، وكان خطابه أفضل ديباجة لمدونة الأسرة ومن ضمنها حماية حق الطفل في النسب، في حالة عدم توثيق عقد الزوجية لأسباب قاهرة، باعتماد المحكمة البيئات المقدمة في شأن إثبات البنوة مع فتح مدة زمنية في 5 سنوات، لحل القضايا العالقة في هذا المجال رفعا للمعاناة والحرمان على الأطفال في مثل هذه الحالة، وبالفعل انتهت 5 سنوات وتم تمديدها ب5 سنوات أخرى، لنجد نفسنا أمام هذا المقترح أيضا في حاجة إلى تمديد جديد، لماذا؟ لأن الواقع يحتم علينا ذلك، لأنه لا زالت قضايا دعاوى ثبوت الزوجية تهاطل على المحاكم بعد انتهاء 5 سنوات، لا زالت تهاطل على المحاكم من أجل هذه الدعاوى، والمواطنون يؤدون التسجيل على هذه الدعاوى، ويتم إدراجها بالجلسة ويتم إلغاؤها في غياب الأطراف. إذن هذه كلها أمام هاذ الغياب فترة غياب قانوني فعلي اللي خلى هاذ المعضلة، لماذا لا نصوت لفائدة هذا المقترح؟

أيضا هناك أشياء أخرى، يبقى التساؤل المطروح انتهت المدة الأولى في فبراير 2009، ثم انتهت الآن فبراير 2014 وكما قلت هاذ الفراغ القانوني يسود هذه الفترة وتوقف القضاء للبت في دعاوى ثبوت الزوجية، إذن يبقى... وأيضا إن شاء الله وبالتصويت على المقترح يبقى من عمرها 3 سنوات وليس 5، إذن أمام هذا الفراغ القانوني كان لا بد من التصويت على هذا المقترح بالموافقة.

ثم هناك أيضا شيء آخر، هو أنه بالرجوع إلى مدونة الأسرة لا يمكن أن نربط تطبيق هذا المقترح بشروط، لماذا؟ لأننا حيث غادي نقولومثلا زواج القاصر المادة 20 صريحة في المدونة في هذا الباب، والمادة 22 أيضا من المدونة كتنص على أنه يكتسب المتزوجان القاصران طبقا للمادة 20 الأهلية المدنية في ممارسة حق التقاضي، إذن لا خوف على القاصر، أما شرط عدم تطبيقها في حالة التعدد، فهذا أيضا يتناقض مع المادة 45 هذه فصول اللي هي لا زالت قائمة بمدونة الأسرة، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقول أنها ستتناقض، إن قلنا أخذنا بهذا الشرط من مسألة التعدد أو القصور، إذن حيث كترجعوا للمادة 45 مسطرة التعدد هي واضحة، والمادة 43 إيلا استعمل شي طالب ثبوت الزوجية تسري عليه مقتضيات المادة 45 و43 إيلا استعمل شي سوء نية، راه يجرم ذلك طبقا للمادة 43 من المدونة اللي كتنص على الفصل 361 من القانون الجنائي، كما لا يمكن أيضا ربط هذا التعديل بشروط ما دام أن المادة 5 من المدونة المتعلقة بالخطبة لا زالت قائمة أيضا ويدخل في حكمها قراءة الفاتحة، وتنص على أنه: «إذا تمت الخطوبة وحصل الإيجاب والقبول وحالت ظروف قاهرة دون توثيق عقد الزواج وظهر حمل بالمخطوبة»، هاذي المادة 156 من المدونة «ينسب للخاطب».

إذن أمام هذه الفصول لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقيد هذا المقترح بشروط وعليه ولهذه الأسباب مجتمعة، فإننا في الفريق الاستقلالي مع هذا التعديل، وسنصوت لفائدته لسد الفراغ القانوني، ولأن المجتمع المغربي لا زال في حاجة إلى تمديد هذه المادة حفاظا على

ونعتبر بأن كل مس بمضمون كما قال السيد وزير العدل في داخل اللجنة أكثر من مرة، كل مس بالمضمون الروح ديال مدونة الأسرة يجب أن يحكمه نفس الإجماع الذي حكمه لحظة 2004 كذكروها جميعا بتحكيم ملكي، تحمل فيه جميع المسؤولية وارتقينا إلى مستوى لحظة الإجماع الوطني حول قضايا نعتبرها جوهرية تتعلق بالأسرة، تتعلق بالزواج، هنا كنعرفو قيمة الأسرة اليوم ونحن مقبلون على وضع قانون خاص بالمجلس الاستشاري للأسرة، وتمت دسترتها كنواة أساسية، حنايا مسؤوليتنا جميعا أن ندافع عنها وأن نحصلها هاذ الإجراءات هي من قبيل إجراءات انتقالية في انتظار أن تتظافر الجهود باش نتجاوزها، شكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، السيدة فتيحة مقنع.

### النائبة السيدة فتيحة مقنع:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة النواب والنائبات المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في مناقشة هذا المقترح قانون الذي يرمي إلى تمديد فترة سماع دعاوى ثبوت الزوجية، نحن في الفريق الاستقلالي صوتنا لفائدة هذا المقترح وسنصوت إن شاء الله في هذه الجلسة لفائدته أيضا، لماذا؟ لأن.. صحيح أن المغرب يريد أن يحقق انتقالا ديمقراطيا وأن يعمل على تحديث نفسه، لكن في موضوع الأسرة الأمر يتطلب أخذه بروية، فالانتقال من مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة ليس انتقالا شكليا، بل جوهريا استهدف حماية الأسرة برمتها، لأنها الخلية الأساسية والأولى في المجتمع، والفصل 32 من الدستور أيضا اعتبر الأسرة قائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية في المجتمع وهذا يحتم علينا متابعة تطبيقها ومسايرتها بالتعديلات اللازمة حفاظا على الأسرة.

مدونة الأحوال الشخصية كانت منذ 1957، ولم تعرف أي جديد أو أي تعديل إلا في 1993 عرفت تعديلات طفيفة لنصل إلى مدونة الأسرة في فبراير 2004 والتي تم عرضها، عرض مشروعها على البرلمان بمجلسيه ولأول مرة في تاريخ المغرب كيتعرض مدونة الأسرة على البرلمان بمجلسيه، لما يتضمنه من التزامات مدنية علما بأن مقتضياته الشرعية هي من اختصاص أمين المؤمنين. وقد تضمن الخطاب التاريخي لجلالة الملك، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية السابعة

الدعوى ل5 سنوات أخرى، وهو ما نعتبره حلا مؤقتا وغير ناجح، لأنه يعتمد نفس المقاربة، وما دامت نفس الأسباب تعطي نفس النتائج، قمنا في فريق الأصالة والمعاصرة بعملية تقييم شامل لمسلسل التمديد المتعلق بسماع دعوى العلاقة الزوجية.

وإذا كنا قد صوتنا في اللجنة سواء في المرات السابقة أو هذه المرة لصالح مقترح الفريق الاشتراكي الذي يفتح الأجل، وأيضا اعتبرنا أن مضمون المقترح هوربما حد أدنى لملء الفراغ القانوني الذي تعاني منه العديد من الأسر، فإننا بتقييمنا الشامل للمسلسل برمته منذ الولاية السابقة أي منذ 2009 إلى الآن، تبين لنا أنه من غير الصواب أن نستمر في نفس المقاربة، مقارنة الأجلات وتمديدها.

ولهذا انسجاما مع مرجعيتنا الحزبية المنفتحة على قيم الحدائثة التي نتقاسمها مع القوى الحدائثة وخاصة الحقوقية منها، فإننا سنصوت ضد هذا المشروع، نصوت ضد هذا المشروع، لأننا كما قلنا بعد تجربة أثبتت عدم إيجابيتها، لا بد أن نعيد النظر في المقاربة ونسير في الاتجاه الذي جرى به الفريق الاشتراكي، لأننا كما قلت نؤمن بقيم الحدائثة ومنها تكريم المرأة والفتاة، ولسنا من الذين يؤمنون بجهاد النكاح بل نؤمن بقيم تكريم المرأة وإعطائها المكانة اللائقة بها، وكذلك تكريم الفتاة وإعطائها الفرصة الكافية لتتمدرس وتزود بالمؤهلات الضرورية لتحيا حياة كريمة، وشكرا على حسن انتباهكم.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للفريق الاشتراكي، النائبة المحترمة عائشة الخماس.

#### النائبة السيدة عائشة لخماس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات النائبات المحترمات،

السادة النواب المحترمون،

صباح الخير،

من خلال النقاش وبمناسبة نقاش هذا التعديل أو هذا المقترح تعديل للمادة 16 لتمديد الفترة الانتقالية إلى 5 سنوات إضافية، تبين لنا في الفريق أن المسألة ليست مسألة 5 سنوات ف10 سنوات ف15 سنة، هذا يدل على أننا بصدد قوة القاهرة لا حدود لها في الزمان، هذه القوة القاهرة لن ترفع في 5 سنوات وفي 10 سنوات وفي 15 سنة، أصبحت قوة القاهرة ونحن نعرف أن القوة القاهرة ما تيمكهاش تيجي واحد النهار وتمشي أيام أخرى، القوة القاهرة مستمدة وممتدة في الزمان، لذلك طالبنا بإلغاء بصفة نهائية الفقرة الرابعة من المادة 16 من مدونة الأسرة، حينما تكون هذه القوة القاهرة حينما تتوفر

كيان الأسرة الخلية الأولى في المجتمع، وحفاظا على حق الطفل في النسب، ولا زالت أيضا دعاوى ثبوت الزوجية تهطل على المحاكم كما قلت، والمسؤولية هي مسؤولية الجميع لتحسيس بهذا التعديل، والذي لم يبقى من عمره إلا سنوات عوض 5 المذكورة بالتعديل، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، الدكتور التهامي.

#### النائب السيد أحمد التهامي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أقدم اجتهادنا وإنضاج مواقفنا فيما يتعلق بمشروع القانون الرامي إلى تعديل الفقرة 4 من المادة 16 من مدونة الأسرة.

تطرح اليوم وللمرة الثالثة على التوالي إشكالية سماع دعوى إثبات الزوجية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حقيقتين:

أولا أن الحاجة الاجتماعية إلى ملء الفراغ القانوني ومواصلة سماع دعوى إثبات العلاقة الزوجية ما زالت قائمة حيث آلاف الطلبات تنتظر البت فيها أمام محاكم الأسرة:

والحقيقة الثانية أن مقارنة تجديد الأجل وتمديده لسماع دعوى إثبات العلاقة الزوجية، مقارنة أثبتت كما أثبت الواقع والممارسة أيضا عدم نجاعتها، وكنا قد نهنا أنذاك إلى أن مقارنة تحديد الأجل ولومع التجديد فهي غير ناجعة وغير كافية.

واليوم نحن أمام مقترح قانون تقدم به فريق محترم من الأغلبية، يؤكد على أمرين، أو نود أن نؤكد بصده على أمرين:

أولا نثمن المقترح باعتباره مبادرة تشريعية تفعل الصلاحية التشريعية للبرلمان، وخاصة في فترة تتكدس فيها مقترحات القوانين بدون تفاعل إيجابي بشأنها؛

والمسألة الثانية نؤكد على موقفنا كفريق لحزب حدائثي أننا ضد التعدد وضد تزويج القاصرات، تحت أي ذريعة كانت لأننا نعتقد أن مثل هذه الممارسات تمس بكرامة المرأة والفتاة وبحقوقها الدستورية.

كان أملنا أن تقبل الحكومة في لجنة العدل والتشريع التعديل الذي تقدم به الفريق الاشتراكي المحترم، والذي يرمي إلى فتح الأجل لسماع دعوى إثبات الزوجية إلى حين اختفاء الموجبات المشروعة لمثل هذه الدعوى. لكن هذا لم يحصل، فقبلت الحكومة فقط تمديد أجل سماع

اللي ما مزوجينش، لأنه ما عندهمش فرص العمل، وما عندهمش وما عندهمش اللي كتأهلهم باش يفتحوا بيوت، إذن لن نتدري من الآن بالمجتمع، المجتمع تجاوز العديد من القيم والتقاليد التي نتدري وراءها للإبقاء على بعض النصوص.

حنا بالنسبة لنا نرفض هذا التعديل ونقول بأن يجب إعطاء الاهتمام لتوثيق عقود الزواج والقيام بحملات دائمة وتحمل جميع الوزارات المعنية مسؤوليتها بما فيها وزارة الداخلية، وزارة الأوقاف، ووزارة العدل بالخصوص، تتحمل مسؤوليتها في توثيق أو في دعم المواطنين من أجل توثيق عقود زواجهم. أيضا حنا فاتحين هاذ القوة القاهرة عاطبيناها الوقت الدائم لأن قوة القاهرة تيمكن لها تكون اليوم وتكون غدا وتكون من بعد غدا، ولكن قوة القاهرة بمعنى تنتهي في وقت قصير الآن عندنا العدد من الزيجات.. النوب الأولى تفتحات هاذ 5 سنوات لتوثيق العقود ما قبل مدونة الأسرة، لأنه فعلا عندنا مناطق ما تتوثق عقودها، ولكن هذا راه أصبح هو ماشي استثناء، هذا أصبح هو القاعدة، والدليل على ذلك الملفات المحطوبة في المحاكم، والدليل على ذلك أنه كلما ترفض الواحد تعدد الزوجات ولا ترفض لو زواج قاصرة سميتو تيمشي يلجأ إلى هاذ الطريقة الملتوية، هاذ الطريقة الملتبسة والتحيل، نفتح إمكانية التحيل على القانون بترك هذه الأسباب، وبدون تنصيص واستثناء أنه في حالة التعدد، هذا ليس تعديلا جوهريا، حنا نحيل، نحيل على قانون موجود على فصول موجود في نفس المادة، هل هذا تعديل جوهري يتطلب إجماع الأمة، ويتطلب تدخل أمير المؤمنين، هذا في جوهر ما تم الاتفاق عليه بين جميع المغاربة والمغربيات إبان إصلاح مدونة الأحوال الشخصية، هو أننا قيدنا تعدد الزوجات، وقيدنا أيضا زواج القاصرات، وحينما لا يسعفنا هذا التقييد، نلتبس وندور على القانون، ونعلم الناس كيف يتحايلون على القانون، ويمرون عبر هذه النافذة التي كانت نافذة والتي أصبحت بابا مترعا من أجل الالتفاف على القانون ومن أجل الحصول دون أداء الواجبات التي يرتبها الفصل 41 والتي يرتبها الفصل 20 من نفس القانون نحيلكم على نفس القانون، هل نحن غيرنا جوهريا أو أتينا بتغيير جوهري؟ هل نحن أتينا بشيء يحد دون توثيق عقود الزواج؟ بل أحلنا لكي نرجع للقانون مصداقيته، ولكي نرجع للمواطنين القدرة والضرورة ديال احترام القانون، احترام القانون وعدم الالتباس وعدم فتح نوافذ أو فتح أبواب حينما تغلق أبواب أخرى، ونعتقد أن في هذا المجال بالضبط مجال الأسرة يجب أن نحترم توافقاتنا، ويجب أن نحترم ما سبق أن اتفقنا عليه، لا أن نفتح الأبواب، وفي هذا القانون بالضبط فتحت عدة أبواب وفتحت عدة نوافذ للالتفاف على المدونة، لأن كانت هناك حاجة مجتمعية لتعديل قانون الأسرة أو قانون مدونة الأحوال الشخصية التي لم تعد تستجيب لأوضاع الأسرة المغربية ولأوضاع مكوناتها من أطفال ونساء ورجال أيضا.

لذلك نعتقد بأننا صوتنا لهذه الأسباب، لقد صوتنا ضد هذا

شروطها، يمكن أن يتقدم الناس الذين حالت هذه القوة القاهرة دون توثيق عقد الزواج بطلمهم إلى المحكمة وبين هذه القوة القاهرة، علما بأننا في المغرب في القرن 21 حنا راه في العشرية الثانية من القرن 21، ومن خلال تقارير مثلا ديال شركات تواصل أو شركات ديال التلفونات والبورطيلات إلى آخره... بينات أن عدد الهواتف النقالة في المغرب أكثر من عدد السكان ديال المغرب، بمعنى أبسط إنسان، أصغر إنسان في أي منطقة من المغرب يتوفر على هاتف نقال. وبمناسبة كل الأعياد تهنئنا شركة التواصل أو الاتصال بالأعياد ديالنا، فما فيها باس تقول لنا إيلا بغيثوا توثقوا عقود زواجكم أيضا راه عندكم 5 سنين، عندكم 3 سنين، عندكم، وحنا الآن في 15 سنة، تعامل معنا لإصلاح هذا الوضع الاستثنائي، لذلك نقول أن هاذ التعديل هو اللي تعديل جوهري وليس التعديل الذي نتقدم به سوف نتقدم به حينما يتم تقديم التعديلات، لذلك أقول بأننا نبقى هذه الحالة الاستثنائية ولتبقى حالات استثنائية إلى أن يتعلم المغاربة بصفة نهائية أن يوثقوا جميع معاملاتهم وليست فقط العلاقات الزوجية ديالهم.

لكن جاء هذا التعديل ويقول أصحابه أنه ليس تعديلا جوهريا، أنا اعتبره تعديلا جوهريا هذا التعديل يمنع المغاربة من أن يتعاملوا مع أهم علاقة ديالهم في حياتهم من بعد الولادة إلخ... أهم علاقة هي العلاقة الزوجية، كيف يتم التعامل معها باستهتار وعدم توثيقها في الوقت اللي كنبثقوا أبسط العلاقات؟ هذه العلاقة هي اللي كيديرها الإنسان في حياته، وجميع الناس كيديروها ماشي هذا إرث غيورثوه واحد النهار ولا ما غيورثوهش واحد النهار، ولا عقد كراء ولا عقد شراء، هذا عقد أساسي في حياة كل إنسان، في كل مواطن ومواطنة كيف نتعامل معه بكل هاذ الاستهتار، وهاذ الناس المقدمين والشيوخ اللي موجودين في كل المناطق، كيف لا يساعدون المواطنين على تبسيط المساطر من أجل توثيق هذه العلاقة الأساسية في حياة المواطنين؟ كيف اللي ينجم عليها أطفال، ينجم عليها عندنا عدد من الأطفال اللي كيبيغوا يقرأوا وما عندهموش وآباءهم ما دايرينش عقود زواج وما مسجلينهموش في الحالة المدنية، أعتقد بأن هذه الحكومة ولا أدعي هذه الحكومة فقط حتى الحكومات السابقة، لم تتعامل مع القضايا المجتمعية بما يتطلبه الأمر، عندنا ناس ما مسجلينش في الحالة المدنية، عندنا ناس ما عندهموش البطاقة الوطنية، ما دايرينش عقود زواج، واش حنا فاين؟ راه حنا في القرن 21، حنا موثقين أو دايرين معاهدات مع الاتحاد الأوربي، مع، مع، مع، ولكن ما مأهلينش البشر ديالنا لكي يوثق علاقاته، لكي يدير الهوية ديالو البطاقة الوطنية عندنا فيها إشكال، أشنا هي هاذ الوضعية؟ أعتقد بأنه لم يبقى مسموحا لنا أن نأتي ونقول المجتمع أنا أعتقد أننا ما خاصناش نبقا ونقول المجتمع، هذا حق ويراد به باطل بين قوسين. المجتمع مثلا في حالة تعدد الزوجات عندو 0.6 و0.9 بمعنى المجتمع المغربي تخلى عن تعدد الزوجات، ولكن كنوجدو في بعض المؤسسات اللي فيها مثقفين وأطر إلخ... كايين 6%، ما تدرعوش بالمجتمع، المجتمع تجاوز هاذ الشيء بالعكس عندنا ناس

ونعتبر في هذا السياق أن نجاح هذا الورش الطموح الذي سيعمل على حل مشاكل ثبوت الزوجية خاصة في المناطق النائية يتطلب أساسا تضافر الجهود، والانخراط المكثف للقطاعات الحكومية والهيئات الحقوقية والمدنية للإسهام في توعية المواطنين بأهمية وإلزامية توثيق عقود الزواج، كما أن نجاح هذا الورش كذلك رهين باعتماد سياسة القرب بإحداث مراكز القاضي المقيم في المناطق النائية البعيدة عن المحاكم لتخفيف عبء مصاريف التنقل عن المواطنين والمواطنات.

#### السيد الرئيس،

إن الغاية من هذا التمديد هو الحد من ظاهرة الزيجات غير الموثقة، والتي تنعكس سلبا على مستقبل الأبناء وعلى وضعيتهم التعليمية وكذلك المهنية، بالإضافة إلى ضمان الأمان والإستقرار للفرد والمجتمع، وكذا ضبط الإشكالات المطروحة اجتماعيا بالشكل الذي يضمن الحقوق القانونية للأبناء، مؤكداً بأن الفلسفة التي أطرت التنصيص على هذا التمديد لم تحد من الهدف الذي وضعه المشرع في إبانته، حيث أن الدراسات والإحصاءات التقييمية لوزارة العدل بينت بأن مجمل العقود التي تم توثيقها سواء في الحواضر أو البوادي كانت سليمة شكلا ومضمونا، وأسهمت في تحقيق الإستقرار المنشود وتوطيد لحمة الأسر كمؤسسة، وبالتالي فما يمكن أن يشكل الإستثناء من القاعدة لا سيما ما يتعلق بالتعدد أو زواج القاصرات هو أمر محدود جدا من حيث العدد. وبالتالي فإننا نتمنى أن ننهي مع هذا الأمر خلال ما تبقى من الوقت، وما تبقى كذلك من زيجات عالقة، ولا نضطر إلى فترة تمديد إضافية. ونحن في الفريق الحركي نعتبرها بأنها آخر تمديد. السيد الرئيس، في الختام نؤكد كفريق حركي تفاعلنا المطلق والإيجابي مع هذا المقترح والتصويت عليه بالإيجاب، وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، أحرمتدخل في هذه الحصة فريق التقدم الديمقراطي السيدة النائبة المحترمة رشيدة الطاهري، ما اعطيتوناش.. تفضل السيدة النائبة، تفضل عندك التوقيت كلو في الصحافة السيد النائب عندكم التوقيت كلو في الصحافة، واش بغيتي تقسمو؟ عندك التوقيت كلو، تفضل السيدة النائبة، تفضل.

#### النائبة السيدة رشيدة الطاهري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات النائبات، السادة النواب،

صباح الخير،

إذا تيشرفني أن أساهم فهاذ المناقشة العامة باسم فريق التقدم الديمقراطي، والمتعلقة بمقترح القانون لتعديل المادة 16 من مدونة

التعديل أو هاذ المقترح، وسنبين لكم فيما بعد وسنشرح لكم فيما بعد الأسباب التي دفعتنا إلى تقديم تعديلات على هذا المقترح، وشكرا لكم جميع.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة للفريق الحركي السيد الرئيس سي محمد الأعرج، فاطمة بالله تفضل السيدة النائبة.

#### النائبة السيدة فاطمة اكهيمه مزي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، في مناقشة مقترح قانون الرامي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة أحيل من مجلس المستشارين.

إننا في الفريق الحركي نسجل بإيجابية أهمية هذا المقترح الذي تقدم به الفريق الحركي بمجلس المستشارين، وصادقت عليه الغرفة الثانية من البرلمان، والذي يعمل بسماع تمديد دعاوي ثبوت الزوجية لمدة إضافية 5 سنوات جديدة من أجل فتح المجال لفترة انتقالية محدودة للمواطنين الذين حالت أسباب متعددة منها القاهرة دون توثيق عقود زواجهم، في إطار استكمال هذا الورش الطموح والأساسي الذي يرتبط بقضية مجتمعية وحيوية.

إننا في الفريق الحركي نضع القاعدة القانونية بحسن النية، ولا نضعها بنية مبيتة، إن الهدف الأساسي من هذا المقترح قانون الذي يعتبر تعديلا تقنيا للمادة 16 من قانون مدونة الأسرة لخدمة المجتمع، وهو تمكين مواطنين من فترة زمنية إضافية من أجل تجميع وتوثيق عقود الزواج، وذلك بغية حماية الحقوق القضائية والقانونية للأسرة والزوجة والأطفال بشكل خاص، ولتأسيس الزواج بشكل عام، تماشيا مع مقتضيات الدستورية ومع الإصلاحات العميقة والشاملة لمنظومة العدالة، ونحن بصدد إحداث مؤسسات استشارية وهيئات بما فيها مؤسسة الأسرة والطفولة وهيئات للمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن الجهود التي قامت بها الوزارة المعنية قصد تحسيس وتوعية المواطنين والمواطنات بتقديم دعاوي الثبوت الزوجية أمام المحاكم الخاصة، قبل انتهاء الأجال في فبراير 2014.

هناك طبعا الفصل 19 و20 و21 يعني واضحين، ولكن يتم خرقهم وحنا نعرفو هاذ الشيء، والأرقام يعني ما تنقولوش شي حاجة، يعني السيد وزير العدل مشكوراً تيجيب لنا سنويا الأرقام مدققة حول تزويج القاصرات وحول التعدد، وهاذ الأرقام التي لا تنخفض والتي تهم الطفلات في 99% من الحالات.

إذن نحن أمام بالفعل ظاهرة لخرق حقوق الطفلات، وليس تزويج القاصرين ذكورا وإناثا إلى غير ذلك، إذن حاولنا كما قلت أن نصل إلى إجماع على أساس أن يعني نربط التمديد بتقييدات ملزمة تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات المادتين 19 و20 والمتعلقين طبعا بالزواج، والمادة 40 المتعلقة بالتعدد، طبعا هاذ الشروط نعتقد أنها طبعا ستمد موظفي العدل والمسؤولين على توثيق إلى غير ذلك بالأدوات طبعا لمنع التحايل على القانون وخرق حقوق الطفلات.

في 2004 بالفعل صوتنا بالإجماع على 5 سنوات لتسوية أوضاع المواطنين والمواطنات في توثيق زيجاتهم، وجاء التمديد الأول في 2009، لكن إلى متى سيستمر هذا التمديد؟ الظروف القاهرة موجودة، التعليم ما زال ما معمم، ما زال الطفلات ما تيمشوش للمدرسة، ما زال إلى غير ذلك... إذن بمعنى حنا اللي عندنا الدور أننا ندخلو من أجل حماية حقوق هاذ الطفلات وحقوق النساء، إيلاتركنا الزمن للزمن نتعرفو بأن الأشياء لا تتغير إلا بالتدخلات الإرادية، وسيبقى الحال على ما هو عليه، صحيح أن هناك مجهودات واللي جات في التقارير ديال السيد وزير العدل، الجلسات المتنقلة إلى غير ذلك، وهذا هو اللي ضروري عوض أن يعني يذهب الناس إلى العدل، فالعدل هو الذي يذهب إليهم، وهذا في صلب طبعا يعني الولوج إلى المرافق العمومية وإلى الحقوق، لكن ليست هناك الإجراءات الضرورية ضد التحايل على القانون والسماح بتزويج الطفلات.

السؤال كذلك هل هاذ سماع دعاوى الزوجية تهم الزيجات ما قبل 2004 أو ما قبل 2009؟ طبعا كلنا عارفين بأن الجواب هو لا، لأن كما قلت وزير العدل يمدنا بأرقام سنويا نعطي فقط 2 ديال الأرقام منهم هو يعني الزيجات 16-17 سنة تهم يعني هناك 97% من الطلبات وما بين 16 و17 سنة وأغلب هذه الطلبات تلبى وتكون بالإيجاب، في الوقت اللي طلبات الذكور هي جد ضئيلة، لا تصل حتى ل 0.5%. كذلك هناك دراسات وأبحاث وزارة الصحة عندها دراسات ومنظمات الأمم المتحدة عندها دراسات إلى غير ذلك، وبالتالي اللي عليها هو أننا نوظفو هاذ يعني ونفتحو عينينا وما نكونوش حنا اللي كنشروعوا لاعتصاب مأسس للطفلات. طبعا هناك دراسة اللي هي لا يمكن تعميمها، ولكن اللي توضع فواحد المنطقة، منطقة معينة على سبيل المثال، ولكن تعطي نموذج أن 25% - يعني هاذي تجرات في 2013 ماشي يعني ماشي قديمة- أن 46% من يتم تزويجهم دون سن 18 أن في بعض المحاكم لقوا ملفات أن 25.5% سنهن ما بين 10 و15 سنة، كذلك لقوا أن هناك التدرج بأن تسوية الوضعية لحماية أطفال التمدرس وكذا أن 61

الأسرة، وهو التعديل الذي يهدف إلى تمديد دعوى سماع الزوجية لمدة 5 سنوات ثالثة لتوثيق الزيجات التي لم يتم توثيقها خلال المدتين السابقتين 2004 و2009.

في البداية، أود أن أقول أننا لم نصوت لفائدة هذا التعديل، وفي فريق التقدم نشعرو بواحد الحزن عميق، لماذا هاذ الحزن؟ طبعا ليس لأن اقتراحات فريقنا لم تأخذ بعين الاعتبار، لأن هذا يتحدث كثيرا في كثير من القوانين، في مشاريع قوانين أو مقترحات قوانين، وبتنازل لأننا دائما نضع مصلحة المواطنين والوطن فوق كل اعتبار.

إننا نشعر بالحزن، لأننا كنا نتطلع إلى أن يكون هناك إجماع حول تعديل، إجماع يرمي إلى التوازن بين تسوية أوضاع المواطنات والمواطنين في توثيق عقود الزواج، وفي نفس الوقت يرمي إلى حماية الطفلات والنساء من التحايل الذي يتم بمقتضى هذه المادة من مدونة الأسرة، هاذ المقتضى تنعتبروه في فريق التقدم الديمقراطي أنه ليس تقنيا، ولكنه جوهري ومهيكل لأنه يهم قانونا أساسيا الذي يعني قانونا أو عقدا يهم علاقات داخل الأسرة، وبالتالي يعني وهاذ يعني القوانين وهذا من القوانين المهيكله اللي عندها الدور في تغيير العقليات، تنقول كايئة العقليات، وكايئة الظروف القاهرة، ولكن باش غنغيروها إيلا ما غيرناش قانون اللي هو وسيلة أساسية، طبعا هناك الوسائل الأخرى هناك والمرافقة في التعليم والصحة والتجهيز والإعلام إلى غير ذلك، ولكن القانون عندو دور في التربية وفي تغيير العقليات كما نشاهد ذلك في القوانين الأخرى، يعني تغيير العقليات تجاه حماية الحقوق الإنسانية للطفلات والنساء، والتربية على احترام القوانين.

كنا نتطلع إلى الإجماع فهاذ الاتجاه كما حدث بالنسبة للمادة 475 من القانون الجنائي، لأن نعتبر أن المزيد من الضمانات لحماية حقوق الطفلات والنساء ليس مهمة فريق دون آخر، ليس مهمة أغلبية أو معارضة ولكنها مهمتنا جميعا.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

تنبغيو نأكدو فهاذ التدخل، أننا في فريق التقدم الديمقراطي لسنا ضد فترة يعني تمديد فترة سماع دعوى ثبوت الزوجية لتوثيق الزيجات الحالية، لأننا نعرف ونعي جيدا المعاناة التي تعيشها العديد من المواطنين والمواطنات التي لم تتمكن من توثيق الزواج بشكل عادل، وما يترتب عن ذلك من حقوق للأطفال إن وجدوا، لأن هناك الأرقام التي تقول أنه يتم العمل بسماع دعوى الزوجية في غياب وجود أطفال، يعني في كل حقوقهم، وطبعا نطالب بالتسريع لتسوية أوضاعهم، لكن ما لا نقبله هو التحايل على هذا المقتضى، واستغلاله لتزويج القاصرات والتعدد، لهذا يعني سعينا أثناء النقاشات داخل اللجنة وفي تفاوضاتنا داخل الأغلبية يعني لكي نجد حلا توافقيا، يقضي يعني بضرورة التمديد، لكن ربط هاذ التمديد بتقييدات، تقييدات قانونية ملزمة واضحة رغم أن



إذن المسؤولية جماعية هاذو بناتنا، والبارح رئيس الحكومة قال: «نحن مستأمنين» يعني هاذ الكلمة قال نحن مستأمنين على حقوق المواطنين والمواطنات والطفلات هم الأكثر والأطفال من يتطلب أن نتحمل هذه المسؤولية بقوة.

إذن لهذا طبعا علينا أن نحني بناتنا وأن نعمل على حمايتهم والسهير هاذي هي المصلحة الفضلى، حنا يعني كيفاش كنفهمو المصلحة الفضلى هي هاذي أن نتخذ من الإجراءات ما يكفي لحماية الأطفال، ولهذا صوتنا بالامتناع على تعديل الفقرة الرابعة من المادة 16، وشكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري في حدود 10 دقائق وتخصم من التوقيت المخصص للصحافة.

### النائبة السيدة فوزية البيض:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب،

سبق لنا السيد الوزير المحترم في الفريق الدستوري أن طرحنا عليكم سؤالاً شفوياً في 22 أبريل 2012 حول الإجراءات التي ستخذونها لمحاربة ظاهرة الزواج الشفوي بما فيها ظاهرة «زوجتك نفسي». للقضاء على زواج الفاتحة وضعت المادة 16 من مدونة الأسرة لتثبيت ثقافة العقود ولحماية ذوي الحقوق، لكن السيد الوزير استمر وتوسيع هذا النوع من الزواج على نطاق كبير يعاكس روح الفقرة الأولى التي اعتبر فيها أن أصل إثبات العلاقات الزوجية هو عقد الزواج المكتوب، للقضاء على الظاهرة ولو أن المعطى الثقافي يجعل القضاء عليها أمراً ليس باليسير، تساءلنا عن تمديد الأجل إلى السنوات 5 الأخرى، هل سيحل المشكل الذي يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية؟ عندما تكتمل شروط الزواج الشرعي، فالزواج ثابت لكن زواج الفاتحة الذي كان منتشرًا في عهد قريب في أنحاء كثيرة في المغرب، وليس بالضرورة في البوادي كما يعتقد البعض، بل إنه يتزايد اليوم في المدن الكبرى في صفوف فئة من الطلبة الذين يكفرون بالدولة، ويكفرون بمؤسسات الدولة، ويكفرون بقوانين الدولة، يعتبرونها وضعية ولا تعنيهم أمام القصور وعدم الاستطاعة، وكذلك في صفوف الأرامل اللواتي يخشين فقدان معاش الزوج السابق مما يضطرها إلى الزواج بالفاتحة هذا فضلا عن كارثة الزواج بـ contrat التي هي زواج المتعة برضى الوالدين وتواطئهم، آفة الفقر والأمية، السيد الوزير والجهل تضرب المخططات التنموية وتوسيع ثقافة الحماية القانونية.

هذا يعني أن معطى حصول هذا النوع من الزواج فقط في البوادي

% من النساء العينة اللي تجرى عليها البحث قاصرات وبدون أطفال، إذن فهذه بعض الأمثلة، والحكومة ووزارة العدل عندها الإمكانيات باش تدير دراسات أخرى على محاكم أخرى إلى غير ذلك، من أجل يعني بالفعل الوقوف على مؤشرات تفند المبررات التي تقول بالعقليات وبوجود الأطفال إلى غير ذلك. إذن بهاذ المناسبة ويعني ما نغفولش أننا نحيبو الجمعيات اللي تتشتاغل فهاذ المجال تتشتغل في أماكن محددة، ولكنها تتبين بأن التغيير ممكن بتوظيف كل الإمكانيات وبأجرأة الإرادة في هذا الباب.

إذن السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات النائبات، السادة النواب،

طبعا كما قلت أن هناك من يبرر زواج القاصرات ونحترم الآراء بكون العقليات والتقاليد هي في المناطق النائية، لكن الأرقام أيضا تقول لنا أن زواج القاصرات بهم 51% من الفتيات في البوادي، و48% في المدن، إذن هاذ الأرقام تتساءلنا هذه أرقام تسائلنا عن هذه الظاهرة ولماذا؟

إذن كذلك التقاليد والأعراف أيضا نقول أنها أحيانا تكون يعني هاذ بأن هناك تقاليد تكون في ذهنيات ذوي القرار وذهنيات بعض المثقفين، وليست في ذهنيات الساكنة المحلية دائما، لأن الساكنة المحلية إذا وجدت من يدعمها ويساندها فستتخلى وتعمل لصالح فلذات أكبادها، إذن اليوم التلفزيون، التلفون يعني تيوصل لأقصى المناطق، وهناك المساجد في أقصى المناطق، وهناك يعني موظفي الداخلية في أقصى المناطق، إذن هذه هي الأدوات إذا صح التعبير بين قوسين التي توظف من أجل توثيق الزواج ومحاربة تزويج القاصرات.

طبعا كذلك ما نقولونها السياسات العمومية هي اللي مسؤولة يعني ماشي ديال اليوم ولكن سياسة التراكمات ديال السياسات العمومية، أكبر نسبة ديال عدم التمدد هي توجد وسط الفتيات، أكبر نسبة ديال الهدر المدرسي وسط الفتيات، إذن معناه خاصنا هاذ المهمة هي مهمة وزارة العدل، ولكنها مهمة وزارة الأوقاف ووزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية ومهمة الجميع، ولكن أيضا مهمتنا نحن كمشرعين ومشروعات ألا نؤسس وأن نزيد في مأسسة خرق حقوق الطفلات والنساء الأقل تمدرسا، بمعنى هما غارقين وكتريدون نغرقوهم، إذن ونستبيح طفولتهن من خلال تزويجهن دون السن القانوني.

إننا في طريق التقدم الديمقراطي نقول أن الأمر يتعلق بالطفلات وهن ذوات حقوق ولسن مسؤولات عن تزويجهن، ونحن هم وهن أصحاب الالتزامات، وحنا اللي علينا حمايتهم وضمان تمتعهم بحقوقهم الأساسية واتخاذ جميع الإجراءات لهذه الحماية، ونسهر نحن من علينا السهر على عدم تجزئ الحقوق وعدم السماح «بالاغتصاب المؤسسي للطفلات».

ورد بشأنها تعديل من لدن الفريق الاشتراكي، الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل، يتفضل السيدة عائشة لخماس.

### النائبة السيدة عائشة لخماس:

#### شكرا السيد الرئيس،

ارتأى الفريق الاشتراكي تقديم تعديل على هذه المادة الفريدة، يتضمن أولا إلغاء الفقرة الرابعة من هذا الفصل والتي مفادها: «يعمل بسماع دعوى الزوجية في فترة انتقالية لا تتعدى 10 سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ»، اقترحنا إلغاء هذه الفقرة للأسباب التالية:

أساسا لأن القوة القاهرة ليس لها مجال زمني، دائما ستكون، ولتحديد القوة القاهرة لكي لا تعتبر ولا يدخل في مجالها العلاقات مع امرأة أخرى غير الزوجة، وأيضا العلاقة مع فتاة قاصر، هذه ليست قوة القاهرة، هذا اختيار يجب أن يوضع له نهاية، لذلك اقترحنا إضافة فقرة أخرى مفادها ما يلي: «لا تطبق مقتضيات الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة في حالة زواج الفتى والفتاة دون سن الأهلية، الذي لا يتم إلا طبقا للمادتين 20، 21 من هذا القانون، كما لا تطبق في حالة التعدد التي تخضع للمقتضيات المنصوص عليها في المواد من 41 إلى 46 من نفس القانون، وفي حالة تقديم وثائق بها معلومات غير حقيقية عن السن والحالة العائلية لطالب الاستفادة من مقتضيات الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة، يعاقبون وفقا لجرائم التزوير واستعماله المنصوص عليها في القانون الجنائي هم وشركاؤهم».

الدافع لتقديم هذا التعديل هو قطع الطريق على التحايل على مقتضيات هذا الاستثناء المؤقت وعلى المساطر الخاصة بزواج الفتيات والفتيان دون سن الأهلية وفي حالة التعدد.. لأن هذه الحالة هي التي أصبحت تشكل العدد الأكبر من طلبات ثبوت الزوجية في المحاكم، لذلك نحن قدمنا هذا المقترح ونتشبث به، وشكرا لكم.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة للحكومة كإين شي..

#### السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

#### السيد الرئيس،

#### السيدات النائبات، السادة النواب،

أولا ألاحظ أن مقترح الفريق الاشتراكي المحترم، يتقاسم مع المقترح الذي نحن بصدد مناقشته، المستوى الأول وهو مستوى الخروج من دائرة الانغلاق والانسداد إلى دائرة الانفتاح، غير مقترح القانون الذي تقدم به فريق الحركة الشعبية بمجلس المستشارين يرنو إلى أن يكون هاذ الانفتاح إلى غاية 5 سنوات، والفريق الاشتراكي يريد ألا يكون هناك

هو معطى غير صحيح، لأن المؤشرات في هذا المجال تظهر أنه أصبح يحصل أكثر في صفوف المتعلمين وفي سكان الحاضرة مع الأسف، من طرف من استغلوه لقضاء نزوات شخصية، حيث سجل قضاء الأسرة ارتفاع عدد طلبات ثبوت النسب، وبالتالي إثبات الزوجية من 6918 حكم سنة 2004 إلى 23.057 حكم في سجلات المحكمة سنة 2013 رغم الحملات واسعة النطاق التي قامت بها وزارة العدل لمحاولة تقريب الإدارة من المواطن.

إن تطبيق هذه المادة أبرز لنا واقعا معاكسا السيد الوزير، حيث يتم استغلال هذه المادة وخرقها بل وجعلها كآلية لشرعنة الزواج العرفي والتحايل من تم على القانون والسقوط في تزويج القاصر التي مكانها هو المدرسة وليس بيت الزوجية، وكذلك في التعدد، تعدد الزوجات حيث يفرض الأزواج على زوجاتهم الأمر الواقع حين يقع في حمل مع أخرى ويتواطأ معها لإخفاء الفضيحة، بل وحتى القضاء يبقى عاجزا أمام توظيف هاته المادة من أجل أغراض تنافي الشأن الذي خلقت من أجله، وهكذا تم تجديد الفقرة الأولى من المادة 16 من كل حماية.

أظن أن السيد الوزير، أن مقترح المشروع عندما طلب التمديد لفترة ثالثة نيته التي تتوافق عليها داخل الفريق الدستوري هي استنفاد ما اعتبر ما تبقى من الملفات العالقة في هاته الظاهرة لحماية المرأة والأطفال الناتجين عن العلاقة غير المحمية قانونيا، لكن ماذا نقول السيد الوزير، في النية المبيتة للتحايل على القانون والتي يجب استحضارها أيضا. الواقع أفرز لنا السيد الوزير، ظواهر فيها الإكراهات، فيما الظروف القاهرة، لكن فيها أيضا التحايل وحبذا السيد الوزير المحترم، لو كانت عندكم إحصائيات معينة تنطق بالواقع لنقف على مستوى تهديد الأمن التوثيقي لفئات عدة، نحن أمام أمرين أحلاهما مر، الأكيد أن التمديد سيفتح باب التعدد على مصراعيه، سيشجع زواج القاصر، لكن نحن مع سلطة القاضي التقديرية التي تستعين بالبحث الاجتماعي وبالخبرة الطبية، وتركها تعمل عملها إذا ثبت وجود أسباب القاهرة ومقبولة أكرهت الزوجين على عدم اللجوء إلى ثقافة التوثيق.

خلال المناقشة داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، نهنا أنفسنا وباقي الفرقاء السياسيين وطلبنا التأجيل في البت في المقترح، وطلبنا التريث لكي لا يصبح الإستثناء هو القاعدة، والبحث عن صياغة تضبط وتفيد التحايل قبل قرار التمديد ل 5 سنوات أخرى. ولأننا نشعر السيد الوزير، لحاجة المجتمع في البادية وفي المدينة للمجتمع المثقف والأمي، صوتنا في الفريق الدستوري بالإيجاب على هذا المشروع، صوتنا و سنصوت لإنبات النسب، صوتنا لحماية ذوي الحقوق، و سنصوت لهم كذلك في انتظار محاربة ثقافة الأمية القانونية وفي انتظار نضج المجتمع، شكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، إذن في المادة الفريدة المكونة لمقترح القانون

وتعرف أن العديد من الناس المهاجرين وأحيي الناس اللي صادقين من هاذ المهاجرين، تيجي يتزوج بواحد البنت فشي بلاصة وتيخلها تقابل ليه أمه، ما كيتزوجهاش، تيقول ليه الفاتحة وبلاطي دابا مشي الحال وغادي نمشي نرجع وخاصني حتى نرجع ثاني ونعاود ندير معاك عقد الزواج، تيخلها مقابلة ليه العائلة ديالو كتحترث كتحصد كتدير كل ذيك الأعمال، هذيك الفتاة الصغيرة، ونجيو الآن نكافأو هاذ الناس ونعطيوهم عقود الزواج، هاذو خاصهم يتحاكموا، هؤلاء خاصنا نتحاكمو كاملين، و60 عام هادي ما قدرناش نقرىو البنات، 60 عام هادي ما قدرناش ندير مدارس وندير مطاعم وندير النقل، هاذ الجماعات اللي تم انتخابها قبل من الدستور في 62 ما قدراتش تدير النقل المدرسي، ما قدراتش تدير التعليم المدرسي، ونعاودو هاذ البنات نعاودو نعاقبوهم ثاني ونزوجهم ثاني بأشخاص يتم تزويجهم ما تيتزوجوش، يتم تزويجهم، راه كاين اللي تيقول ليه خاصك تزوجي من شي واحد جاي من شي بلاصة من الخارج ولا من غيرو، باش خوك يديه يدير ليه أش سميتها عقدة العمل ويدي خوك، هكذا تباع البنات راه عندنا حنا السبايا.

المسألة الثانية السيد الوزير، المسألة الثانية خاصنا نعرفو بأننا يا إما حنا عندنا قرار نهائي باش يكون عندنا باش نأمنوا بالمساواة، وباش نأمنوا بالاتفاقيات الدولية اللي كنوقعو عليها وتنديرو حتى المراسيم، وتنديرو حتى البروتوكولات، ونتردد في التطبيق، وخاصكم تعرفوا بأن هاذ القضية راه عندها تأثير سياسي على قضايانا كلها، قضايانا الوطنية وغيرها وغيرها.. حيث تنمشيو على برا راه هاذ الشئ علاش كنتحاسبو، هاذ الشئ علاش كيديرو مواقف ضدنا في واحد العديد من الدول وغيرها، لأننا مترددون، وما نساوش بأننا راه كنقبطو فلوس صحيحة، فلوس صحيحة من الاتحاد الأوروبي ومن غيرو باش نأجروا هاذ المقترضات اللي صوتنا عليها في الدستور وغيرها وغيرها، ولكن ما دمنا نتردد، فبالتالي ما نقبوطش الفلوس على حساب شي حوايج ما تنديروهاش، ونحن نتردد في القوانين اللي معروضة عليها الآن، في مشاريع القوانين اللي معروضة علينا الآن، هيئة المناصفة وغيرها وفي الآتي، ويجب أن نحسم يا إما حنا دولة تؤمن بما توقع عليه، وعندها التزامات والتزامات مالية، وإما نقولوها بصريح العبارة ونقولو فين حنا غاديين ونهنيو راسنا من هاذ الصداق كلو، وذيك الساعة كل واحد يشوف أشنو يدير لكي يناضل من أجل المساواة بين الرجال والنساء، ماشي بين شي حد آخر، الفصل 19 بين النساء والرجال في جميع الحقوق، ما يمكنش يكون أكثر من 97% من زيجات القاصرين والقاصرات يكونون بنات، ما نطرحوش على راسنا هاذ السؤال؟ ولا يطرح بالنسبة...

سقف زمني، يكون هناك امتداد في الزمان، ولكن بقيود، الأول بدون قيود، الفريق الاشتراكي بقيود، إذن حنا متفقين على واحد المستوى من المستويات، بقا واش مفتوح بقيود، أو لا 5 سنوات بدون قيود؟

القيود اللي كيطلبها الفريق الاشتراكي غير ممكن أن نوافق عليها، لماذا؟ لأنها في أهدافها نبيلة، وهي حماية الأطفال من زواج يمكن أن يكون وبالاعليم، ولكن المشكل هو أن إيلا قلنا غادي نغلقوهاذ النوع من الزواج وما نفتحوش ليه الباب ديال الإنجاب، غادي تكون واحد المفارقة من حيث أردنا أن نحمي الأطفال سنعرضهم للأذى، لأنه إيلا كان هذالك الزواج ديال الأطفال حصل فيه الأذى والسوء، إذن ذاك السوء تحقق، شنو هي المشكل؟ هو أنه التوثيق من بعد كيممكن أنه يقلل شوية من ذلكم السوء، بالنسبة للتعديل ديال الفريق الاشتراكي سيفاقم السوء لماذا؟ لأن غنكونو أمام طفلة ربما زوجت في ظروف غير ملائمة، وحصل لها سوء، وسيعالج التوثيق الوضعية نسبيا، في حين إيلا ما كانش ذاك التوثيق عبر هاذ سماع دعوى الزوجية، غتبقى هذه البنت بدون توثيق، وغادي تكون النتيجة هي أنها حقوقها تضيع.

فلذلك قلت وأقول كما قال السيدات والسادة النواب على الأقل بعضهم، بأن هاذ الموضوع ما غاديش يتحسم بالقانون وأقولها بصراحة، لا يمكن لهذا الموضوع أن يحل بالقانون وإنما غادي يتحل بظروف اقتصادية واجتماعية وتربوية يعني مندمجة هي اللي ممكن أنها تحل المشكل، طفلة تدرس، طفلة في ظروف يعني اجتماعية لا بأس بها، أتصور مبدئيا أن لا تزوج وهي صغيرة دون 18، طفلة لا تدرس، طفلة تعيش أوضاع اجتماعية في العائلة ديالها، أتصور في كثير من الأحيان ممكن أن تتعرض للزواج وهي صغيرة، أما هذه المعالجة تأكدوا لن يعني تكون عندها حتى شي دور. طبعا بالنسبة للتعدد قلنا عندنا 0,28، 0,26% من عدد الزيجات، ولكن مع ذلك أؤكد أن بعض المحاكم لا تقوم باعتماد البيئة الشرعية اللي منصوص عليها في المادة 16 إذا كان الأمر يتعلق بالتعدد، بحيث أنها تأمر بإعمال مقتضيات الفصل 41 المادة 46، بهاذ الشئ راه محقق لذلك يتعذر أن نوافق على التعديل للفريق المحترم.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل؟ لا أحد. مؤيدي التعديل، السيدة النائبة.

### النائبة السيدة عائشة لخماس:

غريب هاذ المنطق، هذه الفتاة الصغيرة تحرم من المدرسة، تحرم من التكوين، تحرم من الرعاية، ونزوجها ولا نزوجها، نغتصبها، ونقنن هذا الاغتصاب، نقنن ونسمح للمغتصب هذا هو التغير، وهاذ التغير مع كامل الأسف يتأمر فيه، يتأمر فيه الآباء، يتأمر فيه هذا اللي جاء يتزوج بها. السيد الوزير، خاصك تعرف ويمكن كتعرف راه أنت تمارس

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة النائبة، إذن أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 27؛

المعارضون: 84؛

المتنعون: 24.

إذن أعرض للتصويت المادة الفريدة المكونة لمقترح القانون كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 107؛

المعارضون: 27؛

المتنعون: 5.

صادق مجلس النواب على مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة.

شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة ديالكم، ننتقل الآن... نعم السيد الرئيس.

**النائب السيد رشيد روكبان رئيس الفريق الديمقراطي (نقطة نظام):**

السيد الرئيس، كما سبق وتم الإشارة إليه ودون بمحضر ندوة الرؤساء، اتفقنا على طلب تناول الكلمة في إطار تفسير التصويت إيلا اسمحتي، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، شكرا.

**السيد الرئيس:**

5 دقائق، تفضل السيد الرئيس.. شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

**النائبة السيدة نزهة الصقلي:**

السيد الرئيس المحترم،

السيداتان الوزيرتان المحترمتان،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتقدم بهاذ المداخلة باسم فريق التقدم الديمقراطي من أجل تفسير التصويت حول المادة أو الفقرة الرابعة من المادة 16 لمدونة الأسرة. قبل 11 سنة وبعض الشهور أمام هاذ المجلس الموقر تقدم خطاب تاريخي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في 10 أكتوبر 2003 وشكل ذلك حدث تاريخي وإصلاح تاريخي لقانون الأسرة، حيث أنه أصبح هذا اليوم ديال 10 أكتوبر اليوم الوطني للمرأة المغربية. وهاذ الخطاب الملكي، أمام البرلمان أصبح جزء لا

يتجزأ من قانون الأسرة يعني كديباجة لقانون الأسرة اللي صوتنا عليها بالإجماع، والإجماع اللي صوتنا عليه كان إجماع حول قيم المساواة والمسؤولية المشتركة، كان حول المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بسن الزواج في 18 سنة بين الفتيات والأولاد، كان الإجماع من أجل إعطاء الأولوية للمصالح الفضلى للأطفال اللي تم التأكيد عليها في الدستور اللي صادق عليه بالإجماع الشعب المغربي ومن أجل حماية الأطفال من العنف ومن الزواج المبكر، إجماع من أجل جعل تعدد الزوجات شيء استثنائي وليس فتح الأبواب على مصرعها، من أجل شرعنة زواج القاصرين ومن أجل شرعنة كذلك تعدد الزوجات المقنع أو الخيانة الزوجية، كان إجماع من أجل جعل من 5 سنوات يعني كفترة انتقالية من أجل القضاء على عقود الزيجات الغير موثقة، والآن بهاذ التمديد للمرة الثالثة بدون أي شرط ولا قيد، يعني كيشكل بالنسبة لينا تشجيع إلى التحايل من أجل إفراغ مدونة الأسرة من المحتويات ديالها، وكيشكل مع الأسف واحد الفجوة اللي كتفتح الأبواب واسعة من أجل شرعنة الزواج المبكر وتعدد الزوجات.

فالتصويت ديالنا بالامتناع جعلنا أننا ما صوتناش ضد هاذ التمديد، لأننا واعيين كل الوعي أنه هناك عدد كبير من الأسر والأطفال ينتظرون بفارغ الصبر منذ 2014 حل لتوثيق الزواج. وفي هذا الإطار صوتنا من أجل يعني تمديد هاذ الفترة، لأننا في استماع إلى هاذ المعاناة ديال النساء والأطفال المبنثقين من هاذ الزيجات، وكذلك هذا ما كينسيناش واحد الحقيقة مرة هو أنه 99% من هاذ الزواج المبكر كهم الفتيات، ما كينسيناش بأنه هاذ الزواج المبكر اللي هو يمكن لنا نسميوه تزويج القاصرات وليس زواج القاصرات، لأنه الفتيات ك يكونوا يعني ما ك يكونوش في كل الوعي، وفي كل الإمكانيات أنهم يختاروا لأنفسهم، وهاذ زواج القاصرات اللي كيمر من خلال المادة 20 وكذلك كيمر من خلال المادة 16 ناهيك على الزواج اللي هو غير مشكل واللي هو خارج كل القواعد اللي كهم مع الأسف مناطق نائية كثيرة جدا.

إذن ما عنديش الوقت باش نتطرق لكل القضايا، ولكن بغيت نأكد على أنه من الضروري ونحن صوتنا على هاذ القانون أننا ناخذو كل الاحتياطات من أجل أنه تكون فعلا آخر مرة اللي غادي تم تمديد هاذ الأجال، وذلك ما غادي يجيش بوحدو غادي يجي انطلاقا من إرادة سياسية، وانطلاقا من قناعة أنه الزواج المبكر كيكسر الحياة ديال الفتيات، كيكسر الحق ديال الفتيات أنه يختاروا الحياة ديالهم، الحق ديالهم في التعلم، الصحة ديالهم، وكيشكل كذلك عرقلة كبيرة بالنسبة للتنمية في بلادنا، حيث أنه جل الأهداف الإنمائية للألفية مستحيل الوصول إليها، ونحن نستمر في تزايد في عدد زيجات الفتيات الصغيرات، وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيدة النائبة، انتهى الوقت، إذن نمر إلى الجلسة الثانية.

• مشروع قانون رقم 30.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي، الموقعة بستراسبورغ في 25 يناير 1988، كما تم تعديلها ببروتوكول 2010 والتي وقعت عليها المملكة المغربية بباريس في 21 ماي 2013.

• مشروع قانون رقم 03.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بندجامينا في 19 سبتمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تشاد.

• مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود.

• مشروع قانون رقم 135.12 بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة الشباب والرياضة؛

• مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

• مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين؛

• مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة؛

السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إذن نمر إلى الجلسة الثانية وأرحب بالسيدتين الوزيرتين، أعضامن معك الأخت شرفات وبشكل رسمي.

أعرض مشاريع الاتفاقية العشر للمناقشة والتصويت، أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة لتقديم الاتفاقيات العشر دفعة واحدة.

السيدة امباركة بوعيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس،

الأخوات والإخوة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أقدم أمام مجلسكم الموقر عشر اتفاقيات: ثمانية هي ثنائية الأطراف، واثنان هما متعددة الأطراف.

ابتداء إيلا اسمحتوا ندير تلخيص للاتفاقيات العشر، بالنسبة للاتفاقيات الثنائية:

## محضر الجلسة الثامنة والثمانين بعد المائتين

التاريخ: الأربعاء 11 ربيع الأول 1437 هـ (23 دجنبر 2015 م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب.

- السيدة رشيدة بنمسعود النائبة الخامسة لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وتسعة عشرة دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا والدقيقة الحادية والثلاثين.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

• مشروع قانون رقم 53.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببيساو في 28 ماي 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا بيساو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

• مشروع قانون رقم 42.15 يوافق بموجبه على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بروما من 7 إلى 24 يونيو 1995.

• مشروع قانون رقم 19.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الثقافي والفني الموقع بالرباط في 3 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت.

• مشروع قانون رقم 102.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال تدبير حالات الطوارئ، الموقع بالرباط في 13 يونيو 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.

• مشروع قانون رقم 92.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 12 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي.

• مشروع قانون رقم 57.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الموقع بالرباط في 17 أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.

• مشروع قانون رقم 31.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصحة، الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.

• مشروع قانون رقم 40.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المسائل الجمركية، الموقعة بالدار البيضاء في 17 مارس 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

والعلمي والثقافي، وبموجب هذا الإتفاق يحدث الطرفان لجنة مشتركة تكون إطارا لمفاوضات ثنائية، ويتم فيها انطلاقا من تصور موحد تحديد الخطوط العريضة لتعاون الثنائي ما بين المغرب وباناما.

الإتفاقية السابعة: هي اتفاق ما بين أو اتفاق تعاون ما بين المغرب وأذربيجان في مجال تدبير حالات الطوارئ تم التوقيع عليه أيضا سنة 2014 وهو يشمل مجال تدبير حالات الطوارئ، وذلك اعتبارا للخسائر التي قد تنتج عن الكوارث الطبيعية وعن الأنشطة البشرية، وكذا سعيها من البلدين لتطوير التعاون الثنائي في مجال تدبير حالة الطوارئ، نقول حالات الطوارئ بما فيها الكوارث ذات مصادر طبيعية كالزلازل والفيضانات والعواصف وحرائق الغابات، الكوارث المرتبطة بالأنشطة البشرية كالتلوث والحوادث أو الحرائق بالمنشآت المصنفة لحماية البيئة والمنشآت المستقبلية.

الاتفاقية الثامنة: هو اتفاق حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي ما بين المغرب وأذربيجان، أيضا تم التوقيع عليه سنة 2014 وهو يتضمن التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي، وكذلك اعتبارا لأهمية ضمان تقييم دقيق وتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب وغيرها من الواجبات المتعلقة باستيراد وتصدير البضائع والتصنيف الصحيح للتعرفة الجمركية، وكذا لتحديد قيمة ومنشأ البضاعة والتطبيق المناسب للمقتضيات الخاصة بالمنع والحظر، إضافة إلى اعتراف الدولتين بضرورة تنسيق العمل لمحاربة الاتجار الغير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية ومشتقاتها.

بطبيعة الحال هذا الاتفاق يهدف من خلال السلطتين الجمركيتين في المغرب وأذربيجان على منح المساعدة المتبادلة من أجل الإشراف على التطبيق الصحيح للتشريع الجمركي، والسهر على التقييم الصحيح للرسوم الجمركية.

الاتفاقيات المتعددة الأطراف وكما قلت هما اثنتان:

الأولى: هي اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، ونزولا عند طلب منظمة اليونسكو قام المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بعدد هذه الاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، والتي اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي آنذاك في روما، وتهدف هذه الاتفاقية التي تكمل في مجال القانون الخاص اتفاقية اليونسكو حول الإجراءات الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، وتحدد أيضا الاتفاقية مجموعة من القواعد القانونية الموحد لتسهيل إرجاع أو رد الممتلكات الثقافية المسروقة، كما تنص على التركيز على المعاملة الموحد في استرجاع أو إعادة هذه القطع، أيضا تنص على معالجة المطالبات برد هذه القطع، تحديد آجال زمنية للمطالبة برد أو إعادة هذه القطع الثقافية، وأيضا تغطية جميع القطع الثقافية المسروقة أو المصدرة.

الإتفاقية الأولى: هي اتفاق التعاون الثنائي والفني بين المملكة المغربية ودولة الكويت الشقيقة، تم التوقيع عليها في فبراير 2015 وتهدف إلى تطوير وتعزيز التعاون في مجال الثقافة والفن بين البلدين، وأيضا تشجيع تبادل الأنشطة والمفاهيم المتعلقة بالتنوع الثقافي، بموجب هذا الإتفاق يعزز الطرفان الإتصال المباشر بين المغرب والكويت في مجال الأدب والفنون والسينما والعمارة والمتاحف والمكاتب والأرشيف وغيرها من المجالات الثقافية، وأيضا بموجب هذا الإتفاق تم تشكيل أو يتم تشكيل فريق عمل مشترك لتسهيل التنفيذ والإشراف وتقييم هذا الإتفاق.

الاتفاقية الثانية: وهي اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المسائل الجمركية بين المغرب والإمارات العربية المتحدة، أيضا تم التوقيع عليها سنة 2015 وتهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة المخالفات الجمركية، من خلال تبادل الإدارتين الجمركيتين بالمغرب والإمارات العربية المتحدة المساعدة الإدارية وفقا للشروط المحددة في هذه الإتفاقية، تحدث أيضا بمقتضى هذه الإتفاقية لجنة مشتركة مكونة من ممثلي الإدارتين الجمركيتين، وتشتغل على دراسة كيفية تطبيق هذه الإتفاقية، وأيضا الحلول التي يمكن أن تنجم عنها.

الإتفاقية الثالثة: وهو اتفاق تعاون في مجال الصحة ما بين المملكة المغربية وجمهورية الكوت ديفوار، تم أيضا التوقيع عليها خلال زيارة رئيس الكوت ديفوار للمغرب، وهي إتفاقية التعاون وتندرج في إطار الأهمية التي يولها الطرفان المتعاقدان لأهمية الصحة العمومية وجودة وفعالية تقديم الخدمات الطبية في تنمية ورفاهية الشعبين.

الاتفاقية الرابعة: وهي إتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل بين المغرب وغينيا بيساو، تم التوقيع عليها أيضا سنة 2015 وهي تشمل تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ما بين البلدين، وتطبق على الأشخاص المقيمين بدولة متعاقدة بالمغرب أو بغينيا بيساو وذلك فيما يخص الضرائب على الدخل المفروضة لحساب دولة متعاقدة أو فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.

الإتفاقية الخامسة: وهي إتفاقية بشأن الخدمات الجوية ما بين المملكة المغربية وجمهورية التشاد، وكما تعلمون هناك خط جوي ما بين الدار البيضاء ودمجينا، تم التوقيع عليها في 2014 وتهدف إلى التعاون وتيسير توسيع فرص النقل الجوي ما بين البلدين، وأيضا تمكين مؤسسات النقل الجوي من التعاون ومنح جمهور المسافرين والشاحنين خيارات متنوعة من الخدمات.

الاتفاقية السادسة: وهي اتفاق إطار للتعاون ما بين المغرب وجمهورية باناما تم التوقيع عليه سنة 2014، ويهدف هذا الإتفاق إلى تعزيز التعاون الثنائي ما بين المغرب وباناما في المجال الاقتصادي والتقني

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 57.14، أعرض المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون للتصويت: الإجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 57.14 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون الموقع بالرباط في 17 أبريل 2014، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية باناما.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 40.15، أعرض المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون للتصويت: الإجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع القانون رقم 40.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المسائل الجمركية الموقعة بالدار البيضاء في 17 مارس 2015، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 31.15، أعرض المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون للتصويت: الإجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 31.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصحة الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 92.14، أعرض المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون للتصويت: الإجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 92.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 12 ماي 2014، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 102.14، أعرض المادة الفريدة المكونة للمشروع للتصويت: الإجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 102.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال تدير حالات الطوارئ الموقع بالرباط في 13 يونيو 2014، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 42.15، أعرض المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون للتصويت: الإجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 42.15 يوافق بموجبه على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بروما من 7 إلى 24 يونيو 1995.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 53.15، أعرض المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون للتصويت: الإجماع.

بالنسبة لاتفاق أو الاتفاقية المتعددة الأطراف الثانية والأخيرة، هي الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE والمجلس الأوروبي.

لقد أطلقت مجموعة 20 في سنة 2009 مبادرة لضم الدول النامية إلى مكافحة التهرب الضريبي، وتمكينها من الاستفادة من الامتيازات التي تتيحها فرص التعاون الدولي في الميدان الضريبي.

وفي هذا الإطار عملت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو المعروفة ب OCDE والمجلس الأوروبي على إثر ذلك، على وضع بروتوكول لتعديل الاتفاقية لكي تتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات وفتح باب الانضمام لجميع للدول، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الضريبي والتبادل التلقائي للمعلومات وإجراءات التفتيش متزامنة ومتعددة المستويات، تسهيل التعاون الدولي من أجل تحسين تطبيق القوانين الضريبية الوطنية، مع احترام للحقوق الأساسية لدافعي الضرائب، توفير كل الأشكال الممكنة للتعاون الإداري بين الدول في تحديد وتحصيل الضرائب ومحاربة التهرب والاحتتيال الضريبي، وأخيرا توفير ضمانات متينة لحماية وسرية المعلومات المحصل عليها من طرف الدول المتعاقدة، إذن تلكم هي ملخص جد موجز للاتفاقيات العشر، وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة، وزع التقرير؟ إذن نمر لعملية التصويت:

التصويت على مشروع قانون رقم 03.15، المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون للتصويت: الإجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 03.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بين دجمينا في 19 شتنبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تشاد.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 30.14، أعرض المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون للتصويت: الإجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 30.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي الموقعة بستراسبورغ في 25 يناير 1988، كما تم تعديلها ببروتوكول 2010 والتي وقعت عليها المملكة المغربية بباريس في 21 ماي 2013.

نمر للتصويت على مشروع قانون رقم 19.15، أعرض المادة الفريدة المكونة لمشروع القانون للتصويت: الإجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 19.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الثقافي والفني الموقع بالرباط في 3 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يتناول مشروع القانون رقم 30.15 مسألة سلامة السدود من خلال محاور أساسية موزعة على نحو يشمل كل مراحل الحياة المنشأة المائية، بدءا من تصنيفها ودراسة التصميم المتعلقة بها، وأشغال إنجازها، وإدخال تغييرات على هيكلها، ثم كل المراحل المتعلقة بصيانتها واستغلالها، وانتهاء بهدمها، مع تحديد مسؤوليات والتزامات كل الأطراف المتدخلة، بما في ذلك مالك السد أو مستغله، هكذا وبالنظر لأهمية ومستوى الخطر التي تشكله السدود بالنسبة للأشخاص والممتلكات، فقد نص مشروع القانون على إلزامية تصنيفها حسب ضوابط تحدد بنص تنظيمي، وهو ما سيسمح بإخضاعها لمعايير وضوابط محددة ودقيقة تتعلق بمراقبة السلامة.

كما أولى المشروع أهمية بالغة للجانب المتعلق ببناء السدود وإدخال تعديلات عليها أو هدمها، حيث ربط إنجاز هذه العمليات بضرورة الحصول على التراخيص القانونية التي لا تسلم إلا بعد استيفاء مجموعة من الشروط المرتبطة بدراسة التصميم ومؤهلات الأشخاص والهيئات المكلفة بأشغال البناء، وبأعمال التتبع والمراقبة والصيانة بالنسبة للسدود التي لا يكون فيها صاحب المشروع هو الإدارة.

وفي هذا السياق واعتبارا لكون الحمولات والزلازل تشكل أكبر خطر يهدد سلامة السد، فقد أُلزم مشروع القانون مستغل السد بإعداد مخطط لتدبير مياه الحقينة بشكل يؤمن سلامة هذه المنشأة، وبإعداد مخطط لتدابير استعجالية بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالوقاية المدنية، هذا ولم يغفل المشروع التنصيص على عقوبات ردية في حق كل من يخالف أحكام هذا القانون أو لا يتقيد بها.

تلكم بصفة مجملية هي أسباب ودواعي إخراج هذا القانون المعروض على أنظاركم، والأهداف المتوخاة من المصادقة عليه، شكرا جميعا، شكرا على انتباهكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة، وزع التقرير، عندنا مداخلتين مداخلتة لفريق الأصالة والمعاصرة السيد النائب محمد بوغلام.

النائب السيد محمد بوغلام:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة البرلمانين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة للإدلاء برأينا

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 53.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببسواو في 28 ماي 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا بسواو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

شكرا السيدة الوزيرة على المساهمة ونمر إلى مشروع القانون الموالي، ويتعلق بمشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود، أعطي الكلمة للسيدة الوزيرة لتقديم مشروع القانون.

السيدة شرفات أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نهج المغرب منذ مطلع الاستقلال سياسة مائية حكيمة تميزت بالاستباقية، حيث انخرط مبكرا في مسار تعبئة الموارد المائية وتخزينها عبر المنشآت المائية الكبرى، وذلك بهدف تأمين حاجيات البلاد من الماء خصوصا في فترات الجفاف العسيرة، مما مكن بلادنا من تجاوز فترات صعبة، وقد شهدت وتيرة بناء السدود التي أعطى انطلاقها المغفور له الحسن الثاني ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، إذ تتوفر المغرب على 140 سد كبير بطاقة تخزينية تقدر بـ 18 مليار متر مكعب، وعلى أكثر من 200 سد صغير، بالإضافة إلى 14 مشروع سد كبير في طور الإنجاز.

ومن المنتظر وفي إطار تفعيل مضامين المخطط الوطني للماء أن يصل عدد السدود الكبرى إلى 170 سد كبير بطاقة تخزينية إجمالية تقريبا 25 مليار متر مكعب، وهذا العدد مرشح للارتفاع بالنظر لما سيشيحه فتح المجال أمام الرأس المال الخاص في إطار نظام امتياز أو في إطار الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص من فرص مهمة لإنجاز السدود، خصوصا تلك الموجهة لإنتاج الطاقة الكهرومائية.

وإذا كان إنجاز السدود يتم دائما طبقا للقواعد التقنية الصارمة والمعايير الدولية المعمول بها، وبين الاعتماد على الخبرات والكفاءات الوطنية العالية، سواء في مراحل الدراسات أو عند الإنجاز أو خلال الاستغلال، الشيء الذي مكن من تأمين هذه السدود ضد مختلف المخاطر، فإن جملة من التحديات قد فرضت ضرورة الارتقاء بهذه الممارسات إلى إطار تشريعي ذي الطابع الإلزامي، فارتفاع وتنامي رصيد بلادنا من السدود وتقدم بعضها، بالإضافة إلى الانفتاح على الرأس المال الخاص لإنجاز وصيانة هذه المنشآت، كلها عوامل حتمت التعجيل بإخراج هذا القانون إلى الوجود، ذرء لكل المخاطر التي يمكن أن تحدث بسلامة الأشخاص والممتلكات.

وقد تمت بلورة هذا المشروع وفق مقاربة تشاركية عبر استطلاع رأي القطاعات الحكومية المعنية، ومكاتب الدراسات العاملة في ميدان دراسة وإنجاز السدود، وكذا عبر الاستقراء والاستفادة من تجارب دولية مهمة في هذا الميدان.



لذلك، نعتقد أن المصادقة على هذا المشروع قانون الرامي إلى تحديد القواعد المتعلقة بسلامة السدود لتأمين حماية الأشخاص والممتلكات من المخاطر، المرتبطة بوجود هذه المنشآت هو خطوة ضرورية كان لا بد منها، كان يجب اتخاذها منذ زمن طويل لسن ممارسات جيدة وقواعد ومعايير ملائمة في هذا المجال، وتسمح بتوضيح وضبط دور مختلف المتدخلين والهيئات المشرفة على سلامة السدود.

ولتجويد هذا المشروع إن على المستوى الصياغة أو على مستوى مضمون مقتضياته، ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة تقديم عدد من التعديلات بلغت 19 تعديلا في مجموعها هم بعضها إعادة هندسة النص، وكذا إضافة بعض المقتضيات المتعلقة بتجويد وتحسين صياغته، كما حرص الفريق على وضع التعديلات ذات أهمية جوهرية تتعلق خاصة بضبط وإعادة صياغة بعض التعاريف، والتنصيص على ضرورة مراعاة الجانب البيئي الذي تم إغفاله، وكذلك التنصيص على ضرورة إعداد دراسات لتقييم حجم المخاطر المحتملة على السلامة العامة، والتنصيص كذلك على الشروط والمواصفات اللازمة توفرها في الأشخاص الموكولة إليهم مراقبة سلامة السدود، كما اقترح الفريق إعادة النظر في الجزاءات والعقوبات الواردة في المشروع، وكذا المقتضيات المتعلقة بدخوله حيز التطبيق، وهنا لا بد أن أشير إلى أن هذه التعديلات في مجملها لاقت تجاوبا وتفاعلا إيجابيين من طرف الحكومة...

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، الكلمة لفريق التقدم الديمقراطي.

#### النائب السيد رشيد روكبان رئيس الفريق الديمقراطي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

يشرفنا في فريق التقدم الديمقراطي أن أتدخل في هذه الجلسة التشريعية العامة والمخصصة للمناقشة والمصادقة على مشروع القانون المتعلقة بسلامة السدود.

بداية يسعدنا أن نثمن كل الجهود المبذولة من أجل النهوض بقطاع الماء وتطويره بما يخدم إيجابيا تطلعات بلدنا وانتظارات شعبنا، مؤكداً في السياق ذاته على أن هذه الجهود تعتبر استمرارا لانخراط بلادنا المبكر في سياسة ناجعة تميزت بالاستباقية، بغية توفير الموارد المائية وتخزينها عبر المنشآت المائية الكبرى، من أجل تأمين الاحتياجات الملحة لبلادنا من الماء والتي مكنتها من التغلب على فترات الجفاف الصعبة، هنا لا بد من استحضار السياسة الحكيمة للمغفور له الحسن

ووجهة نظرنا بخصوص مشروع القانون رقم 30.15 المتعلق بسلامة السدود، بالنظر إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها موضوع هذا المشروع الذي جاء متأخرا ليس فقط بالنسبة لهذه الحكومة، وإنما بالنسبة لجميع الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال.

فباعتبار المغرب بلدا رائدا في مجال السدود بفضل بعد النظر والحكمة الثاقبة لجلالة المغفور له الحسن الثاني الذي جعل من سياسة السدود أولوية كبرى واستراتيجية وطنية، مكنت بلدنا إلى حد بعيد من مواجهة مشكل عدم انتظام التساقطات، وكذا التحديات الناجمة عن الجفاف المتكرر، والنقص المسجل على مستوى المياه الجوفية والمناخ شبه الجاف، لكن مكنت أيضا من المساهمة في حماية المدن والتجمعات السكنية وكذا المناطق الفلاحية من السيول والفيضانات.

فقد ساهمت هذه الاستراتيجية من تعبئة مليارات الأمتار المكعبة بمختلف جهات المملكة، مما مكن البلاد من التوفر على موارد مائية مهمة من شأنها الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة عبر تمكين بلادنا من أهدافها المسطرة، لاسيما بخصوص سقي مليون هكتار الذي ساعد في تكوين قاعدة صلبة لإطلاق مشاريع ضخمة من القطاع الفلاحي من قبيل مخطط المغرب الأخضر، وكذلك تمكين بلادنا من تسجيل تقدم كبير في مجال برامجها المتعلقة بتعميم حق الولوج إلى المياه الصالحة للشرب بعموم التراب الوطني ولجميع المواطنين، حيث وصلت التغطية إلى ما يقارب 80% من الساكنة، وكذا الاستجابة لمتطلبات القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة الصناعية منها.

وهذه النتائج وإن كانت تحتاج إلى المزيد من التطوير والجهد، فإنها تعتبر مشرفة لبلدنا في منطقة كانت ستبقى تعاني من تداعيات التغيرات المناخية وندرة المياه والتي لا محالة ستزداد حدتها في القادم من السنوات والعقود، لذلك لا بد من وضع خطة واضحة تربط تنمية البلاد بوفرة المياه وتساهم في بروز أقطاب جهوية اقتصادية حقيقية، تمكن المغرب من تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين واقتصاده من هذا المورد الحيوي، والمساهمة بشكل فعال وحاسم في ضمان تزود العديد من القطاعات بهذه الهامة والحيوية، لاسيما في مجال الري والماء الصالح للشرب والإنتاج الطاقوي، وكذا بالنسبة لضمان تنافسية بلادنا في جذب الاستثمارات الخارجية في مجالات يعتبر عنصر الماء شرطا أساسيا فيها.

أما بخصوص هذا المشروع فهو ذو أهمية كبيرة من حيث كونه سيسمح بسد فراغ تشريعي في مجال سلامة السدود والمنشأة المائية، حيث أنه لم تتم مواكبة عملية إنشاء وبناء السدود بإرساء ترسانة تشريعية وتنظيمية تغطي الجانب المتعلق بحماية السلامة العامة التي قد يهددها مثل وجود هذه المنشآت ذات القدرات التدميرية الهائلة في حالة وقوع أي حادث لا قدر الله، خاصة بالنسبة للسدود الكبرى ذات الحقينة الضخمة التي قد تبلغ مئات الملايين من الأمتار المكعبة من الماء.

والمسؤولية ودعم إمكانية الأطراف المتدخلة في هذا الصدد، لاسيما منها الوقاية المدنية التي سيحملها هذا النص مسؤوليات جديدة.

أخيرا لا يسعنا في فريق التقدم الديمقراطي إلا أن نشتمن عاليا وإيجابيا جهودكم الحديثة، ونعتز بكم السيدة الوزيرة المحترمة، ونعتز بما تقومون به من مجهودات، ومن خلالكم ما تقوم به الحكومة من أجل ضمان الأمن المائي لبلادنا، ونؤكد لكم بأننا سنصوت لفائدة مشروع القانون المعروض علينا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس،

إذن نمر إلى عملية التصويت، كنظن وقيلا كان إجماع في اللجنة أعتقد، ياك.

أعرض المادة 1 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع؛

أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع؛

أعرض المادة 3 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع؛

أعرض المادة 4 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع؛

أعرض المادة 5 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع؛

أعرض المادة 6 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع؛

أعرض المادة 7 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع؛

أعرض المادة 8، أعرض المادة 9، أعرض المادة 10 للتصويت كما صادقت عليهم اللجنة: إجماع.

أعرض المادة 11 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع.

أعرض المادة 12، المادة 13، المادة 14، المادة 15، المادة 16، المادة 17، المادة 18، المادة 19، المادة 20، المادة 21، المادة 22، المادة 23 للتصويت: إجماع.

أعرض المادة 24 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع.

أعرض المادة 25 للتصويت: إجماع.

أعرض المادة 26 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع.

أعرض المادة 27، المادة 28، المادة 29 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

صاديق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود، شكرا السيدة الوزيرة على المساهمة ديالك معنا.

الثاني باعتزاز كبير، والذي أعطى انطلاقة بناء السدود، والتي عرفت بفضل هذه السياسة وتيرة إيجابية من خلال استمرار تزايد عددها بوتيرة مهمة، وهو الواقع الذي يعرفه على نحو إيجابي عهد جلالة الملك محمد السادس، إذ تتوفر بلادنا كما تفضلت السيدة الوزيرة حاليا على 140 سد كبير، بطاقة تخزينية تناهز 18 مليار متر مكعب، وعلى أكثر من 200 سد صغير، بالإضافة إلى 14 مشروع تهم سدودا كبيرة في طور الإنجاز وبطاقة تخزينية تقدر بنحو 3,5 مليار متر مكعب، مما يعتبر مكسبا مهما ستعكس آثاره إيجابيا على قطاعات حيوية متعددة، وخاصة في المجال الفلاحي والطاقة الكهرومائية، وإذ نتوقع معكم السيدة الوزيرة المزيد من بناء السدود في إطار تفعيل المخطط الوطني للماء، ومن شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستعطي دفعة قوية للمزيد من بناء السدود وخاصة تلك الموجهة لإنتاج الطاقة الكهرومائية.

وهي مناسبة نشتمن من خلالها حرصكم على الاعتماد على الخبرات المؤهلة في بلادنا، وكذا تطبيق القواعد التقنية الصارمة، والمعايير الدولية المعمول بها دوليا في مجال الدراسات، سواء فيما يتعلق بالإنجاز أو الاستغلال، الأمر الذي نعتبره ضمانا أساسية.

كما نشتمن في السياق ذاته، حرصكم على بلورة هذا المشروع وفق مقاربة تشاركية من خلال إشراك كل القطاعات الحكومية المعنية ومكاتب الدراسات العاملة في مجال وفي ميدان دراسة وإنجاز السدود، علاوة على الاستفادة من التجارب الدولية المتقدمة في هذا المجال.

من جهة أخرى نؤكد لكم السيدة الوزيرة، حرصنا على تجويد مضامين هذا المشروع العام، وتثمينه من خلال التعديلات والملاحظات الهامة التي تم تقديمها في سبيل درء كل المخاطر التي يمكن أن تحدث بسلامة الأشخاص والممتلكات، خاصة وأن مشروع القانون هذا يؤكد على إلزامية تصنيف السدود حسب ضوابط أو حسب ضوابط تحدد بنص تنظيمي، مما سيسمح بإخضاعها لمعايير وضوابط محددة ودقيقة تتعلق بسلامة والمراقبة وذلك حسب كل صنف معين.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية دواعي إعداد هذا المشروع القانون والأهداف المتوخاة منه، خاصة وأنه ينص على مسألة حيوية تتعلق بسلامة السدود، ضمن محاور أساسية موزعة على كل مراحل حياة المنشأة، مع تحديد مسؤوليات والتزامات كل الأطراف المتدخلة في تديرها، وربط إنجاز أعمال التتبع والمراقبة والصيانة بضرورة الحصول على التراخيص القانونية التي لا تسلم إلا بعد استيفاء مجموعة من الشروط.

ولا يفوت فريق التقدم الديمقراطي التأكيد أيضا على أهمية إلزام المشروع، الأهمية التي أولاهها هذا المشروع للتصدي للأخطار التي تهدد سلامة السدود، بإعداد مخطط لتدبير مياه الحفينة مما سيؤمن سلامة هذه المنشأة وبإعداد مخطط للتدابير الاستعجالية بتنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالوقاية المدنية، مما يقتضي في نظرنا تفعيل الحكامة

نمر إلى مشروع قانون:

مشروع القانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة:

مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين.

أعطى الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروعين دفعة واحدة.

**السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، نيابة عن السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال:**

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني نيابة عن أخي وزميلي السيد الوزير مصطفى الخلفي أن أقدم أمامكم بمشروع قانون رقم 90.13 الذي يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، وكما تعلمون يشكل موضوع التنظيم الذاتي للصحافة أحد الأسئلة المهمة المفكر فيها منذ مدة داخل الجسم الصحافي المغربي، وقد كان إحداث المجلس الوطني للصحافة إحدى أهم توصيات الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع، كما شكل هذا المجلس أحد الأجوبة المتضمنة في عدد من المذكرات التي كانت تصدرها الهيئات المهنية والمنظمات الحقوقية والمعنية بحرية الصحافة، سواء الوطنية منها أو الدولية، كما يجسد وجود مجلس خاص بالصحافيين المهنيين يعنى بالتنظيم الذاتي للمهنة، ويرتقي بأخلاقيات المهنة في إطار التوازن الخلاق بين مفهومي المسؤولية والواجب الصحافي إحدى أهم الإنتظارات التي كان المهنيون الصحفيون يسعون إلى تحقيقها، ويعهد بمقتضى هذا القانون إلى المجلس الوطني للصحافة بتولي المهام التالية:

- وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة:

- وضع الأنظمة الضرورية التي تضمن ممارسة مهنة الصحافة في احترام تام لقواعدها وأخلاقياتها والسهر على ضمان احترام المهنيين لها؛

- منح بطاقة الصحافة المهنية؛

- ممارسة دور الوساطة في النزاعات القائمة بين المهنيين أو بين المهنيين والأغيار؛

- ممارسة دور التحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين والنظر في القضايا التأديبية التي تهم المؤسسات الصحفية والصحافيين المهنيين الذين أخلوا بواجباتهم المهنية وميثاق أخلاقيات المهنة والنظام الداخلي للمجلس.

تلكم السيد الرئيس، الغاية من مشروع قانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة.

أما فيما يتعلق بمشروع قانون رقم 89.13 القاضي بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، فههدف تعديل القانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، بالخصوص إلى الحفاظ على المكتسبات من جهة، والاستجابة من جهة أخرى لانتظارات المهنيين وفعاليات المجتمع المدني في الحصول على إطار قانوني يؤطر بشكل إيجابي مهنة الصحافة، ومن تم تحديث تقنين مفهوم الصحفي المهني وضوابط الولج إلى المهنة الصحفية وتعزيز ثقافة المسؤولية وتطوير منظومة أخلاقيات المهنة، عبر وضع قواعد ومعايير واضحة ودقيقة لنظام أخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليه دوليا.

ويرمي مشروع هذا القانون إلى توفير أقصى الضمانات للصحافيين المهنيين حتى ينعموا بأقوم الشروط وأفضلها، ويتمكنوا بأنجع الوسائل من أداء مهمتهم داخل فضاء تضمن فيه كرامتهم وتضامن حقوقهم.

ويأتي مشروع هذا القانون في إطار 31 مادة تناولت مقتضيات خاصة بعمل الصحفي المهني، مقتضيات تهم بطاقة الصحافة المهنية، مقتضيات تنظم علاقات الشغل بالمؤسسة الصحفية، مقتضيات خاصة بالصحفي المهني المعتمد.

تلكم السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب المحترمين، مقتضيات مشروع قانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، شكرا لكم.

**السيدة رشيدة بنمسعود، رئيسة الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى تدخلات الفرق النيابية، الكلمة لفريق العدالة والتنمية للسيد النائب المحترم، السيد النائب أحمد بوخيزة، فليفضل مشكورا.

**النائب السيد أحمد بوخيزة:**

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير،

إخواني النواب أخواتي النائبات،

سعيد جدا باسم فريق العدالة والتنمية أن أقدم مداخلة حول مشروع قانونين 89.13 و 90.13 التي كيتعلقو بالمجلس الوطني للصحافة والنظام الأساسي للصحافيين المهنيين.

في البداية أحب أن أهني السيد وزير الصحافة السني الخلفي، ولكن ماشي موجود، السيد الأزمي يبلغ له التهنية ديال نجاح منتدى إفريقيا

بخصوص مشروع القانون النظام الأساسي للصحفيين هو الآخر 89.13 تضمن مجموعة من المكاسب والإيجابيات من بينها تعزيز الحماية القانونية للصحفي المهني، تقنين ولوج المهنة، بحيث يشترط المستوى الجامعي أو شهادة مؤهلة، توسيع قاعدة تعريف الصحفي المهني، وتم الإجماع في اللجنة على حذف عبارة في حكم الصحفي لصالح توسيع فئات أخرى تقوم بالعمل الصحفي بشكل من الأشكال، ثم ربط بأحكام مدونة الشغل في اتجاه الحماية الاجتماعية لحقوق الصحفيين، وتنظيم عمل كذلك الصحفي المهني المعتمد الذي يمثّل المنابر الدولية، وهذا مهم كذلك تعزيز ثقافة المسؤولية وتطوير منظومة أخلاقيات المهنة واختصاص القضاء في سحب البطاقة في حالة الإدانة، والاستجابة لانتظارات المجتمع المدني الذي أصبح ممثلاً كذلك في عضوية المجلس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني النواب أخواتي النائبات،

السيدة الرئيسة،

هذا القانون أو هاذين القانونين وهذين النصين هما مناسبة لكي نعبر للحكومة عن تخوفات عن تحديات، يعني من بينها أو على رأسها يعني ظهور منابر بتمويلات ضخمة، عشرات إلى ملايين إلى مئات ملايين الدراهم، والتخوف من سؤال بإعادة التحكم من جديد عبر هذه القناة أو عبر هذه الآلية، كذلك التخوف من استمرار صحافة الشائعات، صحافة الارتزاق والأكاذيب المطرزة ذات المصادر المجهولة، والتي في بعض الحالات يمكن نقولوا أنها كتهمد الأمن ديال بلادنا، ثم عندنا كذلك تخوف آخر اللي خصنا نحرصو في القوانين ذات الصلة أننا نضمونوه، وهو تمهيش اللغة الدستورية العربية لفائدة اللغة الفرنسية في هذا القطاع.

السيد الوزير المحترم، يعني نراهن ومنتظر مخرجات وأثار جيدة لهذين القانونين، بطبيعة الحال ماشي للحكومة بوحدها، بل حتى المعنيين اللي هما الصحفيين المهنيين والمؤسسات الصحفية ومؤسسات قطاع الإعلام والاتصال بصفة عامة، من هذه المخرجات السيد الوزير اللي كنتظروها، أن تكسب الصحفي المهني مهارة الممارسة السليمة، تحدي جودة المحتوى لأن أحيانا الضحالة ديال المحتوى يعني تكون للأسف الشديد باعثة على الغثيان، التأهيل الاقتصادي والتكنولوجي، التحدي ديال احترام أخلاقيات المهنة اللي هي للأسف تضرب في الصميم عند كثير من هؤلاء اللي كنتكلمو عليهم، ثم الإرادة السياسية القوية اللي تجسدت في هاذ القانونين واللي خاصها تجسد كذلك على مستوى التطبيق الجيد في إطار تعزيز حرية التعبير، واللي من طبيعة الحال هاذين القانونين كيشيروا إلى نصوص تنظيمية اللي خاصها تشوف النور في وقت قريب، ثم كذلك انتظار أننا ننتقلو إلى صحافة البحث والتحقيق الصحفي وتطوير الصحافة ذات البعد الرقمي، شكرا لكم والسلام عليكم.

للإعلام اللي تنظم بمراكش واللي خطوة هامة تتعزز الانفتاح ديال البلاد ديالنا على القارة الإفريقية.

بطبيعة الحال هاذ القانونين كيجيو ووفاء من الحكومة عامة والوزارة خاصة في تنزيل المخطط ديالها التشريعي، وتنزيل توصيات الحوار الوطني وديال المناظرة حول الإعلام، بالنسبة لنا هذه كنعتمروها واحد اللحظة تاريخية ديال هاذ الورش الكبير، وأحد الإصلاحات الكبرى في قطاع الإعلام والاتصال، باعتباره (سلطة رابعة) لإكمال المنظومة القانونية، وجزء من مسار مشروع إصلاح كبير وقوي تطلع به حكومتنا منبثق عن رؤية شاملة للإصلاح الاستراتيجي في قطاع الاتصال اللي وضعته الوزارة ما بين 2012 و2016، هاد الإصلاح اللي كيضمنوه هاد القانونين يحقق لبلدنا ربح الوفير على مدونة عصرية وفق مقتضيات دستور 2011، تستجيب لانتظارات المهنيين والحقوقيين وتواكب التحولات والالتزامات، التحولات التكنولوجية والالتزامات ديالنا الدولية، كما أهما يأتي في ظل حكومة تحسنت في عهدنا مؤشرات حرية الصحافة، فلم يسجل لا حجز ولا مصادرة للصحافة ولا لمواقع صحفية إخبارية، ويأتي كذلك في ظل إشادة خبراء عندهم خبرة رصينة في هذا المجال بأن هذين النصين يعتبران متقدمين بشكل كبير مقارنة مع نص قبل 14 سنة من الآن.

وهذه مناسبة باش نهني السيد الوزير الصحفي المحترم والحكومة كذلك على هاد الإنجاز القانوني التاريخي الكبير، لاعتماده المقاربة التشاركية العلمية الواسعة، كانت هناك لجنة علمية، استقبال مذكرات، تجارب مقارنة، أخذ أغلبية الملاحظات ديال هاد الجهات وديال الشركاء، التفاعل الجيد خلال أعمال لجنتنا لجنة التعليم والثقافة والاتصال، سواء مع تعديلات المعارضة أو الأغلبية في اجتماعاتنا الماراطونية الطويلة، وبالمناسبة نشيد بالدور ديال نواب فرق الأغلبية كذلك اللي غلبت الصالح المهني وصالح القطاع، وراعت العمل المصني والشاق ديال الوزير وديال الوزارة دفعا في اتجاه الإجماع، فبعض اللحظات كان نقاش ساخن لدرجة توقف أشغاف اللجنة لبضع لحظات حتى نستطيع أن نسير إلى الأمام.

بخصوص المجلس الوطني للصحافة، فكندسجلو أنه تضمن مجموعة ديال المكاسب، على رأسها إرساء النظام الذاتي للجسم الصحفي اللي كينزل الفصل 28 من الدستور، تطوير الحكامة الذاتية في اتجاه الاستقلالية والأسس الديمقراطية، ضمان حق المواطن في إعلام متعدد وحر وصادق، صيانة مبادئ وشرف المهنة وأخلاقياتها، وتنظيم الولوج للمهنة، وضمن تمثيلية النساء الصحفيات والناشرات، وضمن حقوق الصحفيين في الإعلام والتعليق والنشر، والارتقاء بتطوير تجربة الصحافة اللي غيصبح المجلس مسؤول، المجلس الوطني للصحافة مسؤول على التتبع ديال احترام حرية الصحافة، وهذا واحد المكسب جوهرى ومهم، ثم دور الوساطة والتحكيم والتأديب واختصاصات أخرى لا تقل أهمية، وهي اختصاص إبداء الرأي للجهات ذات الصلة، وإعداد الدراسات والتكوين والتقارير الموضوعاتية.

بقدرما يؤشر ذلك على أن المشهد السياسي أو المشروع السياسي بخير أو هو في طريق هاذ الخير، لذلك نقول اليوم بأنه حينما تقرر الحكومة مشكورة فتح ورش التشريع في مجال الحريات، وخصوصا في مجال حرية الصحافة والنشر، فإنها تؤشر أو تعطي إشارات قوية على قوة ومثانة المشروع السياسي في بلادنا، نحن لا نخاف من أن نشرع في مجالات وفي قطاعات وفي قضايا لها خصوصية ولها أهمية، وحينما تتفاعل الطبقة السياسية مع إرادة الحكومة في هذا المجال، يجب أن نتغنى) بهذا الإنجاز الكبير جدا الذي يساهم على فهم هاذ الاستثنائية في النموذج المغربي.

وإحقاقا للحق يجب أن نعترف بأن هذه اللحظة هي ليست وليدة اليوم، هذه اللحظة هي وليدة تراكم تحقق في هذا المجال طيلة سنين خلت، أولا كانت الشرارة الأولى وبدأ الحديث لأول مرة عن التنظيم الذاتي للمهنيين في عهد حكومة فقيدنا، في عهد فقيدنا الكبير الأستاذ محمد العربي المساري حينما كان رحمه الله وزيرا للاتصال ووقع الاشتغال على هذا المستوى، ولكن إحقاقا للحق نقول أن هذا الموضوع عرف قفزة نوعية مهمة جدا في عهد صديقنا الأستاذ محمد نبيل بنعبد الله حينما كان وزيرا للاتصال، ومرجعنا الأساسي هو ما تحقق وما راج في مناظرة الصخيرات الشهيرة التي جاءتنا بالعديد من المكاسب، عقد البرنامج، الاتفاقية الجماعية، الدعم العمومي للصحافة المكتوبة.

إذن هذه اللحظة السياسية اللحظة التشريعية ليست وليدة اليوم ومن القصور الفكري أن نحصر هذا التراكم الهائل الذي حصل في لحظة انفعالية، يجب أن نقول إحقاقا للحق أيضا، وما لله وما لقيصر لقيصر، أن هذا العمل في عهد هذه الحكومة خضع إلى منهجية تشاركية، بدأت بإنشاء لجنة استشارية علمية، ضمت خبراء، ضمت مهنيين من صحافيين وناشرين، وضمت شخصيات محايدة وترأسها مرة أخرى، وعلى هذا الأساس فقيدنا الكبير محمد العربي المساري رحمه الله، الحكومة لم تكتف بهذه اللجنة، بل طورت عملها بأن فتحت مشاورات موسعة مع المهنيين من ناشرين ومن صحفيين.

نقول الآن بأننا القوانين الجيدة قد لا تكون كافية، وأن القوانين المتطورة لا يمكن أن يتم التعويل عليها لوحدها للنهوض بهذا القطاع، ولنا العديد من الأمثلة، حينما نتحدث الآن عن مشهد إعلامي يجب أن نعترف في هذه اللحظة أن هناك ليس فرعون واحد، فراعين في المشهد الإعلامي الوطني، ليس أقلها ما يحدث في وكالة المغرب العربي للأنباء هذا الأفقير المتوسط لا هو الصغير ولا الكبير الذي يعيث فسادا في هذه المؤسسة، الذي يهيمن على هذه المؤسسة، الذي يصل ويجول في هذه المؤسسة، يطرد الصحفيين، يقطع الحوار النقابي، يتعد حتى عن الحكومة، ولا أحد يمكن أن يتحدث مع هذا الفرعون، لأنه له مراجع أخرى في الدولة مع كامل الأسف وهذا ما لا يمكن أن نتداركه بالتشريع. أيضا فيما يتعلق بمجال الاعتداءات على الصحفيين لازالت

**السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:**

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية السي عبد الله البقالي بطبيعة الحال.

**السيد النائب عبد الله البقالي:**

**السيد الرئيس،**

**السيد الوزير،**

**الزملاء النائبات والنواب،**

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي أن أتناول الكلمة في لحظة نعتبرها فارقة ومهمة جدا، تتعلق بالتشريع في مجال يجب أن نعترف بأنه يحظى ويتميز بخصوصية أو بحساسية، لحظة فارقة لأنها ستشهد لأول مرة ميلاد مؤسسة جديدة تتعاطى للحريات العامة وتخص المشهد الإعلامي بالخصوص، لحظة فارقة لأنها ستتحقق إضافة في عهد هذه الحكومة تنضاف إلى التراكم المهم الذي حققته البلاد طوال سنين خلت، القانون الأساسي للصحفيين المهنيين والمجلس الوطني للصحافة، في تقديرنا هناك مراجع كثيرة لهذين التشريعين، وهي مراجع تفسر أو تساعد على تفسير أهمية اللحظة وأهمية إخراج هذه المؤسسات إلى حيز الوجود.

أولا هناك مراجع دستورية جديدة بعد دستور 2011 أتاحت صلاحيات مهمة، وتم بصفة علمية إن صح التعبير تنقية المشهد السياسي من بعض الشوائب التي كانت يجب أن نعترف بهذا الأمر، كانت تعرقل مجال الإبداع التشريعي في البلاد، سواء من هيئة التشريعية أو من سلطة تنفيذية.

أيضا هناك مراجع أخرى مهمة تتمثل في إرادة المجتمع، تنظيم المهنة مهنة الصحافة، وتنظيم المشهد الإعلامي الوطني أصبح من المطالب الملحة المعبر عنها من طرف مختلف الفئات الاجتماعية، وليس فقط الطبقة السياسية، ولكن أيضا الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.

أيضا المراجع الأساسية هي إرادة المهنيين، إرادة المهنيين من صحفيين وناشرين وعاملين في مجال الطباعة والنشر في هذه البلاد، ومجال البث التلفزيوني والوكالة ومختلف تفرعات المشهد الإعلامي، لديهم إرادة ملحة للمضي قدما ولتوفير سبل تطوير المشهد الإعلامي الوطني.

اسمحوا لي أن أشير إلى أن التشريع في مجال الحريات يتميز أو يختلف عن التشريع في باقي المجالات، حينما نشرع للطب نعم نحن نحقق إضافة مهمة، ولكن حينما نشرع لممارسة الحرية يجب أن نعترف بأننا بصدد ممارسة سياسية ستمكن البلاد من نفس جديد ومن أنفاس جديدة ستساعدنا على التطور، أيضا التشريع في مجال الحريات العامة هو محرار لقياس مستوى تطور المجتمع، مستوى تطور المشروع السياسي في هاذ المجتمع، فبقدر ما يكون التشريع في المجال السياسي متطورا،

**النائب السيد جمال ستيتو:****السيد الرئيس المحترم،****السيد الوزير،****السيدان الوزيران المحترمان،**

السادة الزملاء الزميلات النواب المحترمون والمحترمات كذلك،

باسم فريق الأصالة والمعاصرة يشرفني أن أتقدم بهذه المداخلة في إطار مناقشة مشروع القانونين المتعلقين بإحداث المجلس الوطني للصحافة والنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، بعد طول انتظار وترقب صادق المجلس الحكومي يوم 29 يوليوز من السنة الجارية على مشروع القانون القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، تنزيل لأحكام الفصل 28 من الدستور الذي ينص بصريح العبارة على التشجيع على تنظيم قطاع الصحافة بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به.

وفي هذا الإطار لا بد من التذكير بأن تنزيل هذا المقتضى الدستوري هو باكورة وثمرة دينامية مجتمعية اتسمت بالمد أحيانا، والجزر أحيانا أخرى، ساهم فيها الفاعلون الأساسيون في القطاع، وكذا كافة القوى السياسية والمنظمات والهيئات المدنية والنقابية والثقافية الحية، التي ما فتئت منذ ما يقرب من العقدين من الزمن تصر على المطالبة بضرورة احترام أخلاقيات مهنة الصحافة.

ومن المعلوم أيضا أن هذه الدينامية كانت قد ابتدأت منذ سنة 2002 بتأسيس الهيئة الوطنية المستقلة لأخلاقيات المهنة، والتي شكلت تجربة مؤسسة ومهمة بالرغم من أن النجاح لم يكن حليفا لها، سيما وأنها كانت قد رسمت خارطة طريق وحددت أهدافا شكلت مرجعية لا غنى عنها بالنسبة لكوكبة من الإعلاميين الغيورين على هذا القطاع الحيوي.

وبعد جهود لم يكتب لها النضج والاكتمال في ظل حكومتي السيدين إدريس جطو وعباس الفاسي فيما يرتبط بتنزيل هذه القوانين المرتبطة بالصحافة والإعلام، بادرت الحكومة اليوم إلى إدراج هذين القانونين حتى وإن جاء متأخرين نقصد في السنة الختامية من هذه الولاية التشريعية،

وفي هذا السياق نقر بأن الأمل كان يحذونا في أن تعمل هذه الحكومة على استثمار تلك الجهود السابقة للحكومات المتعاقبة والتي استطاعت أن تقدم تشخيصا دقيقا لوضعية هذا القطاع ببلادنا، وكذا التطلعات التي يرنو إليها، وتعمل إلى إدخال ما تشاء من تعديلات وتعرضها على البرلمان في إطار مشاريع قوانين مع بداية هذه الولاية التشريعية.

لكن الحكومة وللأسف أضاعت زمنا غير يسير لترسو على تقديم

مستمرة إلى الآن، وقالت لنا الحكومة التجنثوا إلى القضاء، التجنثوا إلى القضاء وقدمنا شهادات طبية فيها 25 يوم وبمحضر وبشهود، وبما أن الأمر يتعلق برجل سلطة بباشا مدينة المحمدية، لا يستطيع أي كان بما في ذلك الحكومة أن تحرك ساكنا أو أن تخسر خاطر هذا المسؤول، القوانين الجيدة ليست كافية، نحن في لحظة سياسية مهمة، صحيح نحن نشرع لما هو إيجابي صحيح، ولكن مع كامل الأسف، لازالت النقوب كبيرة جدا داخل هذه الدولة، الدولة بما نسميه بالتعبير العميق للدولة تعيق التطور السياسي في المجال التشريعي وفي غير المجال التشريعي، لذلك نعتبر أن المجلس الوطني للصحافة والنظام الأساسي للصحافيين من أكبر الثورات التي حدثت الآن في المشهد الإعلامي الوطني بمشاركة الجميع، لأول مرة ستكون لدينا مؤسسة محايدة ليست فيها الحكومة، فيها المهنيين، فيها الناشرين، فيها المجتمع المدني، وفيها القضاء أيضا كسلطة رئيسية ومتدخلة في هذا العمل، فيها التحكيم والوساطة، فيها المساواة، فيها العديد من المكاسب المهمة.

نمنا إلى العديد من الإشكاليات لأنه الوقت لا يسمح، لا بد لي أن أشرح نوعا ما، نمنا إلى إشكالية وقع التجاوب معنا في هذه التنبهات، لذلك نحن مع هذا القانون، من ضمن التنبهات التي قدمناها، هو أن المشروع الأول كان يعطي الصلاحية للمجلس في إصدار قرارات تأديبية تصل حد المنع من ممارسة المهنة، اعتبرنا أن هذا فيه تماس مع صلاحية القضاء ومع سلطة القضاء، والقضاء هو الذي يضمن المحاكمة العادلة، هو الذي يضمن شروط المحاكمة العادلة، وبالتالي لا يمكن مؤسسة ليست قضائية أن تصدر قرارات زاجرة تصل حد الممارسة للمهنة، نعم نحن مع العقوبات التنبهية، إن صح التعبير وقع التجاوب معنا في هذا المستوى، وسحبت الحكومة هذا المقضى، لذلك أصبح هذا المجلس الآن يتوفر على منسوب مقبول جدا من المصادقية.

أيضا نمنا في النظام الأساسي للصحافيين المهنيين أنه القضاء المغربي غالبا ما يلجأ إلى مدونة الشغل، في حين أن هناك نظام أساسي، قانون أساسي للصحافيين المهنيين، القضاء الاجتماعي يتعامل مع الصحفي كالأجير الذي فصل من معمل الصابون، أن من وحدات الإنتاج الصغيرة، في حين أن الأمر يتعلق بإطار من الأطر.

أيضا المجلس سيمت بأخلاقيات المهنة، وهذه من أكبر المعضلات، نحن نتوفر على معطيات أن الغالبية الساحقة من المتضررين من تجاوزات أخلاقية للصحافة لا يطلبون إلا اعتذارا فقط، وهم يلتجئون إلى القضاء اضطرارا لأنه الصحفي ولأن المؤسسة الصحفية ترفض الاعتذار، أعتذر على الإطالة، شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد النائب المحترم، فريق الأصالة والمعاصرة السي جمال

ستيتو.

إيجابا مع جزء من التعديلات لا تغير من فلسفة واختيارات وتوجهات المشروعين...، وبالنظر أيضا لحاجة مشهدهنا الإعلامي إلى مثل هذه النصوص المنظمة لهذا القطاع مهما اعترت مقتضياتها من الثغرات والنواقص، واقتداء بالمثل الروسي الذي يقول «الريغيف الأول يكون دائما مليئا بالرماد» فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة قررنا الامتناع عن التصويت على هذين المشروعين، وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للفريق الاشتراكي الأستاذة رشيدة بنمسعود.

#### النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أدخل باسم الفريق الاشتراكي في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع قانون رقم 13.90 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، ومشروع قانون رقم 13.89 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين.

في هذا السياق نعتبر في الفريق الاشتراكي أن هذه اللحظة التشريعية كنا نتطلع لكي تكون لحظة مؤسسة، لحظة قوية واستشرافية لما سيكون لها من أثر في إحداث مزيد من التراكم الإيجابي، في مجال حيوي يرتبط بالوضع الصحفي والديمقراطي تفعيلاً لمقتضيات دستور 2011 المتعلقة بتسيخ قيم الحرية وحرية الرأي والتعبير والمسؤولية ببلادنا، لكن السؤال المركزي الذي نطرحه في هذا الإطار، إلى أي حد جاء هذا المشروع منسجما مع المقتضيات الدستورية ذات الصلة مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب وفي مستوى تطلعات اللحظة السياسية، اللحظة الصحافية واللحظة الحقوقية؟

أكد كلنا نعرف أن قانون الصحافة منذ 1958 غداة استقلال المغرب، شكل محطة متقدمة في أفق بناء دولة الحق والقانون وضمان حرية التعريف، وعرف هذا القانون مجموعة من المراجعات نظرا لما يكتسبه الإعلام من أهمية قصوى في حياة المجتمع، مرورا بمجموعة من المناظرات وصدور القانون الأساسي للصحفيين المهنيين، هذا فضلا على أن هذا الورش الكبير، ولكي لا نبخس أحدا حقه قد فتح كورش كبير مع حكومة التناوب بصفة عامة، وكان لهذا الورش ولتدشين هذا الورش في هذه المحطة، الأثر الكبير في إصلاح قانون الصحافة سنة 2002 في عهد السي محمد الأشعري الأستاذ السي محمد الأشعري، طبعا عرف مجموعة من التراكمات فيما بعد مع المسؤولين الذين تحملوا تدبير هذا القطاع.

هذين المشروعين الذين اعتبرهما السيد الوزير إنجازا حكوميا سيمكن المغرب على حد تعبيره من الانخراط في المنظومة الدولية لحرية الإعلام، ناهيك عن كونهما كانا محط مقارنة ديمقراطية تشاركية مع كافة مكونات الجسم الصحافي الوطني

والحال، أن جزء لا يستهان به من مكونات هذا الجسم الصحافي اعتبر الخرجات الإعلامية الحكومية بهذا الشأن لا تعدو تكون مجرد مزاعم وادعاءات، لأن الحكومة لجأت من وجهة نظرهم إلى تغييب المقصود لإعمال المقاربة التشاركية للمهنيين، بل كرست منهجية احتكارية في إعداد هذين المشروعين، وهذا ما تمكنا من الوقوف عليه في إطار اللقاءات التي جمعتنا ببعض المهنيين الذين لهم حضورهم الوازن على صعيد الساحة الكلامية الوطنية، والذين أكدوا لنا بأنه كان ثمة إقصاء واضح للمهنيين الأقل تمثيلية أثناء إعداد هذين المشروعين، وبالمقابل كانت هناك محاباة وتحيز لفائدة فئات أخرى.

وكيفما كان الحال، فقد كنا ننتظر من الحكومة أن تقدم لنا مشروعين قانونيين ينسجمان مع التحولات التكنولوجية والرقمية ويستجيبان لطموحات الفاعلين، ويكرسان مبدأ الاستقلالية كما ينص على ذلك الدستور في الفصل 28 حين يؤكد على تنظيم الصحافة بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية. وعكس ذلك، نسجل بأن مشروع القانون المتعلق بإحداث المجلس الوطني للصحافة، قد تضمن مقتضى يفيد بالواضح سعي الحكومة إلى التحكم في هذا المجلس نتيجة إقحام نفسها طرفا في تركيبها، على خلاف ما جرت عليه العادة في البلدان الديمقراطية.

وفي هذا الإطار تقدمنا في فريق الأصالة والمعاصرة بتعديل توخيها منه تعزيز مبدأ الاستقلالية، غير أنه قوبل بالرفض من قبل الحكومة.

وعلى نفس المنوال، لم تتعامل الحكومة برؤية منفتحة مع تعديل آخر تقدمنا به، كنا نبتغي من ورائه إدراج أحد المكونات الأساسية للثقافة المغربية ضمن تركيبة هذا المجلس، ألا وهو المكون الأمازيغي الذي يبدو أن هذه الحكومة تعاني من حساسية مفرطة تجاهه، وبالتالي فهي لا تذخر جهدا في محاصرة هذا المكون الأساسي للهوية المغربية المنصوص عليه دستوريا وفرملة سرعة تفعيله وتزييله على أرض الواقع.

من جانب آخر، وانسجما مع المقتضى الدستوري الذي ينص في فصله الأول على الجهوية المتقدمة، وعلى غرار بعض المؤسسات المهنية الأخرى، كان بودنا أن تعزز الحكومة وتتثبت هذا التوجه، من خلال إحداث فروع جهوية للمجلس الوطني للصحافة بغاية لا تركز الخيارات المزمع اتخاذها، قصد النهوض بقطاع الإعلام والاتصال وجعله مساهرا للتحولات المتسارعة على المستوى الكوني، لكن الحكومة للأسف الشديد فضلت تعطيل أعمال الدستور بهذا الخصوص.

تبعاً لذلك، وبالنظر إلى أن الحكومة تعاملت بتحفظ شديد مع تلك التعديلات التي تعتبرها جوهرية في تقديرنا، واكتفت بالتعامل

**النائب السيد محمد سعدون:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني النواب،

مداخلتي ستكون باسم الفريقين التجمع الوطني للأحرار والفريق الحركي، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريقين لإبداء وجهة نظرنا وموقفنا من مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، ومشروع قانون 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن هذين المشروعين يندرجان في إطار استثمار الورش القانوني المطابق لإصلاح قطاع الصحافة والذي يستجيب من خلاله المغرب للتحويلات التكنولوجية والرقمية، حيث يسعى عبره إلى ترجمة انتظارات المهنيين والناشرين ومختلف المتدخلين، غايته في ذلك الرقي بقطاع الصحافة وجعلها تواكب التطور الذي عرفه هذا المجال على المستوى الإقليمي والعالمي.

السيد الرئيس،

إن هذين المشروعين يشكلان حدثا هاما يؤسسان للمرحلة الأخيرة من ترجمة أحكام الدستور الجديد، وخاصة الفصل 28 المتعلق بتشجيع الدولة على التنظيم بكيفية مستقلة وديمقراطية لقطاع الصحافة. لذلك، كان من الضروري الانخراط في إصلاح هذا المجال الإعلامي عن طريق إحداث المجلس الوطني للصحافة، الذي يقر آلية انتخابية لتشكيل المجلس الذي سيعمل على الارتقاء بأخلاقيات المهنة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع، وحماية أيضا الصحفيين وحرية التعبير، والاعتراف القانوني بالصحافة الرقمية باعتبارها أحد المكونات الحيوية لحرية التعبير والإعلام بالمغرب، كما سيعهد إلى هذا المجلس تولى مهام وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة، ومنح بطاقة الصحافة المهنية، وممارسة دور الوساطة في النزاعات القائمة بين المهنيين وبين هؤلاء الأغيار، بالإضافة إلى ممارسة دور التحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين، وكذا النظر للقضايا التأديبية التي تهم المؤسسات الصحفية والصحفيين المهنيين الذين أخلوا بواجباتهم المهنية.

وهذه في نظرنا مرامي وأهداف تكتسي أهمية بالغة، تأتي وضعها واستنباطها من واقع الممارسة الإعلامية اليومية بمرجعية تشاركية، طالما كانت مواضع أسست صفحات المجلات والجرائد بأقلام الفاعلين الإعلاميين أنفسهم.

السيد الرئيس،

إننا في الفريقين في الأحرار والحركي نشيد بما تضمنه هذا المشروع في شقه المتعلق بإشراك النساء الصحفيات المهنيات والناشرات ضمن

كذلك لا ننكر أن الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع لعب دورا كبيرا في هذا المجال، وأصدر كتابا أبيض اعتبر بمثابة خريطة طريق، كل هذا الحوار الذي احتضنه البرلمان وكان بمشاركة وزارة الاتصال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والفيدرالية المغربية لناشري الصحف.

إننا نعتبر أن عملية الحق الإصلاح، الحق الإعلامي وتطوير وتحيين الآليات التشريعية المؤطرة له، ضرورة من أجل مساندة التحويلات الإصلاحية السياسية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا في علاقة جدلية بين المشهد الإعلامي والمشهد السياسي بصفة عامة، والمشهد الدستوري بصفة خاصة.

وفي الوقت الذي كنا ننتظر في الفريق الاشتراكي من هذا المشروع أن يكون قيمة مضافة حقيقية في مسلسل البناء الديمقراطي للدولة، نظرا للعلاقة الجدلية والوطيدة بين الديمقراطية وحرية الصحافة، نسجل أن هذا القانون رغم بعض مقتضيات المتقدمة المتضمنة فيه، يتسم في شموليته وفي جوهره بنوع من التراجع عن بعض المكتسبات التي تحققت في هذا المجال، ويتمثل ذلك على سبيل المثال في:

إشكالية تحول الغرامات في قضايا الصحافة والنشر إلى سجن نافذ؛

ثانيا: سحب البطاقة المهنية قبل صدور الحكم ونحن نعرف أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته؛

ثالثا: التوجه نحو نقل المتابعات من القانون الصحفي الخاص إلى القانون الجنائي، هذا فضلا على أن هذه المشاريع جاءت متأخرة عن المواعيد المحددة لصدورها حسب المخطط التشريعي الذي نص على أن إصدار هذه القوانين ستكون ما بين سنة 2012-2013، ونحن في الهزيع الأخير من سنة 2015، بل في الهزيع الأخير من ولاية هذه الحكومة، نحن بصدد مناقشة هذه القوانين.

أكد أن المناقشة عرفت لحظات ساخنة إيجابية، ولعب فيها باعتراف السيد الوزير المحترم دورا أساسيا من أجل التوفيق بين المعارضة والأغلبية في هذا الإطار، وتقدمنا كفريق اشتراكي بمجموعة من التعديلات، قبل السيد الوزير بعضا منها مشكورا، ورفض البعض الآخر، ونتيجة للاعتبارات السالفة الذكر، الملاحظات المسجلة والتي ذكرتها سابقا، فإننا في الفريق الاشتراكي سنصوت بالامتناع لفائدة هذين المشروعين، وشكرا لكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة الرئيسة، الكلمة للفريق الحركي، السي محمد سعدون.



إقراره سنة 2002، ولابد من التأكيد في هذا الصدد بأننا نعتبر بأن مهنة الصحافة يجب أن يطالها التنظيم والتقنين على غرار باقي المهن الأخرى في إطار جدلية الحق والواجب، وذلك بتأطير المجال الإعلامي وتنظيمه وفق شروط محددة تعتمد المهنية والتكوين والاستقلالية والتزام بأخلاقيات المهنة، مع الأخذ بعين الاعتبار بطبيعة الحال التمتع بمختلف الحقوق المادية والمعنوية والاجتماعية التي تكفل العمل في إطار شروط محفزة ومشجعة ومعنوية.

فهذا المجال يعتمد على محورين أساسيين في نظرنا، ويتعلق الأمر من جهة بالصحافي ومن جهة أخرى بالخبر والتعليق، ومن هذا المنطلق نعتقد بأن القانون يجب أن يحمي كرامة الصحافي، كما أن كرامة الأشخاص وحرمتهم يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار كذلك في إطار مبدأ الخبر المقدس والتعليق الحر، وفي إطار أخلاقيات المهنة.

لذلك، نؤكد بأن مسألة الأخلاقيات ضرورية وأساسية ضمن هذه المنظومة، لاسيما ونحن نلاحظ بعض الخروقات تزيغ وتعيد عن هذا المبدأ، لذلك كان من الضروري وضع حد لهذه التجاوزات التي تتخذ أشكالا مختلفة، كما يلاحظ أنه في الوقت الذي يفرض فيه القانون أو مبادئ الأخلاقيات، نشر بيان الحقيقة وحق الرد في العديد من الصحف لا تحترم هذا الحق.

لذا، طالنا غير ما مرة بإنشاء المجلس الوطني للصحفيين تكون له بعض صلاحيات ضبط آداب وأخلاقيات المهنة.

السيد الرئيس، وقبل الختام نؤكد بأن تدبير الحقل الإعلامي لا يمكنه أن يسمو إلى المستوى المطلوب بدون عنصر بشري مؤهل والمتمتع بكافة الحقوق الإدارية والاجتماعية، فالمغرب لا تعدمه كفاءات في هذا المجال، والدليل على ذلك أن العديد من الخبرات المغربية تشتغل في منابر إعلامية ذائعة الصيت عالميا، وإذا كان هذا الانفتاح مطلوباً ومحموداً، فإن الضرورة تقتضي تحسين أوضاع العاملين في الحقل الإعلامي سواء في الصحافة المكتوبة أو المرئية أو المسموعة.

ولا فتوتني الإشارة دون التأكيد على أن مشروع القانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين يعد إصلاحاً طموحاً، ويأتي من أجل إدماج عدد من المراجعات العميقة في النص، ويكرس هذا الإصلاح مبدأ استقلالية الصحفي من خلال حصوله على بطاقة الصحفي، وجعل الولوج إلى المهنة من اختصاص المهنيين، كما ينظم الضوابط المؤطرة للولوج إلى المهن الصحفية، حيث يشترط لأول مرة مؤهلات جامعية.

السيد الرئيس، إننا ننوه بخروج هذين المشروعين إلى حيز الوجود وإننا في الفريقين سنصوت لصالح هذين المشروعين، وشكراً لكم.

تمثيلية المجلس، بما يتناسب مع حضورهم داخل قطاع الصحافة والنشر في إطار التنصيص على مبدأ السعي إلى تحقيق المناصفة، كما من شأن إخراج هذا القانون أن يحقق الأهداف التالية باعتبارها مطالب مجتمعية وإعلامية متواترة:

تعزز ضمانات الحرية في الممارسة الصحفية، حماية حقوق وحرية المجتمع والأفراد، جعل القضايا سلطة حصرية في قضايا الصحافة، تعزيز دورهم في حماية حرية الصحافة، تعزيز حرية الصحافة الإلكترونية، تشجيع الاستثمار وتحديد الحقوق والحرية بالنسبة للصحفي، تعزيز استقلالية الصحفي والمؤسسة الصحفية، ضمان حق المواطن في إعلام متعدد وحر مثابر، الإرتقاء بهذا القطاع والتطوير الحكامة الذاتية لقطاع الصحافة بكيفية مستقلة وتنظيم وولوج المهنة.

السيد الرئيس، إن قطاع الصحافة يعتبر بكل تأكيد ورشا كبيرا واستراتيجيا يتقاطع على مستوى الأهمية والدلالية والأبعاد والتأثير مع مختلف الأوراش الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، وقد جاء هذا المشروع منسجما مع قناعاتنا كفريقين حركي وتجمعي، كونه يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى مجموعة من المبادئ والأهداف التي تضمنها، والتي تستجيب لمجموعة من الانتظارات والانشغالات التي تهدف بالأساس إلى تنظيم جزء هام من المجال الإعلامي ببلادنا، معتبرين أن الارتقاء بمكانة ودور وسائل الإعلام في المجتمع وتحسين شروط خدمة الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير، ومواجهة التحديات والمنافسة الإعلامية، أضحت تشكل أهمية استراتيجية بالغة بالنظر للتطور الذي تعرفه وسائل الإعلام، كما ينبغي التذكير بأن هذا المجال يعتبر رديفا للمجال الدبلوماسي ومختلف المجالات ذات العلاقة بإشعاع وسمعة وصورة البلاد وخدمة قضاياها الكبرى.

ومن هذا المنطلق، فإن حرية الصحافة والإعلام تعتبر من النقط الجوهرية الأساسية لبناء جسم صحافي وإعلامي متطور، مؤكداً بأن ممارسة هذه الحرية لا يمكن أن تستقيم إلا إذا توفرت مجمل الشروط، من ضمانات لحرية التعبير واحترام التعددية السياسية والثقافية والإيديولوجية، بما ينسجم مع آفاق بناء المجتمع الديمقراطي الذي لا يمكن أن ينضج إلا بالتوفر على صحافة وإعلام متحررين من القيود السياسية والاقتصادية والإدارية التي تعرقل أداء المهني الموضوعي والنزيه، وهذا لا يمنع من القول بالتطور الحاصل في هذا الميدان والذي يجسده الحضور القوي والمتنوع والجاد للصحافة الحزبية والصحافة الحرة والمستقلة في المجال الإعلامي، حيث أن عدد العناوين موجودة في الأكشاك يترجم هذا التطور، زد على ذلك عدد المواقع الإلكترونية الريدفة.

حضرات السيدات والسادة،

لعل الموضوع المتعلق بقانون الصحافة أسال مدادا كثيرا منذ

**السيد الرئيس:**

شكرا، الكلمة لآخر متدخل الفريق الدستوري في حدود 10 دقائق السيدة النائبة.

**النائبة السيد بشرى برحال:**

شكرا السيد الرئيس،

قبل أي بدء السيد الرئيس، أنا أتساءل أولا أين هم هؤلاء الذين ندافع عنهم؟ أين هم هذا الجسم الصحفي الذي ندافع عنه ونشرع من أجله؟ أين هو؟ قبل المجيء إلى هنا كنت أتوقع أن تكون القاعة غاصة بالصحفيين والإعلاميين على مختلف أنواعهم، مع الاستثناء، مع بعض الاستثناءات، ولكن هذا تساؤل.

**السيد الرئيس:**

ما اخبرناهومش، ما خبرتهموش، أنا اللي ارتكبت خطأ، ما خبرتهموش.

**السيدة النائبة بشرى برحال:**

السيد الرئيس،

هل هو تجاهل لما نقوم به، وهذا أمر خطير، أم هو يأس في ما نقوم به، وهو أمر أخطر، هما عندهم مهنة مقدسة يجب أن يعوا بأهمية المهنة والمهمة التي يقومون بها، عودة إلى الموضوع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

زميلاتي البرلمانيات،

أيها السادة البرلمانيون المحترمون،

بداية نلاحظ باسم الفريق الدستوري لي الشرف أن أدلوبدلونا هذا كفريق، منبهين في البداية إلى تزامن ميلاد هذا القانون مع الميلاد النبوي الشريف ومع السنة الميلادية الجديدة، هذا فعل خير نعتبره فال خير، وبالمناسبة أهنتكم باسم الفريق بالمولد النبوي الشريف وبالسنة الميلادية الجديدة.

طبعا هاذ المشروعين لقد أفضنا واستفضنا في نقاشهما داخل لجنة التعليم والثقافة والاتصال، وكان هذا النقاش عليه إجماع نظرا لأهمية الموضوع، ونظرا لإيمان الفرق ككل بأهمية الموضوع وبأهمية اللحظة، إيمانا منا بأن الصحافة، للصحافة دور مهم ولن يستقيم أي تقدم اجتماعي ولن تستقيم أي ديمقراطية في غياب الصحافة الحرة النزهة، طبعا كلنا متفقون على كوننا نصبو ونأمل، نأمل في صحافة تمارس مهمتها بكل حرية وبدون قيد ولا شرط، خصوصا أننا انتظرنا هذه القوانين يعني منذ عقود من الزمن، منذ عقود من الزمن وكانت

هناك إكراهات ويعني وكانت هناك إكراهات وشضايا كما أشار السيد الوزير في اللجنة، الشضايا السياسية من هنا وهناك من أجل إخراج هذه القوانين إلى حيز الوجود.

طبعا لا أحد منا ينكر دور الصحفي في تشذيب وتقويم الانفلاتات وبعض الشوائب الإجتماعية إذا كان الصحفي طبعا في مساره الصحيح، ولنا في الربيع العربي مثلا، المستجدات العالمية والمستجدات العربية، والربيع العربي بالخصوص ولنا في ذلك مثال لما واكبته الصحافة بمختلف المنابر ومختلف أشكالها لهذه الوقائع، وما أحدثته في نفوسنا جميعا، فالقلم الصحفي قد يكون هداما كما قد يكون خلاقا بطبيعة الحال، لهذا وجب الاهتمام بالصحافة وبالصحفيين، وجب تحصين الجسم الصحفي من الإكراهات المادية والمعنوية، خصوصا في هذا الزمن العصيب، في ظل هاته الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما أوجنا إلى صحفي حر متمتع بكل كرامته وبكل عنفوانه.

طبعا في ما يخص هذين القانونين المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة والمتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين.

نعتبر في ما يخص القانون الأول القانون 90.13 نعتبر المجلس الوطني للصحافة إضافة فعلية وإثراء للمشهد ليس فقط الصحفي، وإنما للمشهد الصحافي الثقافي الإجتماعي، لأن كل ما له ارتباط بالصحافة له ارتباط بالثقافة وبالمجتمع، وهذا المجلس السيد الوزير كان من ضمن المطالب يعني لمؤسسات حقوقية ومنظمات مهتمة منذ التسعينات، وكنا ننتظر هذا المجلس بفارغ الصبر لأن الصحافة هو شأن لا يعنى بالصحفي فقط، إنما يهم المواطنين كمتلقين وكسياسيين وكرياضيين لأن الصحافة تواكب العمل الوطني لا من السياسة ومن الرياضة ولا التعليم ولا الصحة، يعني الصحافة هي واحد يعني مجدف لا مناصبة عليه من أجل الإبحار يعني في أمواج الحياة المتراكمة والمتلاطمة.

على أي السيد الوزير، السادة البرلمانيين والبرلمانيات المحترمات، أقول إن للصحافة دور مهم ويعنينا كلنا ويجب ضبط والسيطرة على هذا المجال خوفا من بعض الانحرافات ومن بعض الانفلاتات عن وعي أو عن غير وعي، عن قصد أو عن غير قصد، كان هذا المجلس الوطني للصحافة جاء في الموعد، نحن نثمن هاذ المجلس الوطني للصحافة، نثمن تركيبة المجلس الوطني للصحافة السيد الوزير، بالخصوص نثمن تركيبة المجلس الوطني للصحافة، لأنها نعتبره في الفريق الدستوري حماية وحصانة وضمانة إضافية للصحفي قبل غيره، وذلك لتوفر المجلس الوطني للصحافة على شخصيات حقوقية وعلى تمثيلات من هيئة جمعية المحامين وتمثيلات من هيئة المجلس الأعلى للقضاء، هذه إضافة للصحفي، بالإضافة إلى أصحاب الشأن من ناشرين ومن صحفيين ومن حقوقيين، المجلس الوطني لحقوق الإنسان نعتبرها ضمانة وحصن حصين للجسم الصحافي.

نثمن أيضا السيد الوزير أهداف هاذ المجلس الوطني للصحافة،

## السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات النائبات المحترمات، السادة النواب المحترمون،

أعتذر لم أكن معكم في البداية، لأنه اليوم أيضا مجلس الحكومة صادق على مشروع قانون الصحافة والنشر، ومشروع إصلاح القانون الجنائي في هذه القضايا ذات العلاقة. هذا واحد اليوم مبارك، لأنه واحد المشروع اللي عندو 20 عام النظام الأساسي للصحفي المهني من منتصف التسعينيات وهو مطروح، ومن بعد انطلق الورش في حكومة التناوب، ومن بعد جاء الورش الثاني في 2005، ومن بعد جاء الحوار الوطني للإعلام والمجتمع، هذي واحد 20 سنة وحنا كنتظروا واحد الإصلاح طموح، وإصلاح اللي يواكب الحاجيات والانتظارات ديالنا كبلد ماشي فقط كقطاع مهني، لهذا ما ننجزه اليوم هو نتاج واحد المسار، ثانيا ما ننجزه اليوم هو نتاج مقاربة تشاركية واسعة، لأنها انطلقت بواحد لجنة علمية ترأسها السي العربي المساري رحمه الله وهذه مناسبة للترحم عليه، وانطلق أيضا بنشر هاذ مسودات المشاريع في موقع الأنترنت ديال الوزارة وتقديمهم في بيت الصحافة السنة الماضية، وانطلق أيضا بإحالة المشاريع بانتظام عن المهنيين، وهذا واحد الشيء مهم، لأن هذا المشروع ليس مشروع وزير الاتصال فقط، هو مشروعنا جميع، ولهذا بعض الملاحظات اللي كانت كتصدر ديال الرفض أو ديال التحفظ أو ديال عدم القبول كنا كنتفهموها وكنعملو على إصلاحها في الصيغ اللاحقة، مثل ما حصل في الصيغة ديال قانون الصحافة والنشر اللي اليوم تصادق عليه في مجلس الحكومة، ومثلما وقع مع مشروع المجلس الوطني للصحافة، مشروع هذا القانون، ومشروع القانون النظام الأساسي للصحفي المهني.

المرجعية ديالنا أولا أي مكتسب لا تراجع عنه، مثلا سحب البطاقة، هذا اختصاص كان عند الإدارة، وزير الاتصال بقرار إداري كيسحب البطاقة، اليوم ولي هاذ الاختصاص عند المجلس الوطني للصحافة والمدة محددة، الإدارة ما يمكنش لها تسحب، كانت اللجنة ديال بطاقة الصحافة لجنة استشارية عند وزير الاتصال، اليوم ولي مجلس منتخب ووفق المعايير الدولية، الجمعية العامة للأمم المتحدة صادقت على ما يسمى بمعايير باريس اللي كنتنظم، وحنا هاذ الأمر التزمنا به بتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان قال: المجلس الوطني للصحافة خاصو يخضع لهاذ المعايير، هاذ المعايير أشنوفها، كايين معيار التعددية، ولهذا المجلس تركيبة ثلاثية، الصحفيين والناشرين والمجتمع، وخاصو يخضع لمعايير الاستقلال، فمعايير الاستقلال أشنو قالوا، المندوب ديال الإدارة إيلا حضر خاصو يكون بصفة استشارية، وحنا أشنو كتينا؟ مندوب ديال الإدارة الحكومة بصفة استشارية يعهد له بالتنسيق، وحتى

الأهداف والأفاق التي خلق من أجلها، يعني نثمن أيضا كونه يضع ميثاق أخلاقيات صحافة، لأن كما أشار البرلمانيون المحترمون بدون أخلاق لا وجود للصحافة ولا لأي مهنة، ونحن نرى كيف أن جلاله الملك يؤكد في جل خطاباته السامية عن تخليق الحياة برمتها سياسية وصحافية ومهنية وعلى اختلاف أنواعها، نسطرونتمنى أن يجعل المكتب الوطني للصحافة هاذ ضمن أولوياته، وهو تكوين الصحفي، نحن مع تكوين وتوعية الصحفي، نحن مع يعني يجب أن يعني الصحفي مقدار الرسالة النبيلة والمقدسة التي هو بصدها، فمهنة الصحافة السيد الوزير ليست فقط نقلا للواقع، صحيح مع ما له من أهمية، ولكن أيضا مساهمة في تقويم بعض الشذوذ الذي يوجد في الواقع والتهديب أيضا، هي رسالة سامية جدا لو يستوعب الصحفي أهمية ما يقوم به.

طبعا نثمن أيضا من ضمن مهام المجلس هو إعطاء بطاقة الصحفي، اختصاص المجلس بالبطاقة المهنية، هذه مسائل كلها تصب في تحصين الجسم الصحفي الذي هو جزء منا، ونحن جزء منه، يعني إذا كانت الصحفي يعيش بكرامة فكرامته من كرامة الوطن لأنه يدافع عن الوطن.

من جهة أخرى، فيما يخص النظام الأساسي للصحفي، تحيين النظام الأساسي للصحفي هو أيضا داخل في هذا الاتجاه له نفس الأهداف، بالنسبة لتعداد الصحفي المهني تعريفات الصحفي المهني شيء جميل جدا حتى لا يخترق صفوف الصحفيين المهنيين بعض إن صح التعبير (مرتزقة) لأن الصحافة لها شروطها ولها ميزاتها ولها قواعدها يجب الاعتراف بها ويجب تسطيها، ولكن السيد الوزير الملاحظة اللي عندنا حنا في الفريق الدستوري، كنا نتمنى بالإضافة إلى هذه الإجراءات الضبطية والتأديبية، نثمن الوساطة والتحكيم التي توفر الجهد والعناء، ولكن بالإضافة إلى هذه الإجراءات، كنا ننتظر قوانين وأنظمة أخرى تصب في الشق الاجتماعي الشامل، يعني من البداية إلى النهاية فيما يخص التغطية الصحية، مثلا السكن اللائق للصحفي، تقاعد الصحفي والصحافية، ومساء البارحة كنا بصدد تقاعد بصفة عامة، التمييز الإيجابي للصحفية، لأن الصحفية تقوم بمجهود يوازي الصحفي، ولكن نظرا لظروف العمل نجد تقوم ربما في ظروف لا تسعف، ولكن مع ذلك تضحي، لهذا يجب تقدير المجهودات الصحفية في إطار مقارنة النوع، السكن اللائق، تدريس أبناء الصحفيين السيد الوزير، يجب على الصحفي أن يمارس مهمته وهو خالي من كل المسؤوليات، ويجب أن يكون ذهنه متقظ ويقظ لما هو أمامه من مسؤوليات جسام تقع في المجتمع، ويجب أن يكون مطمئنا على عائلته وعلى أسرته الصغيرة، هذا ولكن رغم ذلك السيد الوزير هذه أول الغيث قطرة، هذه أول قطرة و بانتظار القطرات الأخرى نحن نصوت إلى جانبكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، السيد الوزير عندك شي؟ تفضل.

المجلس الوطني للصحافة، حسب الجدول هنا التصويت لا ينسجم مع التصويت الذي تقدم به الفريق الاشتراكي داخل اللجنة، ولهذا أنا أنبه أن يقع استدراك للاستدراك من أجل تصحيح التصويت لكي يكون منسجما، ولكي يكون بالشكل الذي كان به بالنسبة للتقرير، شكرا.

#### السيد الرئيس:

بالنسبة للتقرير ستتم مراجعته، ولكن التصويت هو اللي كيتم في الجلسة العامة، هناك الشئ غادي نشوفو باش نقادوه.

إذا المادة 1 ورد بشأنها تعديلان من لدن فريق الأصالة والمعاصرة، رقم التعديل 1 و2 الكلمة لأحد مقدمي هذين التعديلين، تفضل.

#### النائب السيد جمال استيتو:

##### شكرا السيد الرئيس،

بالنسبة للمادة الأولى حقيقة تقدمنا بتعديلين، التعديل الأول كيمهم الفقرة الأخيرة يشار إلى المجلس الوطني للصحافة في هذا القانون بالمجلس ويوجد مقره المركزي ويحدد مقره المركزي بالرباط، نحن نقترح أن يتغير يحدد «ب» ويوجد مقره المركزي بالرباط،

الفقرة الثانية، إضافة فقرة جديدة في آخر المادة، تحدث فروع جهوية للمجلس الوطني للصحافة طبقا للمقتضيات ذات الصلة الواردة في المادة 5 من هذا القانون، وتحدد اختصاصات هذا الفرع هذه الفروع بنص تنظيمي بعد استشارة أعضاء المجلس الوطني للصحافة، شكرا.

#### السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

#### السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي

##### باسم الحكومة:

التعديل المقترح فيه مس باستقلالية المجلس، لأن مسألة الجهوية هي مسألة تهمه، إيلا نظمها بنص تنظيمي أي عبر الحكومة فيها مس، احنا اللي أساسا عندنا أن المجلس خاصو يكون مستقل، له الحق يدير الجهوية ويتبع الوضع ديالو، ولكن حنا ما يمكنش في التنظيم الداخلي الهيكل يولي الأمر مرتبط بالحكومة، المركزي أو حنا بالنسبة لينا هذا أيضا شأن ديال المجلس، تعديل غير مقبول .

#### السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل أو هذين التعديلين، مؤيد هذين التعديلين، إذن أشنو كتسحب ولا التصويت؟ التصويت:

أعرض التعديل الأول للتصويت:

التحفظ على هاذ القضية تفهمناه، لأن الطموح نوصلو إلى مستوى أرقى ممكن، ولكن هذه الصيغة لا تطعن في الاستقلالية.

أما التحفظ الذي أثير تفهمناه، وهاذ المجلس في الجوهر أشنو غيعالج؟ يعالج الاشكاليات المرتبطة بأخلاقيات المهنة، 2 اختلفو وقع مس بالحياة الخاصة عوض ما نمشيو القضاء كنمشيو لهاذ المجلس، هاذ المجلس غادي يشتغل وفق القوانين.

#### السيد الرئيس:

السيد الوزير، التقديم وقع وأنت كتعرف خاصنا نمشيو للدار البيضاء.

#### السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي

##### باسم الحكومة:

إن شاء الله، إذن بقات ليا نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى: تتعلق بالموضوع ديال الجهوية، هذا شأن داخلي ديال المجلس حنا ما ندخلوش فيه، هو ينظم ذاتو؛

والنقطة ديال الأمازيغية، حنا حلناه على المجلس الأعلى للغات وثقافة المغرب اللي هو مؤسسة دستورية فيها الأمازيغية، فيها العربية، الصحراوية الحسانية كلهجة، اللغات الأجنبية فيها كل شي، وبالتالي إن كنت أتفهم ملاحظات المعارضة، أعتبر أننا اليوم إزاء نصين متقدمين وفق المعايير الدولية استاجبوا لمختلف الملاحظات، وغادي يشكلوا قيمة مضافة كبيرة للمهنة، وهاذي مناسبة لشكر الهيئات المهنية على رأسها النقابة الوطنية للصحافة المغربية، الفدرالية المغربية لناشري الصحف والفدرالية المغربية للإعلام، وشكرا.

#### السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير، غير حيث دابا الوقت ديال البوكلاج ذاك الشئ لاش غادرونا الصحفيين، هما كانوا جالسين، غادرونا الوقت ديال البوكلاج، وعندهم الثقة لأنهم رئيس النقابة ديالهم معنا، وهذا شرف لنا حنا كبرلمان، فهما عندهم الثقة وتيقين في السي عبد الله البقالي، وغادي ندوزو النص.

إذن نمر إلى عملية التصويت على مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، المادة 1 ورد، نعم السيدة الرئيسة، نقطة نظام.

#### النائبة السيدة رشيدة بنمسعود (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

ملاحظة بالنسبة لنا كفريق اشتراكي توصلت بمطبوع فيه استدراك حول نتائج التصويت على مشروع القانون رقم 13.90 يقضي بإحداث

عند وقوة إزاء الغير، النشر في الجريدة الرسمية رأه متضمن، الصيغة التي اقترحت ديال إلزام المهنيين، أعتقد أيضا هذا تعديل غير مقبول لأنه درنا واحد الصيغة داخل اللجنة التي جمعنا فيها ما بين المقترحات التي جات من مختلف الفرق، هذيك الصيغة هي الصيغة المعدلة التي اعتمدها، وبالتالي هاذ التعديل غير مقبول، لأنه غادي يرجعنا لا للصيغة القديمة التي حنا تجاوزناها التي كانت في النص الأصلي، ولا الصيغة لأن كاين صيغ التي تقترحات من فرق أخرى، فاحنا درنا صيغة التي كانت قوية وواضحة، والتي هي التي اعتمدت، وشكرا، وبالتالي كلا التعديلين غير مقبولين.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد معارض هذين التعديلين، لا أحد، مؤيد هذين التعديلين، لا أحد، الموافقون على التعديل الأول.

الموافقون: 9

المعارضون: 81

المتنعون: 7

التعديل الثاني:

الموافقون: 9

المعارضون: 81

المتنعون: 7

أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 80

المعارضون: لا أحد

المتنعون: 16

أعرض المادة 3 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

إذن المادة 3: الإجماع.

المادة 4 ورد بشأنها 3 تعديلات من لدن فرق المعارضة، رقم التعديل 5 و6 والكلمة لأحد مقدمي هذه التعديلات، فرق المعارضة.

### النائبة السيدة فتيحة العيادي:

السيد الوزير، في المادة 4 الفقرة الأخيرة منها كنقترحوا سحب أو التشطيب على هذيك العبارة ديال تعيين الحكومة مندوبا لها بصفة استشارية لأنه الصحفيين ماشي قاصرين كنظن، ما كيحتاجوش يكون عندهم مندوب من الوزارة أو من أي...، كاين ممثل في هاذ المجلس ديال القضاء، ناخذو مثلا يعني المحامين أو الأطباء ما كاينش الحكومة لا دخل لها في هاذ الشئ، لذلك نقترح ألا يكون هذا، وشكرا.

الموافقون: 12

المعارضون: 77

المتنعون: 7

أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون: 12

المعارضون: 77

المتنعون: 7

أعرض المادة 1 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 80

المعارضون: لا أحد

المتنعون: 16

أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 80

المعارضون: لا أحد

المتنعون: 16

المادة 2 ورد بشأنها تعديلان من لدن فريق الأصاله والمعاصرة، الكلمة لأحد مقدمي هذين التعديلين، تفضل السيد النائب، نعم، اليوم عيد المولود.

### النائب السيد جمال استيتو:

بالنسبة للمادة 2، عندنا تعديل كنقترحو وضع نظامه الداخلي والمصادقة عليه وينشر في الجريدة الرسمية، البند الرابع نقترح إضافة وإلزام المهنيين على احترامها تحت طائلة تطبيق العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون.

### السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة السيد الوزير.

### السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي

### باسم الحكومة:

كلا التعديلين غير مقبولين لأن المصادقة عليه مدرجة ضمن وضع نظامه الداخلي لأنه سيضعه وبالتالي هو سيصادق عليه، إذن هي مسألة تحصيل حاصل، النشر في الجريدة الرسمية أيضا هو تحصيل حاصل، لأنه المصادق عليه بنص تنظيمي سيعطيه قوة قانونية ليس فقط إزاء المجلس، بل حتى إزاء الغير، وهذا هو الشئ المهم عندنا، لأن المجلس المرجعية ديالو عموم المواطنين هذالك النظام الداخلي كيكون

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسميباسم الحكومة:

التعديل غير مقبول، أولا الصحفيين سينتخبون ممثلهم، هما اللي عندهم الصفة الصفة التقريرية، مندوب الحكومة عنده صفة استشارية يعهد له بالتنسيق بين الإدارة والحكومة، بين الإدارة والمجلس، لأقل ولا أكثر، بمعنى كون كانت عنده صفة تفريرية كان ممكن النقاش، ثانيا هذا وفق المعايير الدولية، كايين معايير باريس اللي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة اللي كتتنظم العمل ديال هيئات حقوق الإنسان، وكتنص بوضوح في إطار الضمانات الاستقلالية أن المندوب ديال الحكومة كيحضر بصفة استشارية، حنا خذينا الصيغة اللي كايينة في المعايير الدولية والتزمنا بها، فلا الأمر لا يتعلق بوصاية عليهم لأن ما عندو لا رئاسة، لا مسؤولية، لا صفة تفريرية، لا، يعني عنده وضعية استشارية لدى المجلس، علاش؟ لأن كايين مهام ديال المرفق العام اللي كانت عند الحكومة اللي هي منح البطاقة للولوج إلى المهنة، سحب البطاقة، التحكيم في النزاعات، كانت عند الحكومة هذه، وحنا نقلنا كمهام للمرفق العام، فاش انتقلت وجود واحد المندوب ديال الحكومة اللي كيقوم بالعملية ديال التنسيق بالنظر إلى أن قرارات المجلس معني بالتطبيق ديالها شكون؟ الحكومة مثلا القرارات المرتبطة بالدعم، القرارات المرتبطة بالتحكيم اللي خاص بتديل بقرارات تنفيذية، شكون اللي القضاء حاضر، القضاء حاضر بصفة تفريرية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصفة تفريرية، جمعية هيئة المحامين بصفة تفريرية، 21 عضو، كيفاش نتصوروا واحد اللي هو حاضر بصفة استشارية، بالعكس هذا سيعزز، الصيغة الأولى اللي كانوا المهنيين طرحوها، كانوا كي طرحوا فيها التعيين ديال الأعضاء من قبل الناشرين ومن قبل الصحفيين، فدرنا الإنتخاب، وكنحيوا على هاذ القضية، الصيغة الأولى اشنو كان فيها، كان فيها فعال نموذج ديال الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، مدير عام اللي عندو وضعية، هو اللي كيقوم بالمهام ديال الرقابة، وكيرفعها للمجلس، وهاذ الصيغة هذه حلناها على اللجنة ديال السي المساري، ومن بعد فاش رجعت لينا، الحكومة درات اجتهاد قالوا لا، ما ديروش مدير عام، هذا مجلس مستقل، الأمور مرتبطة بالعلاقة بالإدارة نعينوا لهم مندوب كيدير العملية ديال التنسيق، ونصوا في القانون على أن عنده صفة إستشارية وفق معايير باريس، وبالتالي أعتقد أن حنا هنا هذا مكتسب وليس مسا بالاستقلالية، بالتالي التعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، أعرض هذه التعديلات، عفوا الكلمة لأحد

معارضتي هذه التعديلات لا أحد، مؤيد هذه التعديلات راه كايين العفو السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله البقالي:

السيد الرئيس، لأن هاذ النقطة ثارت نقاش كثير لا داخل اللجنة أو خارج اللجنة، الأمر لا يتعلق بعضو كامل العضوية، وليست له الصفة التقريرية، المجلس يتكون من 21 عضو، 7 يمثلون المهنيين الصحفيين، 7 الناشرين، 7 المجتمع المدني اللي غتجي الكلام من بعد، ماشي عضو، هاذ مندوب الحكومة ليس عضوا في المجلس، العضوية في المجلس منصوص عليها واضحة، ليس عضوا، أعضاء المجلس 21، ماشي عضو، كون كان عضو في المجلس غنكونو ضد هاذ المقترح، أعضاء المجلس 21 المذكورين بالصفات ديالهم، الموضوع منتهي، هذا مندوب الحكومة يتكلف بالتنسيق، مثلا ملي غنتكلمو على الدعم شكون اللي غيمشي ينفذ هاذ الشي إيلا ما كانش واحد المنسق مع الجهاز التنفيذي، ما عندو علاقة بالتقرير فقط وضعه استشاري، بالعكس حنا كنا قدمنا اقتراح التعديل ما عرفتش علاش ما جاش هنا، هو المجلس يحق له أن يستدعي من يراه مناسبا، لحضور الدورات ديالو، بالعكس يكون مفيد إيلا استدعينا ممثل وزارة المالية، أو ممثل وزارة... مع صلاحيتي المجلس يخلي ليا هاذ السلطة التقريرية لي أنا، اللي أسامي أن هذا باش نأكدوا عليه ليس عضوا في المجلس، نحن نتكلم في هاذ الفصل على أعضاء المجلس، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أحد مؤيدي هذا التعديل، التعديلات 3، لا أحد.

أعرض هذه التعديلات للتصويت:

التعديل الأول:

الموافقون: 9

المعارضون: 81

المتنعون: 9

التعديل الثاني:

الموافقون: 9

المعارضون: 81

المتنعون: 9

التعديل الثالث:

الموافقون: 9

المعارضون: 81

المتنعون: 9

حتى ل 6 د العشية الصلاة كانت في 5 ورجعات حتى ل 6 باش الإخوان أعضاء المكتب والسادة الوزراء، إذن ناخذو وقتنا غادي ندوز بمادة بمادة ونفصل في المادة.

لا، كنتكلموا على النشاط الرسمي، إيوا كايينة الصحافة ما يمكنش نتغدى والصحافة هنا.

إذن أعود إلى المادة 16 فين وقفنا، إذن أعرض المادة، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، للتصويت: إجماع.

أعرض المادة 36 للتصويت: إجماع.

أعرض المادة 37 للتصويت: امتناع، إذن الموافقون...، 37 امتناع الفريق الاشتراكي امتناع، فريق الأصالة والمعاصرة امتناع ياك؟ هي 18 إذن:

الموافقون: 77.

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: 18.

من بعد، السي جمال.

إذن أعرض المادة 38-39-40-41-42-43-44-45-46 للتصويت: إجماع.

قلتي لي حتى المادة 46، المادة 45، 46 هي اللي كنعرضها للتصويت... غير باش نضبطوا العملية ديال التصويت، لأن في المحاضر باش غدا، إذن أعرض المواد 38-39-40-41-42-43-44-45، للتصويت: إجماع.

المادة 46: أعرض المادة 46 للتصويت: امتناع، السي جمال، امتناع؟

الموافقون: 77.

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: 18.

أعرض المادة 47 للتصويت:

الموافقون: 77.

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: 18.

إذن أعرض المواد 48-49-50-51 للتصويت: إجماع.

أعرض المادة 52 للتصويت:

الموافقون: 71.

المعارضون: لا أحد.

أعرض المادة 4 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: الأخت رشيدة واش ممتنعون، كما صادقت اللجنة، امتناع، مع، امتناع.

الموافقون: 84

المعارضون: لا أحد

المتنعون: 18

أعرض المادة 5 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 90

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: 9

أعرض المادة 6 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 90

المعارضون: لا أحد

المتنعون: 9

الباقي، أعرض المادة 7، المادة 8، المادة 9، المادة 10، المادة 11، للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 90

المعارضون: لا أحد

المتنعون: 9

أعرض المادة 12 للتصويت: الإجماع.

إذن أعرض المادة 13 للتصويت:

الموافقون: 90

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: 9

أعرض المادة 14 للتصويت:

الموافقون: 90

المعارضون: لا أحد

المتنعون: 9

أعرض المواد 15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-

28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-

45-46:

..لا ضبطوا التصويت، باش أنا خاصني نعاود دبا من الأول، فين

وقفت، لا، لا حيث أنا كنقرا المواد سمحوا لي واحد الدقيقة عفاكم...

مواد النص هذا التعليل، إذا كان الأمر كذلك هذا غيطلب واحد العملية تقنية ديال مراجعة النص خاص يرجع للجنة، لأنه ما يمكنش في الجلسة العامة نقرروها بهاذ الشكل، هذا تعديل ينطبق على عنوان النص ومحصور في عنوان النص، وهذا قبل ما نعطي الكلمة للحكومة عاد دابا ندبروا مسطرة بيناتنا، عاد نعطي الكلمة للحكومة، وللحكومة الحق في قبول التعديل بالنسبة للعنوان أو في رفض التعديل ماشي في المضمون ديالو، لأنه من حقها في الفصل 83 أن تعارض تعديلا لم يدرس في اللجنة، تفضل السيد الوزير.

### السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا هو الفكرة جيدة ولكن في هاذ النص غادي تثير مشكل، حيث خاصنا نقولوا الصحفيات والصحفيين والمهنيات والمهنيين، حيث ما غنقولوش المهنيين على الصحفية والصحفي، خاص المهنيات والمهنيين، أنا في الدستور ما قنقولوش القاضي والقاضية، الدستور اعتمد صيغة موحدة، أنا من حيث المبدأ لأن كايين حاجة للإسراع بهاذ النقاش، نقدوا نقبلوا على أساس ندرسوه في مجلس المستشارين، حيث كايين اللي اقترح صيغة أخرى هو نزيدوا حرف التاء، كيما كايينة في بعض الدول المتقدمة عوض ما تكون الصحفيات والصحفيين، لهذا ما يمكنش نقبل التعديل الآن اللي غنلتزم به وهو ندرسوه في مجلس المستشارين بالصيغة المناسبة، والسلام.

### السيد الرئيس:

السيدة النائبة.

### النائبة السيدة خديجة اليملاحي:

من الناحية اللغوية أظن يعني العنوان صحيح، يعني الصحفيات والصحافيين المهنيين، ماشي بالضرورة نزيدوا حتى المهنيات، هذا ما هو متعارف عليه في اللغة العربية، كون أن التعديل يسري فقط على العنوان أظن حنا قابلين أن إيلا قبالات الحكومة هاذ التعديل.

### السيد الرئيس:

قال ليك لا قال ليك هو غادي يناقشوا في مجلس المستشارين.

### النائبة السيدة خديجة اليملاحي:

ولكن ما عرفتش لأن كان في اللجنة أنا طرحت التعديل والسيد الوزير قال بأن عليكم تطرحوه في الجلسة العامة.

### السيد الرئيس:

السيد الوزير عارض التعديل بشكل مؤدب ما قالش لا وقالك غادي يدرسوا مسطريا راه معاه الحق لأنه الفصل 83 من الدستور كي عطيه الحق، السي عبد الله البقالي صافي.

المتنعون: 18.

أعرض المادة 53-54-55-56 للتصويت: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: 71

المعارضون: لا أحد

المتنعون: 18

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة.

نمر إلى عملية التصويت على مشروع قانون رقم 89.13، ورد تعديل يتعلق بعنوان المشروع وينطبق كذلك على جميع مواد النص. السيد الوزير، ورد تعديل يتعلق بعنوان المشروع، وينطبق كذلك على جميع مواد النص، تقدم به الفريق الاشتراكي، السيدة النائبة خديجة اليملاحي، وهاذ التعديل لم يدرج في اللجنة، الفصل 83 من الدستور، للنواب أو للبرلمانيين وللحكومة حق التعديل مطلق، غير أنه الحكومة يمكن أن تعارض في مشروع تعديل لم يعرض بالجنة، هذا منطوق النص الدستوري، تفضل السيدة النائبة قدم التعديل ديالك.

### النائبة السيدة خديجة اليملاحي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة النواب،

هذا التعديل سقط سهوا ما جاش للجنة، ولكن..

### السيد الرئيس:

شوف سقط سهوا عندك، أما المسطرة والمحاضر وهنا التشريع حاجة أخرى.

### النائبة السيدة خديجة اليملاحي:

المهم عرض في اللجنة أثناء المناقشة العامة، وهو يعني هاذ التعديل هذا المفروض يعني من الناحية المبدئية أن جميع القوانين عليها أن تتضمن يعني مقاربة النوع، ولذلك نقترح أن يكون العنوان على الشكل التالي: النظام الأساسي للصحفيات والصحفيين المهنيين يعني يعود على الصحفي، وأثير هنا الانتباه للحكومة في المشاريع القوانين المقبلة أن تلتزم بهذا المبدأ، وشكرا.

### السيد الرئيس:

إذا باش نحدد التعديل السيدة النائبة لأنه مهم هاذ الكلام اللي غادي نقول، انتما في التعديل ديالكم كتقول يجب أن تعتمد في جميع



**السيد خالد براجوي الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:**

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

هاذ النص باش ما نوظلش عليكم نص بسيط هو يتعلق بملاءمة تنظيم التقسيم الجهوي للأكاديميات مع القانون الجديد للجهة، عوض 16 أكاديمية غادي تولى 12 الأكاديمية، وكنامولو أنه يتم التصويت في أسرع وقت ممكن في هاذ الجلسة على هاذ النص، وراه تم التصويت عليه في اللجنة بالإجماع وبالتوافق بعد إدماج جميع الملاحظات، وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا للسيد الوزير، وزع التقرير.

أعرض المادة 1 للتصويت: إجماع.

المادة 2 للتصويت: إجماع.

أعرض المادة 3 للتصويت: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 71.15 يتغير وتمتيم القانون 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

بقا لنا نص الشبيبة والرياضة آخر مشروع قانون، لا هو السيد الوزير غادي...، مشروع قانون رقم 135.12 بإحداث وتنظيم مؤسسة باقي 2 دقائق، من فضلكم حنان أبو الفتح.

مشروع قانون رقم 135.12 بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الإجتماعية لفائدة موظفي وأعاون وزارة الشباب والرياضة، الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع كذلك بنفس الطريقة وبنفس الفعالية.

**السيد خالد براجوي الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، نيابة عن السيد لحسن السكوري، وزير الشباب والرياضة:**

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نفس الشيء بالنسبة لهذا القانون في إطار الرعاية السامية لصاحب الجلالة، وكذلك الحكومة المغربية لأطر وزارة الشبيبة والرياضة كان تحضير هذا النص المتعلق مؤسسة النهوض بالأعمال الإجتماعية لفائدة موظفي وأعاون الشبيبة والرياضة، يقدم أمامكم قصد التصويت عليه في إطار تقديم المساعدات اللازمة والرعاية الإجتماعية اللازمة لهؤلاء الأطر الذين يقدمون خدمات جلييلة للوطن، وشكرا.

إذن التعديل ما كاين لاش نعرضوه للتصويت، لأنه تنطبق عليه المسطرة على أساس أنه السيد الوزير راه هو عاد غادي يشوف مجلس المستشارين كيفاش يلقى الصيغة بصفة عامة، قال لك غادي يدير بين قوسين حرف (التاء) التي تعني التأنيث في النص كامل.

إذن أعرض المادة الأولى، كتنظن هذا شنوا فيه إجماع؟ الأخت رشيدة كاين امتناع، السي جمال في بعض المواد؟ لا العنوان دابا ما طرحناهش للنقاش دابا، أنا كندوي لك على مشروع القانون ما كاينش، اشنو المواد اللي عندك فيهم امتناع الأخت رشيدة؟ ما عندكش امتناع، تمتنعين عن الحق، فاين؟ مادة وحدة، الأولى؟ حسب التقرير عندك المادة 22 يا الله الأخت رشيدة المادة 22.

أعرض المواد: المادة الأولى المادة 2 المادة 3 المادة 4 المادة 5 المادة 6 المادة 7 المادة 8 المادة 9 المادة 10 المادة 11 المادة 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع.

أعرض المادة 22 للتصويت:

الموافقون: 80

المعارضون لا أحد

المتنوعون: 9.

أعرض المواد: 23 24 -25- -26 27 28 -29- -30 31- للتصويت كما صادقت عليها اللجنة: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: 80

المعارضون لا أحد

المتنوعون: 9.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين.

شكرا للسيد الوزير على المساهمة وهنينا لكم بهذا الإنجاز.

نمبرلاتي السيد الوزير ابقى معنا، ابقى معنا، نوب على الصحفيين غاييين انت اعطيهم دير لهم التقرير، السيد الوزير أش من نص الأكاديميات.

مشروع قانون رقم 71.15 يتعلق بتغيير وتمتيم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع في دقائق، تفضلوا.

السيد الرئيس:

إذن شكرا السيد الوزير، مداخلة لفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية، السيد النائب عادل اتشيكيطو في حدود 3 دقائق، حقو، حق الفريق.

النائب السيد عادل تشيكيطو:

مبروك العيد في 3 دقائق غادي نتخلو على الوراق باش نساليو داغي.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بطبيعة الحال كتعتبر هاذ المؤسسة من بين المؤسسات المهمة اللي جابت الحكومة مشروع قانون كيتعلق بها وإحداثها، وبالتالي فحنا في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية كنعتابرو بأنه القانون رقم 135.12 وبالتنظيم ديال هاذ المؤسسة لفائدة موظفي وأعوان وزارة الشباب والرياضة، يعني هو فيه اهتمام بالشؤون الإجتماعية ديال موظفي وزارة الشبيبة والرياضة، وفيه كذلك يعني إنصاف لهاذ الناس هاذو، خصوصا وأن الوزارة ديال الشبيبة والرياضة عرفت يعني في هاذ الفترة هاذي وفي هاذ الولاية، يعني عرفت واحد الفراغ خصوصا فراغ وارتباك على مستوى الإدارة السياسية ديالها، لأن عرفت دابا تقريبا

هذا الوزير الثالث، وبالتالي فكان الحمل كامل والثقل كامل كان على الموظفين، كنعتابرو بأنه هاذ العملية اللي فيها إنصاف وكنتمناو أنه هاذ المسألة تعمم على جميع الوزارات يعني كل الوزارات تقريبا يعملوا على تأسيس مؤسسات تهتم بالشؤون ديال الموظفين ديال الوزارات ديالهم، وكننعتابرو كذلك بأنه في الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية بأنه هاذ الإحداث ديال هاذ المؤسسة كتدخل في السياق يعني بلورة التوجهات السامية الرامية للإهتمام بالعنصر البشري، وكذلك لتفعيل الحوار الإجتماعي القاضي بتعميم الأعمال الإجتماعية بكل قطاعات الوظيفة العمومية وتحسين الخدمات الإجتماعية، حنا عندنا مداخلة طويلة جدا، والإخوان والأخوات جانا الجوع، وعيينا لذلك رافة بنا جميعا غادي..كملتها، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، أعرض المواد من 1-

2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-

22-23-24-25-26 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة: إجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون 135.12 بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الإجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة الشباب والرياضة.

عيدكم مبارك سعيد، عواشر مبروكة، هنيئنا لنا، رفعت الجلسة.